

کتابخانه صفیہ کارہیہ علی آباد کوٹہ

بروچہ نمبر ۲۳۳

امسا الشیخ الانکلیتہ

۲۱۶۳

نمبر کتاب فروغ کور

تاريخ

السنة الثانية في التاريخ

أو

سنة الارتقاء

في

نظام الحكومة الانكليزية

مصدر القوانين الاساسية للحكومات الدستورية كلها

تأليف

دافد وطسن راني

تحرير

الكاتب المحيد

تقوى لا اقمدي حداد

طبع بنفقة ابراهيم فارس صاحب المكتبة الشرقية

- كل حق محفوظ -

(ثمان للنسخة عشرة غروش صاغاً)

كلمة للمعرب

١

في مزايا الحكم الدستوري بالاجمال

١ - منشأ الحكم في الاصل الافراد

يتألف الافراد جماعات بأن ينضموا الواحد بعد الآخر الى الأقوياء فيهم عقلاً وجسداً لكي يحتمي الضعيف من القوي بالأقوى ويستنصف المظلوم هذا من الظالم . وبهذا الانضمام يستقوى الأقوياء حتى يصبحوا زعماء الجماعات فالافراد هم منشأ القوة والزعيم هو العقل والارادة اللذان يديران هذه القوة . فاذا كان الزعيم يحمي هذا ويقضي على ذاك ويقاوم زعيماً آخر فلائنه مستقوى بافراد جماعته فلو اتفقوا على أن يتخلوا عنه لعاد مثل فرد فيهم لا طوق له على الزعامة مهما كان أقوى من القوي فيهم وحينذاك يستطيع أن يأن أو ثلاثة من الجماعة ان يقضوا عليه

٢ - أثر الزعيم بالحكم

ومفاد ما سبق ان الافراد يسلمون القوي فيهم قواهم واحد بعد واحد لكي يستنصروا به فيوحدها وينصرهم ويقضي بينهم وينفذ قضاءه فيهم ويحميهم من الجماعات الساحية عليهم - يفعل كل ذلك بواسطة القوة التي جمعها منهم . ولما كان الزعيم يجمع القوة من الافراد مجزأة مفرقة ويوحدها صار يسهل عليه ان يتحكم فيهم بواسطتها ويستأثر بالحكم كما يشاء . لانه

إذا حاول فرد أو بعض أفراد أن يتردوا عليه أخضعهم بالقوة الباقية له من الآخرين أي أنه يطوع الخارجين عليه بواسطة الطائعين له . ولكن لو اجتمع الافراد ووجدوا قواهم أو قل رأيهم وانتخبوا زعيماً منهم وسلموه هذه القوى الموحدة لما استطاع ان يستأثر بالحكم ما داموا متحدي الرأي والكلمة لانهم يستطيعون في هذه الحالة ان ينتزعوا القوة منه متى رأوه يسيء استعمالها

٣ - الحكم النطاق أقرب وقوعاً

ولما كان الافراد لا يتألفون دفعة واحدة بل بالندرج أي الواحد بعد الآخر وكان اتفاقهم في الرأي متعديراً جداً كان الغالب في الواقع انهم يسلمون قواهم للزعيم فيهم مفرقة مجزأة وهو يوحدوها ويستأثر بها . وهب انهم سلموه ايها الموحدة فلا يتعذر عليه ان يفرق حكمهم لكي يستأثر بقوتهم ويحكم فيهم حكماً مطلقاً . واذا انعمت النظر في تاريخ الحكومات وجدت ان الحاكين هم كانوا أشد البأس فلا غنى لهم عن محاسنة أفراد من رعاياهم في حين قساوتهم على الافراد الآخرين وذلك لكي يستخدموا قوى فريق لاحتكم بالفريق الآخر ؛ وما هم حاكم استبداد عداً طويلاً حتى خرج شعبه عليه وخلصوه

فحكمه المطلق الذي يستأثر به الزعيم أقرب للوقوع من حكمه الدستوري أو باخري النيابي الذي تظل درته مرفقة بمصدر قوة في حكمه الذي يديره الشعب كما يمدد بالقوة

في حقيقة الحكم الدستوري

١ - بحث الحكم الدستوري في اكلترا

تعلم من هذا الكتاب ان الامة الانكليزية السائدة الآن هاجرت منذ ١٢ قرناً من قبل وروبا مستنيرة بالنعرفه قدر ما هو لازم لامة مهاجرة مستعمرة وطردت اهالي البلاد الى الشمال وحلت محلهم . ومنذ احتلالها جعلت تنظم حكومتها على مبدئ الحكم الذاتي « أي ان تحكم نفسها بنفسها فلم تسدقوا احكامهم بحجة كي يستأثرو بها بل كانت تسلمهم ياها موحدة ونجتهد ان نحفظ بدرتها ما استطاعت . وفي هذا الكتاب تطالع على دوام تنازع حكماء والشعب لحكمه وترى فيه كيف ان هذه الامة كانت تجاهد جاهد حسن في حفظ الحكم الذاتي بعد ما فقدته مراراً

٢ - لامة لانكازية ذيوقراطية الضع

ذ مصيت تاريخ هذه لامة وجدت نها في كل طور من أطوارها ميله الى حكم ذيوقراطية كانه صبع من ضبعها . فهي في مدة عمرها ١٥ قرناً بكل عن جاهد في سبيل الحكم الذاتي وكل الامم التي تفرعت منها ظهرت بهذه همة . فاشعب لاميري في لولايات المتحدة ككنيزي لاندله وحكومته ثمر من ذيوقراطية . ولشعب الاوسترالي يجاهد ان ينظم حكومة ذيوقراطية مستقلة لا تدور على مبدئ الحكم الذاتي (الحكم الذاتي)

٣ - الحكم الديموقراطي في انكلترا

سار الحكم الديموقراطي في انكلترا مع الشعب على سنة الارتقاء فتدريجاً كان يتقلص كل حكم ملكي ويتسع الحكم الديموقراطي حتى أصبحت الحكومة الانكليزية شبه الجمهورية . ولا تختلف عن الجمهوريات المعروفة الا بان رئيسها ملك يرث الرئاسة وربما كان لرئيس الجمهورية الاميركية أو الفرنسية من السلطة ما ليس لملك انكلترا . ذلك لان لمجلس العامة الآن سلطة ونفوذاً أكثر من سائر الهيئات الحاكمة في انكلترا

٤ - "الريستوراطية في انكلترا" سبب عظمها

نعم ان الحكم الجمهوري أقرب الى العدل من الحكم الملكي المطلق ولكنه متزعزع متداع لما يطرأ على أفراد الشعب من الاختلاف في الرأي والكلمة بحيث تضعف القوة الموحدة لأنها بسبب الاختلاف وتفاوت الناس في القوة والمقول والموهب بحيث ان القوي يشتري صوت الضعيف في الانتخاب وهذه وسيلة يمكنه ان يستأثر في الحكم الى حد ويكفه حسب هواه . فالمجلس النيابي الذي ينوب عن عامة الشعب بكفر بقدر لانه كان خدمة جمهور ولكنه لا يضمن سلامة لمسكة فلا بد ذلك من قوة دنية خفية وليس أضمن من قوة خفية بهذه القوة

كذلك حل في انكلترا فن فم مجلسين مجلس خاصة او مجلس لاسرف او مجلس العامة (و مجلس عموم او كل منهما) معاً لا آخر

ويراقبه لكيلا يستهين بحقوق الشعب على الحكومة . مجلس العامة يصون
حقوق الشعب ويطالب بها ويؤيدها ومجلس الخاصة يصون المملكة ويؤيدها
ذلك ان الشرفاء في انكلترا أقوى وأغنياء فلا يفرهم الطمع ان يبيعوا
مصلحة البلاد بثروة صغيرة لان مطعمهم ليس المال لانه كثير بين يديهم
بل العبد والجدة . ولا يخفى عليهم ان مجدهم يتوقف على مجد مملكتهم ولهذا
يحافظون عليها بكل غيرة واخلاص لان مال هذه المحافظة اليهم . ولو خلت
انكلترا من النبلاء الاشراف وترك حكام بين أيدي العامة فقط لكان ثم
خطر على البلاد من ان يقضي عليهم لافرد بسبب اطاعهم
٥ - فضل "ستور لاكيري

اذا تقصيت مصادر الدستور في جميع حكومات أوروبا رأيت ان
روحه متخذة من الدستور الانكليزي . فاحكم لديموقراطي الجديد الشائع
لآن في العادة نتمدّن ثما هو وليد لوطنية الانكليزية كما ان معظم القوانين
مدنية واتقضية مستمدة من القانون الفرنسي

فدرس هذا الكتاب يدرس فلسفة تاريخ الحكم النيابي الحديث
الذي جرت عليه حكومات أوروبا في الاعصر الاخيرة . ولهذا تدرسه
بعض مكاتب كجامعة انكية في بيروت كما ان جامعات الكبرى في
أوروبا تدرس مصولات هذه الترخ لاهميتها . ولدت رأيت ان نقله الى
عربية بناء على صب حضرة صاحب مكتبة "شرقية" الذي تكرم بنشره
وتتم فائدة وبتة - سنون - شهر سنة ١٩٠٦ نقولا حداد

الفصل الاول

الانكليز وشريعتهم

١ - قانون الملكية الاساسي

قانون الاساسي هو مجموع النظم التي تجري عليها الحكومة . ومصدر النظم يكون احيانا فكرة فرد واحد أو جماعة معينة وأحيانا يكون مقتضى أحوال مختلفة ونتيجة اختبار أجيال عديدة . والقاعدة الطبيعية ان النظم التي تقرر بالتدريج تدوم عهدا طويلا . ويقلب ان النظم التي تنشأ بمقتضى الاحوال تفضل على تلك التي يسنها الفرد الواحد أو الجماعة .

لقانون الاساسي الانكليزي هو مجموع النظم التي تجري عليها حكومة 'نكلترا' (ويمكننا أن نقول حكومة سكوتلاند وايرلندا أيضا) . وقد تواتت على هذه النظم أجيال قبل ان بلغت الى حالتها الحاضرة وكان لتقلب الاحوال في انشائها وتكييفها يد أطول من يد حكم لذين سنوها . ولذلك يعد القانون الانكليزي الاساسي قويا ورسخا وناجحا . وهذا الكتيب يشرح للقاري الكريم كيف نشأ مجموع النظم التي ندعوها قانون 'نكلترا' الاساسي منذ ١٣٠٠ عاما وكيف رتقى تدريجا حتى بلغ الى ما هو عليه الآن

٢ - السلت والرومان

كانت الجزر البريطانية لأول عهد تاريخها أهولة يقوم يقبون بالسلت . والجيليون في ايرلندا وسكوتلاندا وويلس انما هم من سلالة ذلك القوم بدليل ان لغتهم وبعض أزيائهم وعاداتهم تختلف عن لغة وأزياء الانكليز وسكان السوحل السكوتلاندية . وبالرغم مما للسلت من المزايا فقد ثبت غابريهم نه ليس لهم موهبة لحكم أنفسهم فضلا عن غيرهم ولذلك فتحت أمة الرومان بلادهم وحكمتهم بعضاً من حديد بضعة قرون كما حكمت لأم الاخرى التي عرفت بها لتلك المهود . ولكن لما وقع لرومان في ازمت مختلفة في جهات الأخرى من ممالكهم واعوزتهم القوات استدعو جنودهم التي كانت محتلة في بريطانيا ولم يعيدوها في مابعد فتركت جزر للسلت ولم يبق أثر للرومان سوى الطرق السلطانية واطلال المعسكرات التي لم تزل ظاهرة الى الآن . ولكي نعلم ما لمعجز السلت عن حكم أنفسهم وانسحاب الرومان الفجائي من بلادهم من الشأن في دراسة قانون لاسي لانكليزي يجب أن نلم قليلا في أمر كل من هاتين الامتين

٣ - عزوت لامكليزية

ما رفع عن رقب نست نير لرومان حتى وضع عليها نير غيرهم . وتحرير ذنت ن عدد من مقاضمت نوقة تمالى أوروبا ووسطها (اومض يدعي لآن جره نيا وديمرش) كان لذلك العهد مأهولا بأمة

كبيرة منقسمة الى عدة قبائل مختلفة الاسماء سيرد ذكر بعضها ولكنها تدعى امة الجرمان . فهو لا الجرمان كانوا شجعاناً وقساء وقد ضايقوا الرومان جداً اذ غزوا الاقاليم التي فتحها هؤلاء وأخيراً تغلبوا عليهم في أوربا وزد على ذلك كانت لهم موهبة للحكم قوية كما كانت للرومان اذ لم تكن أقوى على أن نظاماتهم كانت تختلف عن نظماتهم هؤلاء . وبما أن معظمهم كانوا يقطنون السواحل كانوا بحارة كما كانوا جنوداً . وكان هؤلاء الجرمان يقسمون الى ثلاثة أقسام :- السكسون والانجيز والجوت . ومن مزاياهم الشجاعة وقوة الحكم اللتان كانتا لساثر الجرمان . وبما أنهم كانوا يقطنون في ما يدعى شمال بروسيات عودوا للملاحة في الانهر العظيمة وفي البحر الكبير . ولذلك كان من الامور الطبيعية ان يعبروا البحر الجرمانى لكي يجدوا وطناً جديداً للمزيد من نسلهم . وقد فعلوا كذلك في بعض الشواطئ المقابلة في القرنين الخامس والسادس بعد المسيح . وكان آخر عهد الرومان في بريطانيا في أوائل القرن الخامس وقد عرفنا ان السات لم يستطيعوا ان يقاوموا الرومان وان الحكم الرومانى العنيف الذي ثقل على كوهلهم بضعة قرون سحقهم وأعجزهم عن مناهضة الغزاة الآخرين فلما أتاهم الجرمان لم يصادفوا منهم مقاومة بل تراجع أولئك من مامهم الى الشمال والغرب وبالأكثر الى كورنول وويلس وكمبرلند والى الغرب والشمال من سكوتلاندا . وأما في ما بقي مما يدعى الآن انكلترا وفي الشرق الجنوبي من سكوتلاندا فقد انتشر الانجيز والسكسون وجوت وفعلوا هناك كما فعل بناؤهم بمدهم في (سنمار) وستريا وزيدلاند

الجديدة أي أنهم لم يحتلوا البلاد احتلالاً عسكرياً فقط كما فعل الرومان قبلهم
بل ستوطنوها كما ستوطنوا جرمانيا

عرف القاري أن ثلاث قبائل فتحت بريطانيا واستعمرتها وقبيلة
السكسون أهم من الثلاث وأكثرها عدداً وتليها قبيلة الانجلز ANGLES
بلاهمية نوحن يظهر سمها في سم المستعمرة الجرمانية كما يظهر من لفظ
نجنند ENGLAND (نكتر). وقد اطمأنت القبائل الثلاث في جهات
البلاد المختلفة وبقيت منفصلة الواحدة عن الأخرى مدة قصيرة ولكنها
ما لبثت أن اختلخت بمصاهرة وغيرها وتغلب عليها جميعاً اسم « الانكليز »
٤ - أوائل القانون الاسمي

كذلك في آخر القرن السادس تقريباً كان عدد كبير من الجرمان الذين
يدعون انكليزاً قد ستوطنوا في كل صقع من اصقاع انكلترا الحالية أي
غربي الحدود الغربية لكونورن وويلس وكبرلند وفي القسم الجنوبي
من سكوتلاند الحاضرة. وكما قلنا آنفاً أن الانكليز أتوا عشائر وسكنوا
في نكتر (نجنند) كما سكنوا في جرمانيا. وكانت لهم موهبة الحكم
ونسطة. ومن حسن حظ أن بعض نكاتب تركوا نبذاً عن اساليب
نعبسة وحكمهم التي وضعها لانكليز في بلادهم وفي مهاجرهم. وبما أن موضوع
هذه نكيب تدون لاسمي لانكليزي فمن اللازم أن ندرس أوائل نشوئه

٥ - مشر لانكليزية

في نكفي نعبس نكس حسب قانون ما قابسط جماعة تألف منهم

هي العائلة . ورباط العائلة كان مهماً جداً عند الانكليز لانهم كانوا امناء
أوداء مؤلفين . ولهذا عاشوا أسرات وملكوا تلك الجزر جماعات . ولا
بد أن يخطر للقارىء الآن أن يسأل كيف قسموا بينهم الارض التي قطنوها .
على أن التاريخ لم ينقل من هذا القليل أخباراً صريحة واسكن بعض الكتبة
القدماء ذكروا ان الاراضي كانت موزعة مساحات كبيرة على العشائر .
ومعلوم أن أراضي تلك الجزر نوعان : أراض زراعية وأراض وعرية
فكل عشيرة كانت تمتلك من كلا النوعين . وكان نظامهم في استغلال
تلك الاراضي الزراعية ان يشتغل الرجل مساحة من الارض مدة معلومة
نحو سنة مثلاً ثم تؤخذ منه وتعطى لجاره يستغلها مدة أخرى وهو يأخذ
أرض جاره الآخر على هذا النحو أيضاً . أما الاراضي الوعرية فكانت
مشاعة لكل أفراد العشيرة ينتفعون منها كما يشاؤون وكان يدعى هذا النظام
« نظام مارك »

أما الدعي الى التعرض لتقسيم الانكليز الاراضي لأول عهدهم
في استعمار البلاد فهو ان لا متلاكها شأن مهم في نظام الحكومة
سيرد بيانه

٦ - طبقات "الانكليز الاجتماعية

كان الانكليز لذلك العهد ثلاث طبقات رئيسية (بقطع النظر عن
تقسمهم الى عشر) : الانراف والحرر و«مبيد» . وكان هذا التقسيم
شاملاً لاسائر العناصر الجرمانية وبقيته «ملا» أيضاً للمهاجرين الذين استعمروا

البلاد البريطانية . وكان الاشراف أهل الطبقة العليا . ولما كان الانكليز
وثنيين كان الاشراف يمدون من نسل الآلهة . وبعد مدة أُلغى الانكليز
عن الوثنية واعتنقوا النصرانية فغير معنى الشرف عندهم وصار الافراد
يرتقون الى طبقة الاشراف بالاستحقاق . وفي تلك الايام كانت الشجاعة
وحذقة في جندية أهم مواضع لاستحقاق وهكذا لم يبق أخيراً في
طبقة لاشراف لا لذين نبغوا في جندية . وكان التتريف في القرنين
الدامن والتاسع كشراف PEER اليوم . ولا يخفى أن الملك لا يمنح لقب
الشرف اليوم لأي كان لا لانه ذو طبيعة سموية بل لانه جندي كبير أو
سياسي عظيم ورئيس جندية الاعلى او لسبب مثل ذلك . وكان أشراف ذلك
لزمان كشراف ليوم يورثون أحد أولادهم لقب شرفهم

أما لآخر فاهل لطبقة لوسى وقد كانوا نوعين أحراراً ملاك
أراضي وأحراراً غير ملاك . وكان لامتلاك الارض شأن عند الانكليز
فلنذي ليس له أرض لا يسأن عنه ولا يعابه . والكي يجعل الاحرار غير الملاك
شأناً لانفسهم كانوا يجأون الى حماية لحرار الملاك الذين كانوا ينوبون
عنه في حول محنفة

ما لمعيد فكانوا اهل طبقة لسفى ولم يحسب لهم حساب الا في
لاسفل التي قدرون ان يستغلوها . وكانوا من جهة ممتلكات ساداتهم
يمدون كسائر معيهم منقوهم . وولادهم ينسبون عبيداً ملتهم

كذلك كان يقسم لانكليز لذلك العهد . ورتبهم هذه تشابه من بعض

الوجوه الرتب الانكليزية الحالية . فكان شرفاء ذلك الزمان كاشراف
(PEERS) اليوم واحاراه كلاك الارض ومستأجرها اليوم ومن حسن
الحظايس الآن من يشبه عبيد ذلك الزمان (١)

٧ - الاقليم والابرشية

في ما تقدم بيان وجيز للهيئة الاجتماعية الانكليزية القديمة وفي
ما يلي بيان لنسق الحكم الانكليزي لاول عهده أي لسن الشرائع وحمل
الاهالي على العمل بها

كان الاقليم عند الانكليز القدماء كما هو اليوم أصغر قسم من أقسام
المقاطعة . وهو عبارة عن صقع تشغله قبيلة واحدة ذات سياسة داخلية
مستقلة وتعاون في الاشغال وتعاضد على النوب . ولما انتشرت النصرانية
في البلاد أصبحت تلك الاقاليم تدعى ايضاً أبرشيات في الاعتبار الديني وصار
في كل أبرشية كنيسة يتولى أمرها قسيس . ويظهر أن أهل الاقليم الواحد
كانوا في بدء أمرهم أسرة واحدة أو عشيرة صغيرة وبعد ذلك نموا وتكاثروا
وكانوا يعقدون اجتماعات رسمية للتباحث في شؤونهم فيحضرها الاحرار
منهم فقط . وكانوا يرثسون عليهم رئيساً ويسنون قوانين ونظمات
ويسهرون على تنفيذها

(١) انظر - و صاهر أن المؤام - بعض طبقة العماء انقراض يوم الدين
بصطرها انقراض المدقع الى البحار نغصم معظم النهار كي يسمو رمتهم فهو لاء اشقي
حلا وأرق من عيد ذلك الزمان

وكان أنه إذا دعت الحُل تشيد القليلة حصناً وتبني حوله قرية حربية تكون كمحلة جنديّة فهذه محلات هي أصل المدن والحواضر الحالية ولكن تسميتها في الأصل يختلف عن تسميتها حاضراً لأن الانكليز القدماء لم يخطر لهم أن يسكنو مدناً مضمّنة منظمة كما يسكن بناؤهم الآن

٩ - المئات

ثم كانت البلاد مقسمة إلى أقسام أكبر من الأقاليم تدعى «مئات» ولا يعلم وجه هذه تسمية وتاريخها لأن سلالة الجرمانية كانت مولعة بهذا التقسيم وأقدم ما عرف من أمر لانكليز لأول مرة كانو موزعين في مقاطعات تدعى مئات، وهي أكبر من الأقاليم ولكنها تشبهها في معظم الاعتبارات وكان لكل «مئة» مجمع يتجدد كل شهر مرة من لاهرار الذين يملكون مساحة مدينة من الأرضي موزعة في «المئة» (المقاطعة) ومن رئيس كل إقليم من إقليم «المئة» ورئاسة منتخبين منه. وكان هؤلاء الخمسة يحضرون مجمع «المئة» لكي يؤيدوه فيه مصلحة أهل قريتهم وكانوا يفعلون ذلك بناء على قاعدة مهمة في سننهم الأساسية لانكليزي وهي: أنه إذا كان شعب الإقليم الواحد الذين يحق لهم أن يحضروا جميعاً لازماً للبحث في شؤونهم الجوهريّة كثيرين يتفقون في ما بينهم على انتخاب تمثيلين قلائل يوبون عنهم في ذلك الاجتماع ويمثلونهم فيه. ونظام نسبة هذا هو أهم نظام في سن القانون الأساسي لانكليزي. ولا ريب أنه بذلك تدرج في يرى نشوء ذلك القانون في بدء

الحكم الانكليزي وكيف ظهر للوجود نظامياً . فقد كان عمل مجمع «المئة» في أول أمره أن يؤيد «مدلة في تضايها المظلومين والمغبوتين . فكان اذا محكمة حقنية وكل عضو فيه غنبر فضياً . ولا يفت علم القارئ ان تقسيم «المئة» لم يكن في سكو ولاندا

١٠ - ولاية (SHIRE)

بني تقسيم ثالث أهم من التقسيمين السابقين ومقرون بنظام من نظامات حكم وهو التقسيم الى ولايت . وكانت لولاية تعقد في السنة اجتماعين وهما رئيسان بتوازيهما . وقد امتازت بأمرين مهمين : الأول مختص بالاجتماع الكبير بحسب المبدأ النيابي الذي رأيناه في نظام «المئة» يقضي بان يمثل كل قديم عضوه في مجمع المئة . وهكذا كان في مجمع لولاية عضو من كل «مئة» يمثلها . وكانت لمجمع الولاية شؤون أهم جداً من شؤون مجمع المئة . فكان ينفذ من رئيس كل قديم في لولاية ومن اربعة حرار من كل اقليم بضاً . وللهات كان يعبر بمجماع لكل ههنا ذن عضوه نوبه . لأمير المني مختص بزمرة . فمع انه كان امكس فيم رئيس ولكس مئة رئيس ايضاً كان امكس ولاية رئيسان لاول يدعى «شيخ لاكبر» EALDORMAN وثنائي «شريف» (SEIP - GERIFA) ي SHIRIFF او «ضربته» تختاره . فستذكر في مذكر آخر

• بقى بحث من نظام حكم الانكليزي قدمه سوى ضد هوك .

لما كان أجداد السلالة الانكليزية في أوروبا كانوا يدبرون شؤونهم من غير ولاية ملوك فكان أهم ولاية أمورهم أشرافا مقدسين يقيمونهم شيوخاً أو رؤساء عليهم . ولكن لما استقروا في بريطانيا واصبحت شؤونهم أهم منها في ماضيهم طفقوا يقيمون عليهم سادة يمثلون عظمة القبائل التي يتسيدون فيها فكانوا يؤنون عليهم شريفاً منهم أشهر بكونه بطلاً مجرباً واعتبر ذاصلة بالآلهة ويلقبونه ملكاً ويتدسونه . وبعد مدة جعلوا يتوجون الملك المنتخب وتسمونه بلزيت أثباتاً لشرفه وقد استه . وكان الملك بعد التتويج والمسح يحلف أن يحفظ السلام ويحكم بالعدل والشعب يحلف له يمين الطاعة مادام عادلاً . وكان يخلفه واحد من ذوي قربه بعد موته . وقد أعيا الانكليز بنظام الملكية جداً وجعلوا للملوك هبة كبرى مما كان لهم بالفعل . ولا يزالون إلى الآن يحترمون الملك جداً لأنه يعمل أعمالاً عظيمة للمملكة بل لأنه شخص عظيم ولأن تأييده في عرشه يجعلهم يشعرون بعظمة أمهم

١٢ - مجلس الحكمة . WITENA GEMOT

وكان مع ملك مجلس . به جداً يعمل عمالاً وفيرة يدعى مجلس حكمة (١) أو ستم ٣ مرات في سنة . وكان مؤلفاً من الملك وبعض الشرفاء مضاء وبعض لاهر رملوت وشيوخ لاهرت وبعض القسيسين المهين وقد عتبر ممثلاً لاهة . وحقيقة أنه يكن ممثلاً لا عقلاءها الذين كانوا

١١ وهو يقرر وزفر من حيث وظيفته ومجلس الشورى من حيث انتخابه

اهلا لمساعدة الملك بمشوراتهم . لم يكن ليمثل الامة برمتها كما كان مجمع الولاية يمثل اهليها اذ لم يكن مؤلفاً من اعضاء منتخبين من جمهور الامة ، ومع ذلك كانت أحكامه وقراراته تعد في بعض الاعتبارات قومية ، ولما استقام نظام الملكية في انكلترا أصبح من حقوق مجلس الحكماء ان ينتخب الملك واذا شاءت الامة خلعتة . ثم جعل الملك ومجلس الحكماء ينصبون شيخ الولاية ولكن الملك وحده ينتخب الشريف أو والي الولاية الثاني . واما بقية أعمال هذا المجلس فهي تشريع الشرائع وسن النظمات ومراقبة المشروعات لمختصة بالارض الخ ، وفي مايلي تتضح بعض وظائفه المهمة ، ومع هذا مازال لذلك الحين مجلساً صغيراً

١٣ - الحكومة

بحثنا في ما تقدم في نظمات الحكم المهمة التي وضعها الانكليز لأول عهد احتلالهم بريطانيا بقي للقاري ان يسأل سؤالاً جوهرياً وهو : - أين كان مقر القوة الحاكمة الاصلية في هذه الامة الانكليزية المتعددة القبائل والمعاشير والمتنوعة المجالس والحكام ؛ للقاري ان يسأل هذا السؤال اذ نبش الآن في نظمات الاحكام وقانون البلاد الاساسي ، فلنستش هذا السؤال عن روسيا مثلاً لاجيب على الفور ان تلك القوة في يد القيصر . فاذا اختلف نظام من نظمات الحكومة في روسيا اصبحت تقيصر بنفسه أو بدمه بآخر ، وكان لويس الرابع عشر الذي تبوأ عرش فرنسا منذ قرنين مطلق الحكم كقيصر لروس فاذا ذكرت الحكومة منه قل : حكومة :

كان يعتبر مجلس الامة النيابي . ولذلك كانت الاراضي التي تمتلكها الامة تدعى « أرض الشعب » *FOLK LAND* والاراضي المنفصلة التي يملكها أشخاص معينون كانت تدعى « الأرض المسجلة » *BOOK LAND* أي الأرض التي كانت تعرف لذويها بموجب صكوك . وكل « أرض مسجلة » كانت تستقطع من « أرض اشعب » بأذن مجلس الحكماء . وكلا نوعي الأرض المذكورين كنا يؤجرن لزراعيين كما تؤجر لأرض في إنكلترا الآن .

وكن فردا لشعب منفوتين في قدر لأراضي التي يمتلكونها . وهذا كانوا يقبضون ثمناً مختلفة بحسب حجم الأراضي التي يمتلكونها . واهم هذه لأتباع الامة : - ١ - سيورل « *CEORL* » و ٢ - ثن « *THEGN* » و ٣ - ايورل « *EORL* » فالاول اتب الذين يملكون قطعاً من الأرض صغيرة جداً ولاخير اتب . الباكي القطع الكبرى والثاني اتب المتوسطين بن الثمين

١٥ - اتب في اصف

بعد ٥٥٠ عام لدخول الانكلز الى انكلترا حدثت حادثة عظيمة في البلاد وهي دخول النورمندين اليها وسيأتي تفصيلها في الفصل التالي . ففي بحر هذه المدة طويلاً تغيرت نظامت حكومة لانكيزية وسيب معينة لامة التي وجزء خبره كذا غير كذا ويمكن ان بلغ منها شيء

هكذا كانت هذه التغيرات ورحم الله من سجد وحده وهو مستقر .

الامتلاك . مثال ذلك كان الملوك الاولون ملوك الشعب ولكن الملوك المتأخرين ملوك الاراضي . وبالتدريج أصبح الملك مالك أراضي الامة . ومن جملة التغيرات اتساع سلطة الملوك . وقد عرف القاريء ان القبائل التي استعمرت بريطانيا في بدء الامر كانت عديدة فلم تسلم من نشوب الحروب بينها وبالطبع كان الفوز في هذه الحروب للاقوى ولذلك سارت البلاد على نظام التوحيد أي انه بدلا من تعدد القبائل وتفرقها نشأت سبع أو ثمان ممالك . وفي سنة ١٠٦٦ للمسيح أصبحت كلها مملكة واحدة . ولما أصبح الملوك حكام ممالك كبيرة أصبحت سلطتهم بالطبع أوسع وأقوى ولما لم يبق الا ملك واحد لمملكة واحدة صار ينظر اليه كإمبراطور . ومع كل ذلك لم تنقض هذه التغيرات شيئا من أساسات النظم الأصلية بل بالاحرى ترى حذافة الانكليز في طريقة حكمهم لانفسهم اذ ان الاسلوب الذي انتهجوه في القديم بقي ثابتا بالرغم من طوارئ الحداث وتقلبات الزمان ومقاومة المعاصرين ذوي التيجان

١٦ - الديناريون

كان ديناريون حينئذ بحارة ماهرين وقرصاناً أشداء وكثيراً ما غاروا على السكك وكانت آخر غاراتهم في القرن الحادي عشر اذ فازوا وارتقت الى عرش نيكاتر اسيرة دغركية وكان الملك كنيوت الاول منها قديراً . عني ان لانكيز جمعوا قواهم وردوا لديناريون الى بلادهم . ولما كان هؤلاء حكام بلاد دغركية نبأ من نفاذاتها أولاً لانهم لم يقيموا في البلاد الا برهة

قصيرة وثابتاً لانهم كانوا مثل الجرمانين يميلون الى تلك الاحكام

١٧ - نظام الجدية

كان الانكليز لاول عهدهم كسائر الامم في حروب متوالية لان الحق كان أقرب الى جانب القوة منه الآن . فكان نظام جنديتهم بسيطاً جداً يمكن وصفه بكلمات قليلة ، كان على كل بالغ من غير طبقة العبيد ان يتدجج بالسلاح عند الاقتضاء . وعليه كان الجيش عبارة عن الامة برة تهاجت السلاح . والملك قائد الجيش العام كان يكفي . الابطال الظافرين باراض خصوصية لهم ولهذا كان معظم الملوك والقواد محفوفين بفرق من هؤلاء الابطال الملاك المعدودين اتباعاً لهم . وعليه كانت الخدمة العسكرية ذا ارتباط بامتلاك الاراضي . ثم ان الجندي كان يتحمل نفقات تسلحه وسائر عدده الحربية ولما تحسنت الاسلحة وصارت ثمينة لم يستطع ان يتحمل نفقاتها الوفيرة الا الذين كانت حالهم حسنة . ولذلك كانت الجندية تنحصر شيئاً فشيئاً في طبقة مخصوصة وان تكن في الاصل واجبة على كل الاحرار بلا استثناء ولو في الحروب الدفاعية على الاقل

١٨ - النظام التقاضي

قلنا في ماتقدم ان من جملة وظائف المحاس الانكليزية حقائق الحق في قضايا الاشخاص المغبونين والمظلومين وكان من كن عضواً في مجلس له حق بأن يقضي على هذا النحو . ولكن بما ان جمع رء تبيين سهل من جمع آراء الكثيرين فكل واجبات المجلس من هذا القبيل في 'مفاضات

والولايات كانت تقوم بها لجنة مؤلفة من ١٢ عضواً . والمدعي يسأف دعواه من أمام اللجنة الى الملك ومجلس الحكماء (الوزارة) . والملك يعتبر ينبوع العدالة فحينما ينتخب يقسم ان يحفظ الامن وهذا بمثابة اقسامه ان يقاس الخلل بالنظام . ومع ان سلام الامة هو علة السلام للملك نفسه فقد ناطت به الامة في الاصل حفظ سلامها . وعلى مجالس المقاطعات (المئات) والولايات الفت الامة المسأولية القضائية أيضاً التي هي حق لها واذ كان الملك ينازعها اياها فغير حق لانه كما كان الانكليز حاكمي انفسهم كانوا أيضاً قضاء أنفسهم . ولما عظم قوة الملوك واسعت سلطتهم اطلقوها على السلطة القضائية أيضاً وعلى سائر نظمات الحكم

وكان زمام القضاء في أبدي ذوي الاملاك الوفيرة فكانوا يجلسون في منصات دورهم ويسمعون شكاوي الاشخاص النابمين لهم ويقضون بينهم كما يقضي القضاء الانكليز في المحاكم الآن هكذا ترى ان قوة القضاء كقوة الجندي تقلصت شيئاً فشيئاً من بد الشعب وانحصرت في يد ذوي الاملاك أي ان مبدأ الامتلاك هو علة طعن قوى الحكم والقضاء والسيادة في اشخاص محدودين

وأما السريعة التي كان القضاء الانكليز يقضون بموجبها كانت مجموعة الثقالب التي رُسِد اليها الحق والمبادئ العامة التي جرى عليها الجرم ان من نبس وكانت لامة كلها جارية عليها من طبعها . وقد اضيف الى هذه التاليد والمبادئ ، كانت تسريده المجالس على ان المجالس لم تستنبط قانوناً جديداً في

ماشرعته بل حددت ما للنس من التقاليد القديمة ، وبعض الملوك المتأخرين
دونوا القوانين في الكتب

كل شخص ماعدا العبد عدّ مسأولاً أمام القضاء والشرية عن كل
خلل في الامن يعزى اليه . وعليه ان يمثل لدى القضاء ليدافع عن نفسه أو
ان ينوب من يدافع عنه . وكانت المهمة تدفع عن المشكي باحدى
طريقتين : - الشهادة والامتحان التعديبي

ففي الطريقة الاولى كان على المدافع ان يستدعي عدداً من جيرانه
يشهدون ببراءته وعلى شهادتهم يتوقف الحكم عليه . وفي الطريقة الثانية
كان المشكي يقاسي بعض الاخطار كأن يمسك بيديه قطعة حديد محمية الى
درجة الحمرية فان لم يؤذ عدّ بريئاً فان أذى الى درجة اخطر عدّ مجرمًا .
أما العقوبات فلم تكن متنوعة جداً فكانت تارة النفي وأخرى الاعدام . وفي
كل حالة كان للمذنب ان يفندي نفسه بفدية مالية اذ يدفع تعويضاً لخصمه
اذا كان قد أذاه فقط ولورثائه اذا كان قد قتله ؛ وكان لحياة كل شخص ثمن
معين يدعى دية (WERGILD) تختلف قيمتها بحسب مقامه الاجتماعي فلذلك
كانت دية الملك أغلى دية

١٩ - النظام الديني والاكبريكي

لما دخلت الى انكلترا العناصر الجرمانية التي تكونت منها الامة
الانكليزية في ما بعد كانت ونية العبادة ، فكان أولئك المستعمرون الاول
يعبدون مدلولات التوات الطبعية كالتار ونحوها وبعض الفضائل الانسانية

الفتنة كالشجاعة في الحروب ، ولكن ديانتهم هذه أصبحت مع الزمان
سطحية ضعيفة

وفي سنة ٥٩٦ ماقدم الى بريطانيا المرسل أوغسطين اعتنقت كل تلك
القبائل الانكليزية الديانة المسيحية باخلاص وشوق ، وبما ان هذا المعتقد
الجديد وقع كحبة الخردل في الارض الخصبة تمكن في منبته وامتدت
جنوده في الارض وانتشرت أغصانه في الفضاء ، وفي سنة ٦٦٨ أرسل البابا الى
بريطانيا مرسلا غربياً يدعى ثيودور اف ترسوس فاقام في كنتربوري كما
فعل أوغسطين ونظم نظاما اكليزيكيا هو في ظاهره نفس النظم الموجود
في كنيسة انكلترا الآن

كان في البلاد اسقفيتان (BISHOPRICS) الواحدة في
كنتربوري والاخرى في يورك وكان ثيودور الاسقف الا على في
انكلترا ، كذا نشأت الابشيات هناك ، وقد أقامها ثيودور في كل الممالك
أو العناثر فبلغت نحو ١٦ أسقفية وبمدا تألفت تلك الممالك العنصرية
وصارت ممالك كبرى بقيت الاسقفيات على عددها . أما الابشيات
(PARISHES) فكانت كما تقدم القول بعدد الاقاليم . وبعد ذلك نشأت
ربتان عليان الأولى تدعى «دينري» (DEANRIES) وهي واحدة لكل
مقاطعة (المئة) والثانية تدعى (آرشديكونري) (ARSHDEACONRIES)
وهي واحدة لكل ولاية

وكان الاكليروس في اعين الجمهور رجالا صالحين ومعظمهم

رهبانا وكانوا حتى غير الرهبان منهم يفضلون ان يكونوا اكليروسا مجتهدين في اتمام واجباتهم الاكليريكية على ان يكونوا حكاما علمانيين لان الوظائف الدينيوة تلهمهم عن تلك الواجبات . ومع كل ذلك بقي لخدمة المسيح يد في السياسة فكان الاساقفة يحضرون مجالس الولايات ومجلس الحكماء (الوزارة) وكان الاكليروس ينفقون على انفسهم من العشور التي يجمعونها من طبقة الاحرار

هكذا في أول عهد الانكليز كان في انكلترا فرع للكنيسة الغربية أي اللاتينية وهي التي تدعى الآن الكنيسة الرومانية الكاثوليكية . وكان لهذا الامر التأثير الاول في توحيد الشعوب الانكليزية التي كانت متعددة لانها لما كانت تخضع للملك مختلفين كانت تعترف بسيد واحد غير منظور وبنائيه الوحيد البابا

٢٠ - اجمال

عرفت مما تقدم شيئا عن كيف عاش الانكليز معا قبائل مختلفة ومجمل نظام حكومتهم بين سنة ٦٠٠ وسنة ١٠٦٦ بعد المسيح . عرفت انهم قدموا من بروسيا الى بريطانيا العظمى التي اضطر الرومان الى اخلائها ولم يستطع السلت ان يحتفظوا بها لانفسهم

وقد عرفت كيف انهم احتلوا البلاد عشائر وقبائل في اقاليم ومقاطعات وولايات وممالك وكيف كانوا ينتخبون الملوك وكيف تغلب الملوك بعضهم على بعض حتى بقي زمام كل البلاد في يد واحد منهم فقط . وعرفت عن

مجالس الحكم ومجامع السياسة وعن اجتماع النواب من جهات الولاية في مجلسها وعن مجلس الحكماء الذي يشترك مع الملك في الحكم وهو مؤلف من نواب الامة كلها . وعرفت كيف ان هذه المجالس النيابية كانت تحقق الحقوق وتقضي بالعدل وتنصف الناس . وعلمت كيف كانت الامة كلها تدعى الى السلاح في اوقات الحرب لتحافظ على كيانها وكيف اقلعت عن الوثنية واعتنقت النصرانية . والان صرت تقدر ان تمثل الانكليز في سنة ١٠٦٠ امة واحدة تحت سيادة ملك واحد وذات دين واحد وهو دين الكنيسة الرومانية الكاثوليكية وبالاختصار تتصورها امة تحكم نفسها وتقضي لنفسها بالاسم فقط . ولكن الحقيقة ان قوة الحكم تحوات شيئا فشيئا من يد الامة الى يد الملك وقوة القضاء من يد الشعب الى يد الملاك . وسبب هذا التحويل كما تقدم بيانه انما هو مبدأ امتلاك الاراضي الذي امتص القوة من الجمهور وحصرها في الخاصة ولا سيما الملك

الفصل الثاني

الثورمانديون وعهد الاقطاع

من سنة ١٠٦٦ الى سنة ١١٥٤

١ - غلبة الثورمانديين

لما مات « ادورد المعترف » آخر ملوك الانكليز المتحدين ولاولد له

ادعي التاج بعده اثنان ماعدا وارثه الشرعي وهما صهره هارولد وابن عمه

وليم دوق اف نورماندي . كلاهما ادعى ان ادورد اوصى به خلقاً له . وقد
عرفت أن الملك لا يعين الا بانتخاب مجلس الحكماء النائب عن الامة .
فقرر مجلس الحكماء التاج لهارولد فتوج . ولذلك كان المتظر أن يكون
تويجه فصل الخطاب ولكن وليم أف نورماندي ظل يطمع في ان يتوج بتاج
انكلترا كما كان مكلا باكليل دوقية فرنسا . وقد بذل جهده في أن يثبت ان
« ادورد المعترف » اوصى بالملك له من بعده . وفي اكتوبر (تشرين الأول)
سنة ١٠٦٦ عبر خليج المانش من فرنسا الى جنوب انكلترا يعقد لواءه
على جيش عرمرم من النورمندين فالتقاء هارولد بجيش جرار من الانكليز
في سهل سنلاك أو هاستنكز ولكن كان الفوز التام لوليم أف نورماندي
فارب مجلس الحكماء حتى اضطر أن يرقيه الى العرش وفي يوم عيد الميلاد
سنة ١٠٦٦ توج ملكا

٢ - النورمانديون

كانت موقعة هاستنكز وتويج وليم الظافر حادثتين عظيمتي الشأن
في تاريخ قانون انكلترا الاساسي ليس لانهما كانتا سبباً لارتقاء أسرة ملكية
جديدة الى العرش البريطاني فقط بل لانهما افتحتا باب البلاد لجم غفير من
شعب جديد وانظمامات حكم آخر . ذلك لان وليم استقدم الى البلاد التي
فتحها عدداً عظيماً من أتباعه النورمندين وأدخل اليها عادات نورماندية
جديدة . وقبل وصف هذه العادات والنظمامات الجديدة على القاريء
أن يعرف شيئاً عن احوال النورمانديين

كان النورمنديون في الاصل سكان سكانيديافيا وسواحل نورواي .
 وهم من نفس سلالة الانجل والسكسون وغيرهم الذين من اتحادهم في
 بريطانيا تألفت الامة الانكليزية . وكانوا بحارة لانهم كسائر اخوانهم
 سكنوا الشواطئ ، ومارسوا خوض البحار وصار منهم كثيرون قرصاناً .
 وفي سنة ٩١٢ أبحرت زمرة من هؤلاء القرصان الى الشمال الغربي من
 سواحل فرنسا ورسخت أقدامهم هناك حتى سمح لهم الملك ان يملكوا
 الصقع الذي انتشروا فيه وكان اذذاك يدعى « نورثمانزلند » أو نورماندي
 وقد جعل قائدهم حاكماً عليهم خاضعاً للملك ومنح لقب دوق . وهكذا لما
 حدثت موقعة هاستنكز سنة ١٠٦٦ كان قد مر على النورمنديين في فرنسا
 نحو قرن ونصف وعاشوا هناك وحكموا في الظاهر حسب أميالهم وبالحقيقة
 حسب العادات والاجكام الجارية في فرنسا

٣ - امتلاك الاراضي على النظام النورمدي

القانون النورمدي كان مرتبطاً تمام الارتباط بامتلاك الاراضي .
 وقد عرفت ان القانون الانكليزي الاساسي صار في آخر عهده هكذا أيضاً
 حتى اصبح الملك يعد صاحب الارض المشاعة كلها وأصحاب الاملاك الكبار
 كانوا يقضون بين اتباعهم المزارعين والمستأجرين . أما في نورمدي فكان
 ارتباط القانون بمبدأ الامتلاك أظهر حتى اعترف به جهاراً وكان ذا تأثير
 على كل ديوان من دواوين الحكومة كما كانت الحال عند الفرنسيين أي
 الفرنك أيضاً .

قلنا ان قائد النورمنديين الاول لقب دوقا وعين حاكما وخاضعا للملك وبواسطة منصبه هذا امتلك كل اراضي نورماندي على شرط أن يعترف بسيادة الملك الذي يعتبر صاحب أراضي المملكة كلها . على ان الدوق اقطع بعض المعتبرين من رجاله أراضي ولقبهم بالشرقاء على شرط ان يعترفوا بسيادته كما كان يعترف بسيادة الملك . وكذلك اقطع أولئك الشرقاء أشخاصا آخرين تحت أمرتهم قطعاً من أملاكهم على نفس الشروط التي قبلوها هم على أنفسهم أمام الدوق . وربما فعل أتباع الشرقاء مع أتباعهم ما فعله ساداتهم معهم

وكان للشرقاء الذين لقبهم النورمنديون بالبارونات (BARONS) حق القضاء والفصل بين أتباعهم الذين امتلكوا الاراضي منهم كما جاز للملاك الانكليز مثل هذا الحق أيضاً . هكذا كان للبارونات قوة وسلطة والسلطة جعلتهم متعجرفين وأغرتهم على الخروج على ساداتهم احياناً . وصار أنه اذا لم يكن الدوق قوياً جداً ضعف تأثيره

٤ - دخول المزارعين النورمانديين الى انكلترا

لم يتسرع ولیم الظافر في قلب النظامات الانكليزية بعد تنويعه . وباعتبار انه ملك كان صاحب كل الاراضي الشائئة ومنها اقطع البارونات الذين تبعوه وابقى للملاك الانكليز أملاكهم غير متعرض لهم . على ان البارونات كانوا قساة جداً في أحكامهم حتى اضطر الانكليز ان يخرجوا عليهم مراراً وخروجهم هذا فسح لولیم فرصة ليجعل انكلترا نورماندي الثانية وذلك

لان الانكليز المتبردين كانوا يعاقبون باغتصاب أملاكهم منهم ومنحها
للتورماندين ليمتلكوها حسب النظام النورماندي . ولقد تمديد العصيان
واغتصاب الاملاك في البلاد فاصبح الملاك النورمانديون كثيرين في سنة ١٠٨٠
حتى ان الانكليز أنفسهم الذين سمح لهم باستبقاء أملاكهم جروا على النظام
النورماندي في امتلاكها وتوريثها ، وعليه عمت المزارعة النورماندية كل انكلترا
في وقت قصير وكانت تدعى المزارعة الاقطاعية . والنظام الذي يشتمل عليها
وعلى غيرها كان يدعى النظام الاقطاعي . وفي ما يلي يتضح لك كيف ان
النظام الاقطاعي أثر في جميع دوائر الحكومة وكيف ان الارض كانت مملوكة
بحسبه . فالملك كان المالك الاعلى . وهو أقطع بعض البارونات وسائر
الشرفاء قطعاً من الارض على شرط ان يخضعوا له ويكونوا أمناء ومحاربوا
معه في أثناء الحرب وهو في مقابل ذلك وعد ان يحميهم ويعمل بينهم .
فكان على البارون أو الشريف ان يعد بأن يكون أميناً وللدلالة على خضوعه
كان عليه ان يمشي أمام الملك ويضع يديه في يديه ويحلف ان يكون رجلاً
التابع له . وكان الذين يستقطعون الارض من يد الملك نفسه رأساً يدعون
المزارعين الرئيسيين . وكانت أملاكهم كبيرة جداً يقسمون بعضها بين
مزارعين آخرين يدعون مزارعين متوسطين . ونسبة هؤلاء المزارعين الى
المزارعين الرئيسيين كنسبة هؤلاء الى الملك . وأهم الخدم المتوجبة على الاتباع
في مقابل امتلاكهم للاراضي المذكورة في صيغة القسم بين الطاعة هي
الخدمة العسكرية ومدتها تختلف باختلاف الاراضي المملوكة . ومع ذلك على

التابع ان يدفع أتاوة مالية وذلك انه حين يخلف الوريث أباه بعد وفاته يدفع مبلغا للشريف الذي أقطع الارض لكي يسوغ له ان يضع يده عليها وهذا المبلغ يدعى « فكاكا » . وكذلك كان على التابع ان يدفع مبالغ مختلفة تدعى اعانات لثلاث غايات : - الأولى لكي يفتدى بها الملك الشريف من السجن أو النفي ٢ - لكي تساعد بكره على ان يكون بطلا أو فارسا (KNIGHT) ٣ - لكي تساعد على تعيين مهر لابنته البكر . وهناك بضعة أتاوات أخرى لا موجب لبيانها الآن . كذا ترى ان نظام الامتلاك الاقطاعي يرمي الى غرض أهم من الغرض من إحراز الجنيئات والشللات وغيرها . فما هو الا ترتيب دقيق جداً يضم عدة طبقات من الشعب في نظام واحد ولكي يحمي بعضهم بعضاً بالمطاوعة ولكي يقضي بعضهم بين بعض الخ

٥ - تأييد القانون الاساسي الانكليزي وتعميده

ترى انه بتعميم نظام الاقطاع قد نسخ وايم الظافر العادات الانكليزية على أن أهم نظامات الحكم التي ألمع اليها في الفصل السابق ومجالس الاقاليم والمقاطعات والولايات تركها على حالها ولكن ازدادت في الولاية قوة أحد الرئيسين الذي يدعى الشريف . فاذا ترى أن وايم الظافر أضاف الى النظام الانكليزي اضافات لأنه أصلحه اصلاحا

٦ - طبقات الورداء من الاجتماعية

في سنة ١٠٨٦ أحصى سكان انكلترا ووصفت أساليب معيشتهم وأثبت الاحصاء والوصف في كتاب خصوصي سمي (DOMES DAY BOOK)

لم يزل موجوداً الى الآن ومنه يتضح انصاحاً عجيباً حال طبقات الامة الاجتماعية المختلفة بعد عشرين سنة لنبلية النورمندين . وقد تمايزت هذه الطبقات بالنظر الى تفاوتها في امتلاك الاراضي . وأهمها خمس :- ١ - المزارعون الرئيسيون الذين ذكروا آنفاً في النبذة الرابعة من هذا الفصل بعضهم بارونات وبعضهم ابطال (KNIGHTS) تغلب عليهم تسمية بارونات . ٢ - المزارعون المسن (THE MESN TENANTS) المذكورون في نبذة ٤ ايضاً وهم الذين استقطعوا الارض من البارونات ويلقبون ايضاً فافاسور (VAVASORS) . ٣ - الملاك الاحرار الذين اقطعهم البارونات والابطال والفافاسور قطعاً من الارض صغيرة على شرط أن يقدموا لهم قدرًا معيناً من غلة الارض وليس عليهم خدمة عسكرية وكانوا يلقبون سوكن (SOCMEN) . ٤ - العمال الزراعيون الذين وان كانوا قد قاسوا ضغط ساداتهم وفلما أعجب بهم كانوا يقطعون قطعاً صغيرة من الارض على شرط أن يشتغلوا شغلاً معيناً في أراضى ساداتهم ويدعون فلاحين (VILLEINS) . ٥ - الارفاء (SERFS) وهم الطبقة السفلى من العمال الزراعيين ولم يكونوا قبل غلبة النورمندين محتقرين كما صاروا بعدها . وهكذا ترى ان الشعب الذي كان قبلاً منحصراً في ثلاث طبقات - الاشراف والاحرار والعيبد - أصبح خمس طبقات متمايزة على الاقل هذا اذا لم يدق في وصف الطبقات الاخرى المتداخلة

رأيت مما تقدم كيف أن وليم الظافر وباروناته وضعوا نظام الاقطاع في انكلترا كما كان في فرنسا ، وقد قلنا ان أساس الاحكام الانكليزية لم يتغير وان كانت بعض الظواهر قد نسخت . على ان وليم الظافر كان قدبراً جداً وله موهبة الحكم فلما صار ملك انكلترا وضع عدة نظمات مع النظمات الانكليزية القديمة وجرى عليها جميعاً وبواسطتها نشر سلطته على كل الامة وغلب أيدي البارونات الذين طمعوا في أن يكونوا ملوكاً صغيراً عن أن يمسوا سلطته

فالولا كان عنده بطانة ذات أهمية مؤلفة من حشم وخدم وأعوان ذوي وظائف متنوعة وكلهم يخفون حول ذاته الملكية . ثم كان له أعوان آخرون أهمهم اثنان : ١ - الوكيل الذي كان في الاصل يدير الشؤون في مدة غياب الملك عن انكلترا . ثم بقي الوكيل بعد ذلك يشغل وظيفته حتى في أثناء وجود الملك فكان كوزيره الخاص يراقب جميع شؤون المملكة ولم تكن وظيفته هذه وراثية البتة وكان يلقب المنصف (JUSTICIER) - ٢ - المهردار أو كاتب أسرار الملك وكان عليه أن ينفذ ويراقب تنفيذ المشروعات التي يشرعها الوكيل وكان في عهده انظم الملكي المهم الذي كانت تختتم به كل الاوراق الرسمية ولهذا كان ذا مكانة سامية جداً وكان يسمى (CHANCELLOR) وكان الوكيل وكاتب الاسرار في الازمنة الاولى من الاكلابوس

٨ - المجلس الكبير

كان من رغائب زليم الظافر أن يبقى القانون الاساسي الانكليزي على حاله ولهذا أبقي مجلس الحكماء (*WITENA - GEMOT*) الذي كان يعتقد ثلاث مرات في العام . ومع ان هذا المجلس سلم من التغيرات على يدي الملك فقد مسته فواصل الاقطاع المتسعة . لانه بعد ما كانت المعرفة شرطاً للانتظام في سلك هذه الندوة أصبح في عهد الحكم النورمندي الاقطاع الرئيسي شرطاً لذلك فلم يحق لغير البارونات واكفائهم أن ينظموا فيه . وعليه تغير اسمه من « مجلس الحكماء » الى « المجلس الكبير » (*THE GREATER COUNCIL*) وفي سنة ١١٠٠ أصبح هذا المجلس مشتملاً على الملك والشيوخ (*ELDORMEN*) الذين سموا بدند (*EARLS*) (أرلات) والاساقفة ورؤساء الاديرة والبارونات والابطال أو الفرسان

٩ - ديوان المالية

هو الديوان الذي ولي بالاهمية المجلس الكبير وكان يساعد الملك على الحكم بيد قوية . كان مؤلفاً من عدد قليل من معتمدي الملك فيلثمون في وقت خصوصي في قاعات وستمنستر حيث يقبضون الجزية عن كل ولاية من « الشريف » احد رئيسي مجلسها . وكان حساب هذه الجزية يسجل بالتدقيق . ولم يزل حساب ديوان المالية محفوظاً بجميع بنوده ودفائمه حتى الآن

وكانت الاتاوات تجمع من أربعة مصادر :- ١ - البذل العسكري .

فان أشخاصاً كثيرين كانوا يفضلون إيداله بالخدمة العسكرية التي كانت
 فرضاً عليهم في مقابل ما أقطعوه من الأرض ٢٠ - الضريبة التي كان
 الانكليز يدفعونها في بدء الامر لينفتحوها على رد غارات الدنياريين عنهم
 فبقيت تجبي اهد النور منديين وكانت تسمى بلقهم (DANEGLD) ٣٠ -
 الغرامات التي كان شيوخ (SHARIFFS) الولايات يتقاضونها عن أهم
 الدعاوي التي كانوا يقضون فيها ٤٠ - الاعانات ونحوها. وكان للملأك
 النورمانديين دخل وافر جداً وبالطبع كان على النائب العام (JUSTICIER)
 والمهردار فضلاً عن شيخ الولاية أهم المهام في ديوان المالية
 ١٠ - المحكمة العليا (THE CURIA REGIS)

كانت ديواناً آخر من دواوين المملكة الرئيسية . ولما تختلف عن
 المجلس الكبير فما هي الا هذا المجلس بعينه . منقداً بصفة كونه محكمة
 قضائية عليا . لان الدعاوي التي لا تبت بها المحاكم الصغرى (الجزئية)
 كانت تستأنف اليه وبالطبع كان الملك ووزراؤه من جملة أعضائها . ودعاوي
 الجرائم التي كانت ترتكب ضدهم كانت ترفع اليها أيضاً
 ١١ - المحاكم الجزئية

يذكر الفاري . انه عند ذكر الولايات ذكر أن أصحابها البارونات
 كانوا يمارسون وظيفة القضاء في دواوينهم فكانت تدعى اذ ذاك المحاكم
 الجزئية أو الصغرى . ولعمد الحكم النور مندي كانت دواوين البارونات محاكم
 يعضون فيها بادر المهام من حق القضاء بين أتباعهم الذين أقطعوه من أملاكهم

١٤ - النظام القضائي النورمدي

لم يقض النورمنديون شيئاً من محاكم المقاطعات والولايات بل كانت هذه المحاكم لمهدم تقضي بين الناس كما كانت تفعل قبلاً . على أن القضايا التي لا تقدر ان تبث بها كانت كالسابق ترفع الى المجلس الكبير الذي لا استئناف بعده . ولهذا كان أهل المقاطعات والولايات وسائر الملاك يقضون بالدعوى المدنية بين مزارعيهم وحواشيهم . وكان للمحكمة العليا وحدها ان تنظر في القضايا التي يكون موضوعها التطاول على الملك فضلاً عن القضايا التي تقصر سائر المحاكم الجزئية عن البت بها . ولما شعر هنري الاول بمسبب الحاجة الى تقوية المحاكم المركزية الكبرى ضد أهل المحاكم الجزئية جعل يرسل نائبه العام (JUSTICIER) وبعض القضاة الى هذه المحاكم حيناً بعد آخر ليراقبوا قضاءها . أما براهين التبرئة فكانت نفس البراهين التي كان يتخذها الانكليز قبلاً وقد زاد عليها النورمنديون من عندهم برهاناً آخر وهو الامتحان في الحرب أي ان يرسل التهم الى الحرب فان هلك كانت التهمة صحيحة والهلاك عقابه وان نجا كان بريئاً وهو كالاتحان بالتعذيب (المذكور في الفصل الأول نبذة ١٨) أي استئناف الى محكمة السماء . وكان أيضاً ان الخصمين يتقاتلان أمام القضاة فالغالب يبرأ

١٥ - الكيسب النورمدي

لما دخل النورمنديون الى انكلترا وجدوا فيها كنيسة أي طائفة مسيحية على النظام الاكليريكي اللاتيني وهم أنفسهم كانوا يعتقدون بهذا

المذهب عنه . أي ان الغالين والمغلوبين كانوا يدينون بدين واحد . وفي نهاية القرن الحادي عشر كانت قوة البابا عظيمة جدا وكانت ادما آتة أعظم من قوته . فوليم الظافر وخلفاؤه قربوا الكنيسة الانكليزية كثيرا الى تحت سيطرته وبذلك قوّوا سلطة الكنيسة الكاثوليكية ولكنهم في الوقت نفسه عرضوا سوؤدهم للخطر . اما ولیم الظافر فقد سرّ البابا بانه اذن لرجال الاكليروس ان يعقدوا مجالسهم الخاصة لانفسهم وقرروا مهمهم كما يشاؤون وعليه أنكر على المجلس الكبير ومحاكم الولايات والمقاطعات وغيرها ان تنظر في المسائل الروحية لانها من اختصاص المجالس الاكليريكية

وقد جرى رجال الاكليروس في مجالسهم الخاصة على العادات والتقاليد التي جمعها الكنيسة الغربية الى الكنيسة الرومانية الكاثوليكية ودوّنتها شيئا فشيئا في الاسفار وقررتها شريعة كنسية قانونية . ولكيلا يكون للبابا سلطة كبرى في انكثرا وضع ولیم الظافر ثلاثة قوانين اكليريكية

- ١- لا يتبر أمر في (انكثرا) للبابا ولا يعمل به . ما لم يطلع عليه الملك ويوافق عليه
- ٢- لا ينفذ قرار من قرارات المجلس الاكليريكي الا بموافقة الملك عليه
- ٣- لا يعاقب بارون أو وزير من الوزراء عقابا كنسيا الا بموافقة الملك

١٦ - احوال

في سنة ١٠٨٦ اغار النورمانا يون على اقرباثهم الانكليز فقطعوا حبل حكمهم الذي طال في البلاد اسعدروها بالصبر والثبات وطول الاناة . واصر

الدوق وليم في هاستنكز وثويجه في وستمنتر . لكأ لانكلترا افضيا الى خروج الانكليز وعصيانهم الامر الذي انتحله وليم سبباً لاعتصاب أملاكهم عقاباً لهم ومنحها لاتباعه النورمندين . وبذلك هدأ نأثرهم وأخضعهم . وقد وزعت الاراضي على نظام الاقطاع الذي كان سائداً في أوروبا لذلك العهد . أي ان الملك «عد» مالك الأرض الاول وهو منحها للملكية . والاقطاع هذا هو اساس نظمات الحكومة وسائر النظمات الاجتماعية لان كل طبقة من طبقات الشعب من الملك الى اصغر مالك كانت تحمي الطبقة التي تحميها وتقضي لها وتحكمها وفي مقابل ذلك تقاضي منها الخضوع والطاعة والخدمة العسكرية والجزية . وحينما تكون القوة موزعة بواسطة نظام كهذا تكون القوة الملكية متداعية جداً . هكذا كانت سلطة وليم الظافر مهددة بالخطر الجسيم لولا انه من الجهة الواحدة احتفظ بنظام انكلترا القديم الذي كان يرمي الى غرض «حكم الامة نفسها بنفسها» ومن الجهة الاخرى سورت نفسه بالدواوين الملكية الراسخة النظام التي كان يتذرع بها الى ادارة القضاء والمالية بنفسه . وعليه ترى ان الشعب الانكليزي اقتبس نظام الاقطاع بتمامه ولكنه اقتبسه عارياً من العيوب

وفي سنة ١١٥٤ لمامات ستفانوس آخر الملوك النورمندين أصبح العرش الملكي آمناً وقوياً لان الكبراء المتعظمين الطامحين أرغمت انوفهم وأخضعوا . وكانت الامة برمتها الامرار والمزارعون ملزمة ان تلي صوت الصور الى الحرب التي يثير نفعها الملك . وكانت المحاكم العمومية عزيزة

الجانب من جهة وحريصة على الحرية الشخصية الموروثة من جهة أخرى .
وأما الكنيسة فمع ان الحكم النورمندي قربها اكثر الى البابا والشريعة الكنسية
القانونيه بقيت تحت سيطرة الملك والحكومة . ومما تقدم نستنتج ان
التماية والثمانين سنة التي ساد فيها الحكم النورمندي كانت خطوة عظيمة
للحكم الدستوري الراسخ وان كانت الدماء قد أريقَت فيها غزيرة وسيم الاهالي
الهوان والعناء

الفصل الثالث

هنري الثاني والمحاكمة في مجلس المحلفين العرس

١١٥٤ - ١١٨٩

١ - نبوه هنري الثاني

كان هنري الثاني حفيد هنري الاول لابنته « .ود » . وكان لابه
« جيوفري اف انجون » أملاك شاسعة جداً في فرنسا فـ تولى عايلها . وهكذا
كانت أملاك هنري الثاني ممتدة من شمالي انكلترا الى جبال الپيرانيس في
الجنوب الغربي من فرنسا . وكان سلطانه قويا كما كانت ممالكه متسعة .
وفي هذا الفصل بيان اكيف انه في مدة حكمه ٣٥ سنة نظم الدستور الذي
سنه الانكليز والنورمنديون في ماسبق شرحه

٢ - النورمنديون والانكليز

أصبح النورمنديون والانكليز لهذا العهد ممزجين امتزاج الصبهاء

بالماء لانهم كانوا من سلالة واحدة كما تقدم بيانه . والامة التي نشأت من امتزاجهما ليست أمة نورماندية جديدة بل الامة الانكليزية نفسها تحسنت وتكيفت وتقوت بدم النورمنديين وشرائهم وأخلاقهم . وظلت اللغة الانكليزية لغة الطبقات الدنيا ولغة الكتب والرسائل التي تذاع بين العامة . وكان جدول من الافكار والتصورات الفرنسية يصيب في انكثرا . ولكن الاعلام الانكليزية القديمة لم تغمرها مياه تلك التصورات

ومع أن أم هنري الثاني كانت نورماندية فقد كان هو من أسرة «انجو» وهي غير أسرة الظافر وبنيه . وكان أول الملوك الذين من أسرة بلا (تاجنت) الذين رفعوا رؤوسهم تحت التاج طويلا . فكان اذا ملكا جديداً وحكم على أمة انكليزية مستجدة

٣ - سياسة هنري الثاني

كانت سياسة هنري الثاني كسياسة وليم الظافر وهنري الاول فكان يؤثر المجالس والمحاكم الانكليزية القديمة ويرغب في تقوية بلاطه على سائر الولايات ويجهد في أن يجعل الكنيسة تحت السيادة المدنية . وكان حكمه أسهل من حكم سلفائه لان الامة طوعته في أمنيته الاولى من المذكورين آنفاً . وقد أصبحت المحاكم العمومية عزيزة في عيني الامة لانها نتيجة اختبار طويل وتقاليده نحو ٦٠٠ سنة وعليه كان الحكم الملكي القوي الوسيلة الوحيدة لصد مظالم الولاة كالبارونات والفرسان التي سببت الفوضى والهمول في حكم ستافانوس ، وقد بذل هنري كل الجهد في جعل الكنيسة تحت السيادة المدنية

اتضح في الفصل الاول كيف نشأ الحكم الملكي عند الانكليز أي أن القبائل كانت تنفق على عظيم من الشرفاء فتقيمه رئيساً عليها يشخص عظمته ويتوارث أبناؤه الرئاسة من بعده . وتبين أن الملوك كأولاعديدين في بدء الامر ولكنهم صاروا يقلون شيئاً فشيئاً حتى لم يبق الا واحد منهم يسود على كل الجزيرة بحول وطول ولكنه بقي يعد ممثلاً الامة ولا يحصل على منصبه العظيم الا بإسماها ولهذا كان عرضة للزلزلة بمقتضى حكم من مجلس الحكماء . ثم ظهر كيف أن الملك أصبح أهم من قبل بعد غلبة الظافر أولاً لانه كان بمقتضى نظام الاقطاع يعد صاحب الاراضي كلها وثانياً لانه كان ملزماً أن يحكمهم بشدة لكي يمنع الولاة ان يحكموا بدلاً منه

هكذا كان هنري الثاني ملكاً أقوى من كل ملك حكم قبله وقد ازداد عظمة اذ أقر بحكمه السكوتلانديون الذين استعمر الانكليز بعض أرضهم وكان ملوكهم منهم والولسيون الذين أذلهم صروف الزمان والارلنديون الذين غنم هنري أرضهم غنيمة . فكان إذا ما براطور بريطانيا العظمى وارلندا كما كان ملك انكلترا وان لم يكن يلقب كذلك

٥ - المجلس الكبير

بقي مجلس الحكماء ياتهم حتى ذلك العهد . بيد انه لم يبق كما كان أي مجلس الحكماء بل أصبح مجلساً مؤلفاً من رؤساء المزارعين وأحياناً من سائر الملائكة الذين يقطعهم « رؤساء المزارعين » أراضي ، وكان يلتئم حين

يستدعيه الملك ويقدم له مشورات في كل المسائل المتعلقة بالحكومة

٦ - المجلس القضائي *THE CURIA REGIA*

كان هذا المجلس يعد أهم جداً من المجلس الكبير اذ اتسع فيه العمل القضائي الذي كان يعمله مجلس الحكماء قبلاً . وفي القرن الثاني عشر افترس رجال الحكم في جعل الشعب يحفظون هذه الشرائع كما هي اكثر من افترسهم في اشتراع شرائع جديدة . والترتيبات القضائية التي عملها هنري الثاني كانت أنفس . وأضافه للدستور

وفي مدة حكم الرومان كان هذا المجلس محكمة يقضي فيها الملك ووزرائه
١ - في القضايا التي تستأنف من المحاكم الدنيا .

٢ - في القضايا التي تمس الملك نفسه . وفي حكم هنري الثاني كان لها هذا الاختصاص ولكن كان يندر ان يحضر فيها الملك بنفسه وكان عدد القضاة معيناً فكان أولاً ١٨ ثم قل حتى صار خمسة . وعليه ندر ان صدر للملك حكم في هذه المحكمة . والذين كانوا يبتغون حكماً نهائياً في المسائل الصعبة كانوا يتقدمون الى الملك ومجلسه الكبير . وكان المجلس القضائي يتبع الملك فيقيم حيثما أقام

٧ - لجنة القضاة (*CIRCUITS*)

في الفصل الثاني والنسبة ١٤ تكلمنا عن النظام الذي وضعه هنري الاول وهو ارسال لجنة من القضاة حيناً بعد آخر الى محاكم الولايات لمراقبتها في أثناء انمقادها . وقد استمر هنري الثاني على هذا النظام بل

زاده تنظيمًا وأخيراً صار القضاء يطوفون في مواعيد معينة في البلاد ويقضون في الدعاوي قضاءً نظامياً في مجالس الولايات محاكم أو البلاد . وبهذه الوسيلة حينما كان الدستور الانكليزي معضداً كان الملك قادراً على أن يمد سلطته الملكية في الحال الى أقصى مقاطعات المملكة .

٨ - المحاكم امام المحلفين

كانت المحاكم المألوفة عند الانكليز وسائر العناصر الجرمانية ادعاء ودفاعاً بين المدعي والمدعى عليه امام القضاء وكان الحكم يبنى اما على الشهادة أو على الامتحان التعديبي أو على الامتحان في القتال . ولكي ينجي هنري الثاني ملائكة الارض الإحرار من خطر المجازفة في هذه الامتحانات قرر ان تبنى الاحكام على الحقائق فجرى ذلك أولاً في الدعاوي المدنية ثم في الدعاوي الجنائية . وذلك كان بدء المحكمة التي تدعى الآن مجلس المحلفين وأما كيف نشأت طريقة المحاكمة فسأله مختلف عليها . لم يستنبطها هنري الثاني ولكنه أجراها وعممها في القضاء الانكليزي . وكانت محكمة المحلفين في الجيل الثاني عشر نوعين :-

أولاً محلفو التحقيق - في القضايا المدنية

إذا نازع زيد قطعة أرض لعمر وتجرى المقاضاة هكذا :- يستحصل عمرو من المجلس القضائي على امر بإيقاف كل عمل شرعي وأما زيد فينتدب اربعة فرسان محلفين من مقاطعته وهؤلاء ينتدبون اثني عشر فارساً محلفين آخرين ينظرون في ما اذا كانت الارض له او عمرو

ويؤيدون رأيهم بالإيمان الصادقة وحينئذ كلا زيد وعمرو يمثلان مع
 الحلفين الستة عشر لدى القضاة وحالما يتفق القضاة على أحد وجهي
 القضية يصدرون حكمهم . وإذا تعذر اتفاق الحلفين الستة عشر ينتخب
 محلفون آخرون

ثانياً المحلفون المطمئنين

كان يلجأ اليهم في القضايا الجنائية وكانوا ينتخبون كما كان محلفو
 التحقيق ينتخبون وكان عددهم محدوداً كمعدل هؤلاء - ستة عشر او على
 الغالب اثني عشر - وكانوا يعتبرون شهوداً محلفين يشهدون بما يعلمون من
 حقائق القضية . وكانوا يختلفون عن المحلفين في الوقت الحاضر بانهم لا يصدر
 حكماً . وظلت الاحكام وقتاً طويلاً تبنى على نتائج الامتحانات التعذيبية . وفي
 اول الامر كان الشريف (اي رئيس محكمة الولاية الثاني) هو الذي ينتخب
 المحلفين . ولكن بعد ذلك صارت المحكمة الجزئية تنتخبهم لانها تعد
 ممثلة المقاطعة كلها فلهذا هي احق بانتخابهم . ولا يخفى ان من شروط
 الانتخاب ان يكون المحلفون من جيران المتداعين .

وهكذا ترى مما تقدم ان المبدأ النيابي أدخل الى كل نوع من انواع
 الحكم الانكليزي حتى الى القضاء . فالمحلفون تنتخبهم المحاكم الجزئية المؤلفة
 من نواب ينتخبهم الشعب . والشهادة او البيئة تتوقف على الرأي العام في
 مقاطعة المتخاصمين

بقي لذلك العهد رجال البطانة الملكية يقبضون على زمام المالية كما كانوا لعهد النورمانديين وكانوا أيضاً يجبون الضرائب وفي أيام النورمانديين لم تضرب الضريبة الا على الاراضي فقط ولكن هنري الثاني جعل يضرب الرسوم على الدخل وبعض الممتلكات الاخرى التي تسمى « منقولات » ورضي من أصحاب المقاطعات والولايات الذين فرضت عليهم الخدم الحربية في مقابل الاراضي التي امتلكوها ان يفتدوها بنقود اذا أبو القتال . فكانت الضرائب القديمة والحديثة التي كان يجبها رجال المالية للملك : - (١) الرسم الاقطاعي اي الجزية المالية التي يدفعها صاحب المقاطعة للملك . (٢) الضريبة على الاراضي . (٣) البديل العسكري اي الضريبة التي تدفع بدل الخدمة العسكرية المفروضة على صاحب المقاطعة . (٤) جزء من الاملاك الشخصية عند الضرورات الكلية . ولم تكن كل هذه الضرائب لتجبي سنوياً بكل تدقيق على انها كانت هي الضرائب التي يعتمد عليها الملك لان الجباية لم تكن منظمة حينذاك . والارجح ان الاهالي كانوا يمدون دفع الاناوت طوعاً ولا اضطراراً ولكن الحقيقة انهم لم ينمنوا عن دفعها اذ لامناص منه والتمنع عن دفعها لم يكن ليحدي

١٠ - الخدبة لعهد هنري الثاني

لم يغير هنري الثاني النظمات العسكرية التي وضعها سلفاؤه النورمانديون بل اعادها وشددها ونقحها . وكان كعوض سلفائه يؤاف جيوشاً

من المتطوعين لاجل الحروب التي كانت تقتضيها مملكته المترامية الاطراف . ثم انه بقي لهدهد يجمع القوى الحربية الاقطاعية التي كانت مفروضة على البارونات والفرسان . ولكن هذه القوى تناقصت بسبب نظام البديل العسكري . على أن ما كان يخسره من عدد الجنود يكسبه من شجاعتهم لان الجنود الذين كان يجندهم البارونات والفرسان هم الجنود الحقيقيون المدربون الذين كان يعتمد عليهم واما المتطوعون فلم يكونوا الا ليسندوا أولئك وقد تجددت الجندية الدفاعية في سنة ١١٨١ بموجب أمر عال يقضي على كل حر ان يتسلح على قدر ما تسمح له حالته . وكانت هذه الجندية مقسمة الى فيالق بعدد الولايات وكل فيلق يقوده شريف الولاية (أي نائي رئيس مجلس الولاية)

١١ - هنري الثاني والكنيسة

وكانت الغاية القصوى من سياسة هنري الثاني الاكليريكية ان يقوي السيطرة المدنية على الكنيسة . ذلك لانه وجد ان الاستقلال الذي منحه وليم الظافر للاكليروس (الفصل الثاني النبذة ١٥) ضاراً وان القسيسين المذنبين لم تعاقبهم كالواجب المحاكم المخولة حق محاكمتهم وان القوة التي كانت تفلت من يد الملك تقع في يد البابا . ولكن تدابير هنري الثاني بذلك الشأن اخفقت لاسباب شخصية

في تواريخ انكلترا حكاية مرعبة عن «توماس بكت» مجملها انه كان في مبردان انكلترا والوزير الاول لهنري الثاني وحيب قلبه . ولما سيم

استقفا لكونتربوري أصبح المدافع العنيد عن استقلال الاكليروس وانحاز الى جانب البابا منقلباً على الملك نفسه ففناه ائلك ثم رضى عليه فعاد . ولكن أصدقاء الملك تأمروا عليه فقتلوه على درج المذبح في كنيسة التي التجأ اليها . والتقصّد من الالماع الى هذه القصة انما هو بيان ان ادعاء توماس بكت والاكليروس الذين كانوا يشدون ازره أيقظ تحذر الملك وحمله على ان يؤيد سيطرته على الكنيسة وان تبكت ضمير الملك على قتل الاسقف في داره وتحت عينه أُلجأ الى نقض كثير من عمله الاكليريكي والى تقديم قدره . من الخضوع الى البابا يقتضيه الاحساس الديني بالرغم من استخفافه به

١٢ - نظامات كلارندون

انقعد في كلارندون سنة ١١٦٥ مجمع عظيم وتقرر فيه ١٦ قضية اشتملت على سياسة هنري الاكليريكية واشتهرت باسم نظامات كلارندون . وكان روحها كروح القرارات الاحتياطية التي وضعها وايم الظائر (الفصل ٢ النبذة ١٥) ولكنها وضعت على الاكليروس سيطرة المحاكم الاهلية التي كان وايم الظافر قد رفعها عنهم . قرى انه مع ان الملك ندم وابتنى ان يلغي تلك النظامات التي أغضبت « بكت » فقد تأيدت وعمل بها بعدئذ . ولم تفقد تأثيرها في حادث من الحوادث فكانت جزءاً من نظام عظيم لحكم متوحد

لما ارتقى هنري الثاني الى العرش كان الانكليز والنورمنديون قد

امتزجوا وصاروا أمة واحدة وكانت اللغة العامة والنظمات انكليزية ولغة الدواوين والبلاط الملكي نورمندية . لم يكن هنري الثاني نورمنديا ولا انكليزيا فكان أدارياً عظيماً ومصلحاً لا يكل وقد عرف قيمة الدستور الانكليزي القديم والنظام المركزي القوي الذي أدخله النورمنديون اليه وأيدهما معاً وكانت بنيتة ان يربط الواحد بالآخر في الاحوال الاجتماعية ولا سيما نظام الاقطاع والمبدأ النيابي . وهكذا أبقى المجلس الكبير واجتهد في جملة ممثلا جميع ذوي الاملاك وقوى المجلس القضائي وبواسطة النظام الموضوع للجنة القضاء وضع تحت مراقبة هذه اللجنة محل المحاكم الجزئية وفوق كل ذلك خطأ خطوة كبرى في ادخال المبدأ النيابي الى القضاء وذلك بتعديل المحكمة لدى مجلس المحلفين . وبواسطة نظام الجندية الدفاعية جعل كل حر يشعر ان له وطناً يجب ان يحارب لاجله ويدافع عنه . وبواسطة نظمات كلارندون جعل الكنيسة في انكلترا كنيسة الملك والامة لا مستعمرة دينية متفرعة من روميه

١٠ الفصل الرابع

الامتيازات ١١٨٩ - ١٢٩٧

١ - ريكارد الأول

حكم ريكارد الأول من سنة ١١٨٩ الى سنة ١١٩٩ وقد عد حكمه في تاريخ أوروبا مهماً ولكنه قليل الاهمية لدارس تاريخ الدستور الانكليزي . قضى هذا الملك معظم ايام حكمه بعيداً عن أوروبا ومنهمكا في الحروب الصليبية اي حملات دول أوروبا المتحدة على المسلمين لردهم عن فلسطين . وفي غيابه كان وكلاؤه المتعاقبون يحكمون البلاد . ولكن حكمهم لم ينل رضى الشعب فجزوا به على المنظمات التي سنّها هنري الثاني وسلفاؤه .

٢ - الفريية للثوية (CARUCAGE)

كان ريكارد في حاجة دائمة الى النقود فاضطر الى جباية حرية جديدة على الاراضي قدرها خمسة شلينات على كل مئة آكر (١) . وقد جيت هذه الفريية سنة ١١٩٨ . وكانت البيئة على ملكية الاراضي تؤخذ من الحلقين فكان ينتخب ١٢ فارساً من كل مقاطعة يشهدون بالايامين القاطعة عما لكل مالك من مجاورهم من العقار لكي تكون الجباية عادلة . فترى حتى ان المسائل العمومية مثل جباية الضرائب ونحوها مبنية على المبدأ النيابي اي قليلون ينوبون عن الكل (انظر الفصل الأول نبذة ١٩)

(١) الاكر يساوي نحو ٤ آلاف متر مربع

٣ - ارتقاء يوحنا

كان ارتقاء الملك يوحنا الى سدة الملك سنة ١١٩٩ بدء عهد جديد في تاريخ دستور انكلترا . وكان هذا الملك اخا ريكارد الأول وبالتالي ابن هنري الثاني . وقد ازعج اياه جداً . ولما صار ملكاً اتعب انكلترا كلها لانه كان خائناً . ومن بعد وليم الظافر كان هو الحاكم الأول الذي استوى على العرش ردي القلب عسوف الحكم

٤ - خسران نورمندي

منذ الفتح النورمندي كان كل ملوك انكلترا يلقبون « دوقات اف نورماندي » ولكن هنري الثاني اضاف الى ملكه « انجو » و « ماين » وبعض اقسام أخرى من فرنسا حتى اصبح ملك انكلترا اعظم في فرنسا نفسها من ملك فرنسا عينه . ولكن فيليب الثاني ملك فرنسا الذي عاصر الملك يوحنا كان قديراً وشديداً البأس . فهو وفرنساويون استعادوا « نورماندي » و « انجو » و « ماين » من الملك يوحنا في سنة ١٢٠٥ وكان خسران هذه المقاطعات مذلة للانكليز ولكن من جهة أخرى كان أفضل ما حدث حينئذ لانه جعل الامة تشعر انها جسم واحد . واصبحت كل مصالح الشعب منحصرة في البلاد وحدها

٥ - ملك البارونات الجديد

ومن ثم صرنا نرى رؤساء المقاطعات من بارونات وفرسان وطامحين الى جعل انفسهم ملوكاً صغاراً . متوسلين الى ذلك بنظام الاقطاع الذي، الوا

الى التطرف فيه . وصرنا نرى أيضاً ان الملك وعامة الشعب اتحدوا معاً اتحاداً اختيارياً لمقاومة الطامعين واحباط مساعيهم . ولكن جانباً كبيراً من أولئك البارونات المفلقين كانوا قد ماتوا وخلفاؤهم كانوا مختلفي الاميال ومعظمهم انكليز فخضعوا للحكم هنري الثاني . وهكذا لما حال خسران نورماندي دون مطامع فرنسا وتهدد تصرف يوحنا البلاد والكنيسة بالدمار كان البارونات قد اصبحوا من الرجال الفيورين على الوطن فعضدوا دستور البلاد . وفي هذه المدة التي نجمل اخبارها في هذه الفصل نجد ان أعداء الدستور كانوا الملوك انفسهم لا ولاية الولايات

٦ - خصام الملك يوحنا مع البارونات

غضب الملك يوحنا مجداً من جراء خسران نورمندي وسائر المقاطعات الفرنسية التي كانت للملك انكلترا لانه كان بالحقيقة جندياً حقيقياً لا ملكاً يهون عليه خسران مقاطعة ما . ففي سنة ١٢١٣ صمم على ان يعيد جيشه الاقطاعي (اي الجيش المؤلف من القوات المفروضة على البارونات والفرسان) الى نورمندي ليستردها ولكن البارونات ابوا بناتاً ان يطعموه مدعين انهم غير ملزمين بتقديم قوة جندي الى الخارج فكان شبه حرب بينهم وبين الملك

٧ - مجمع « سنت الدانس »

كان الملك يوحنا منهمكاً بخلاف بينه وبين البابا فلم يتسن له ان ينقم من اتباعه البارونات فانتهاز هؤلاء الفرصة وعقدوا مجمعاً كبيراً لانفسهم لكي يسنوا فيه نظاماً قومياً لمقاومة الملك العسوف . ومن جملة الاجتماعات التي

اجتمعوا في سنت البانس سنة ١٢١٣ اجتماع مفيد جداً فكان اول مرة التأم فيها المجمع الكبير مجعاً نيابياً اصلياً فكان في سنت البانس كل رؤساء المقاطعات والمعتمدين فضلاً عن الاساقفة والبارونات .

٨ - الامتيازات الكبرى (MAGNA CARTA)

ولما اجتمع البارونات كما تقدم راجعوا قوانين الملك ادورد «المعترف» وامتيازات هنري الأول واستخلصوا منها دستوراً جديداً مؤسساً عليها . ولما كان الملك يوحنا معتزلاً كان يتأهب تأهباً حربية ولكنه لم يقدر ان يعي جيشاً كائناً للقلبة على البارونات الذين استعدوا المقاومة فشرع حينئذ ان موقفه كمدو للامة اصبح محفوفاً باليأس فاضطر في ١٥ يونيو (حزيران) سنة ١٢١٥ ان يتفق مع البارونات ووقع في رونياد عند التامس على التعهد الذي قرره وعلم به كل الناس وافنخر به كل بريطاني وعرفه باسم «الامتياز العظيم» او خلاصة مبادي الحكومة التي عند نقضها لا يسمح للملك ان يحكم . على ان الملك صاغ ذلك التعهد صبغة ملكية لكي يظهر الناس كأنه منحه باختياره . وهو تعهد طويل اشتمل على ٦٣ مادة لا يقتضي الان ان نذكر سوى اثنتين منها (١) لاتبجي ضريبة غير الاعانات الاقطاعية الثلاث (انظر فصل ٢ نبذة ٤) الا بموافقة المجلس العظيم المؤلف من نواب حقيقيين عن اصحاب الاملاك . (٢) لا يجرد أحد من حريته الشخصية الا بقرار من اقرانه حسب شريعة الاقليم . وقد الفت لجنة من ٢٥ باروناً لتنفيذ ذلك الدستور الجديد ومراقبته .

٩ - ارتقاء هنري الثالث

قضت الامة نحو ٨٠ عاماً أي معظم القرن الثالث عشر نجاهد في سبيل تمتعها بالامتيازات الجديدة التي ظفرت بها من حد حسام الملك. وفي مايلي بيان لنجاحها في ذلك الجهاد ولتأثير الدستور الجديد وتفاي الامة في تأييده وبعبارة أخرى بيان لارتقاء الدستور في القرن الثالث عشر

قضى الملك يوحنا في سنة ١٢١٦ وكان خائناً منتهى الخيانة فارتقى ابنه الى العرش باسم هنري الثالث وهو لم يزل في التاسعة من عمره فلم يقدر ان يحكم بالفعل فكانت الحكومة بالطبع في يد الوزراء أو كبراء الدولة وكان لهم لهذه أهمية لم تكن من قبل

١٠ - وزراء الملك

من حسن الحظ كان وصي الملك أرل اف بيمبروك وكان سائر الوزراء أقوياء ومنزهين عن الاغراض النفسانية وزد على ذلك أنهم وسائر البارونات على العموم كانوا ذوي قوة شديدة بسبب أحوال خصوصية كانت خطراً على الحكومة الدستورية، ثم أن سوء حكم الملك يوحنا الجأ بعضاً من البارونات قبل وفاته الى الاستنجد بولي عهد فرنسا لويس الثامن فكان استنجادهم هذا تهوراً لانه أفضى الى وجود حزيين في انكلترا حزب مع لويس وآخر مع هنري .

وبعد نزاع قليل طردوا لويس سنة ١٢١٧ وحينئذ تسنى للوزراء والبارونات ان يحكموا ما استطاعوا فأعادوا الدستور الجديد «دستور الامتيازات»

(Magna Carta) غير مرة ومحا كل أثر فرنساوي من الحكم الانكليزي وفي عهد حكمهم النبائي اصبح جميع موظفي البلاط الملكي يمينون بموافقة المجلس الكبير

١١ - حكم هنري الثالث

في سنة ١٢٢٧ رأى هنري الثالث نفسه في سن تخوله حق طرح الوصاية عن نفسه والاستقلال بالحكم . ولو كانت له صفات جده هنري الثاني لافاد انكثرا الفائدة التامة بادارته الشخصية لسياسة البلاد . ذلك لان ازالة نزاع البارونات كانت تستلزم تولي حاكم شديد البأس ولكن هنري الثالث بالرغم من تسامحه وكرم أخلاقه كان سهل الانقياد . متقلب الرأي فلم يعبأ كثيراً في اتباع نصوص الدستور الجديد . وعليه كان شغل البارونات الذين هم زعماء الامة الجهاد الدائم في مقاومة ارادة الملك . وقد اجتهدوا في ارغامه على ايفاء وعوده التي طالما أخلف بها وحاولوا أن يسوروه بسور من الوزراء العيودين على الوطن ولكنه أعار اذنه وثقته لمحبيه الفرنسيين الذين دربوه على طرق للحكم غير الانكليزية الصبغة .

١٢ - سيمون ده متفورت وحرر البارونات

بقيت مقاومة البارونات للملك مدة طويلة بسيطة لم تصل الى حد سفك الدماء . فلم يكن الامة الامينة لتنتزع نقتها من ملكها في الحال ولا كان البارونات قد توقفوا بعد الى زعيم يثقون به تمام الثقة . ففي سنة ١٢٣٧ أخذ برأس حزب الامة رجل نورمندي يدعي سيمون ده

مونتفورد وادل أوف لسزر وكان رجلاً طامحاً شديداً ومع ذلك لم يلجأ إلى السلاح في مدة زعامته التي تجاوزت عشرين عاماً. ففي أول الأمر اجتهدان يوفق البارونات المتخاصمين تحت زعامته ، ثم جعل يغري الملك على أن يحكم الحكم المادل فاعتقد مجمع إثر مجمع لهذه الغاية وأكثر تلك المجامع كانت نياية على حد مجامع سنت البانس التي سبق ذكرها ، ولكن الملك لم يهزم طرقة . وفي سنة ١٢٥٨ انعقد مجمع شهير في أكسفورد وهياً مشروع اصلاح مؤسس على اللانحة الكبرى أو الامتيازات الكبرى (magna carta) ^(١) . وقد عرفت حينئذ باسم « بنود أكسفورد » ووعد هنري حينئذ أن يحافظ عليها وعلى أثر ذلك خرج من البلاد ولما عاد تناسي وعده . وفي سنة ١٢٦٣ شرع سيمون انه لم يعد بد من الحرب فرفع راية الثورة ، وشبت حرب البارونات المشهورة واسنعت نحو سنتين والنصر فيها متراوح . ففي أول الأمر كان الفوز الميين لسيون وكان في وسعه ان يضع على الملك هنري شروطاً للنصاحلة . على أن هنري التمس تحكيم لويس الرابع ملك فرنسا فأصدر هذا حكماً مجحفاً بحق البارونات فذكت نار الحرب ثانية . وفي سنة ١٢٦٥ وقعت معركة ايفاشام فغلب فيها سيون وقتل أمال البارونات فاستمر وابرهة في القتال ولكن كانت الحرب بالحقبة في آخرها . وفي سنة ١٢٦٧ جرى الملك من تلقاء نفسه على « بنود أكسفورد » وحافظ عليها حتى وفاته سنة

() اسمها بعد الآن اللانحة الكبرى طبقاً لتسميتها في الأصل لاطقاً لها .

١٢٧٢ قترى انه ولئن ظهر الفوز للملك كان الفائز الحقيقي سيمون
ده متفورت

١٣ - ادورد الاول والامة

خلف هنري في عرش انكلترا بكره ادورد من غير منازع . وكأنه
كان مولوداً ملكاً محنكاً فشرع في الحال في سن القوانين والنظامات وسيرد
ذكر هافي مايبي . ولكن مقدرته جعلته ظالماً أو مستبداً قليلاً . وقد اختصم
مع البابا خصاماً شديداً وعاداه الاكليروس لاجل ذلك . وسبب الخصام ان
الاكليروس ابوان يدفعوا ضريبة ولكن الملك قابل ابائهم هذه بطلبات
لا تنطبق على « اللائحة الكبرى » وبما أن الامة مازالت لذلك العهد منحازة الى
جانب البارونات حرصها هؤلاء على استصدار اللائحة الكبرى (أو الامتيازات
الكبرى) ثانية . وفي سنة ١٢٩٧ اضطر ادورد الى اعادتها والجري عليها وهكذا
تثبت الدستور واتخذت الوسائل اللازمة لطبعه برمه لكي يتسنى لكل فرد
من أفراد الامة ان يطلع عليه . فكان شريعة البلاد المقدسة فلا الملك ولا الشعب
يستطيع ان يتفحصه وبذلك انتهى النزاع . ولم يكن قصد ادورد الحقيقي
ان يحكم البلاد حكماً مطلقاً بلا دستور . ولو تجرأ أحد خلفائه على ذلك لمولوا
معاملة من يخالف الشريعة من عامة الناس . بقي ان نبين كيف ترقى الدستور
في القرن الثالث عشر

١٤ - التشريع في القرن الثالث عشر

بعد ما أضيف الى « اللائحة الكبرى » اضافات مختلفة وعدات تعديلات

متنوعة في أثناء الغائبا وإعادتها والاحوال التي تقلبت عليها أصبحت شاملة لكل القوانين التي وضعت في ما بين حكمي الملك يوحنا والملك أدورد الاول . وكانت طريقة الاشتراع حينئذ نفس الطريقة التي جرى عليها الانكليز والنورمنديون سابقاً وهي أن يعتبر الملك نفسه مشترعاً بحسب مشورة « المجلس الكبير » (أي الوزارة) وقد رأينا ان هذا المجلس ثبت شيئاً فشيئاً على المبدأ النبائي وبالتالي أصبح الملك يستوثق من رضا الامة في اشتراع القوانين . وقد وضع أدورد الاول عدة قوانين ونظامات سيرد ذكرها في الكلام عن القضاء والكنيسة

١٥ - (اللائحة الكبرى) والضرائب

لم يستجد شيء من الضرائب في عهد الملوك الثلاثة الذين حكموا في القرن الثالث عشر فبقي الملك يستوفي « الضريبة الاقطاعية » و « ضريبة المئة آكر » و « الضريبة على الاراضي » و « الضريبة على الاملاك الشخصية » في بعض الاحوال الضرورية . وكانت هذه الضرائب واجبة على كل طبقة من الاكليروس . على أن هؤلاء كانوا يتمتعون عن دفعها في بعض الاحيان وكان البابا يشد أزرهم في تمنعهم ، ولم يكن بين هذه الضرائب ما يحتمل إبهاط عاتق الشعب سوى الضريبة على الاملاك الشخصية لانها لم تكن معينة القدر . وعليه كان بعض الناس يبلصون الى حد الاقمار لكي يرووا غلة مطامع الملك ولهذا كان من المستحيل أن تقدر أهمية « بنود اللائحة الكبرى » الناهية عن جباية أي ضريبة لم يوافق عليها « المجلس الكبير » الاؤاف

من نواب ذوي الاملاك) وقد استئنيت من هذا الشرط الاعانات الاقطاعية التي كان ايفاؤها شرطاً ضرورياً لتملك الاراضي) والذي أوجب تنفيذ هذه البنود بالرغم من شراة الملوک في جباية الضرائب انما هو الجهاد العظيم الذي جاهده الشعب في القرن الثالث عشر . والامة خشيت ان تتوانى عن شدتها في الاحتفاظ بمطالبها حتى بعد ماتت الدستور نهائياً لعمد أدورد الاول . ذلك لان الملوک محي الحرب والملوک السيئي السلوك ايضاً كانوا في حاجة دائمة الى النقود فكانوا يضطرون الى جبايتها بالعنف

١٦ - ادورد الاول وامتلاك الاراضي

بقي النظام الاقطاعي جارياً في مجراه مع ان حكم ادورد الاول القوي عاكسه كما عاكسه حكما وليم الظافر وهنري الثاني . على ان ادورد الاول غير فيه سنة ١٣٩٠ تغييراً يستحق الاعتبار وبما ان « المزارعين الثانويين » الذين اقطعهم الشرفاء حصصاً من اراضيهم كان يمكن تعددهم أوجب ادورد الاول على كل مشتر ارضاً ان يقل متبياً الى سيده الاصلي وتاباً له لا الى السيد الذي يتباع الارض منه . وبواسطة هذا «قانون بقيت سلطة «السادة الرئيسيين» (الذين اقطعوا الارض لمن هم دونهم) وسلطة الملك قوية وبحسب نظام الاقطاع هذا امتنع تفرق القوة الحکمية

١٧ - القضاء في القرن الثالث عشر

ارتقى القضاء في ذلك القرن ارتقاء يضاهي ارتقاءه الحالي . « فالجاس المتضائي الاعلى » الذي تلاعب به هنري الثاني وكان في بعض الاحوال

يعمل أعمال المالية بقي لهذا العهد الذي نحن بصددده أعلى مراتب القضاء ولكن في خلال حكم هنري الثالث وأدورد الأول انقسم انقساماً نهائياً الى ثلاثة فروع :-

الاول « ديوان المالية » وكانت وظيفته مراقبة دخل الحكومة
الثاني « ديوان الخراجية الملكية » وكان ينظر جميع المسائل المتعلقة بالعرش
الثالث « ديوان القضايا العمومية » الذي كان يتخذ دائماً في وستمنستر
وكانت وظيفته أن ينظر القضايا التي مساسها بالعرش غير صريح
هذه الدواوين الثلاثة كانت فروع المجلس القضائي الاعلى الذي لم يبق
من أثر له بعدها وأما « لجنة القضاء المراقبين » التي استنبطها هنري الاول ونظمها
هنري الثاني فقد حدها أدورد الاول

وقد قسمت البلاد الى أربع مقاطعات قضائية كل منها كان يزورها
قاضيان في مدة معينة مع فارسين محلفين نائبين يعقدان الجلسات القضائية
في محكمة البلاد. وفي هذه الجلسات القضائية كانت تسمع دعاوي أهل المقاطعات
أما « مجامع الولايات » و « مجامع المئات » (المقاطعات) فاستمرت تلتئم
الاولى مرة في الشهر والثانية مرة كل ٣ أسابيع وقد أصبح شغلها في ذلك
الحين قضائياً أكثر منه تشريعياً

١٨ - الجيش

اتجه التعديل في النظام العسكري الى البساطة وبمد صدور « اللائحة الكبرى »
التي التطوع الغاء تماماً تقريباً لان المتحمسين للوطن في القرن الثالث عشر

اجتهدوا ان يلاشوا المؤثرات الخارجية التي كان هنري الثالث يدخلها الى انكلترا ، على أن القوة البرية التي كان أدورد الاول يتكل عليها صكانت قائمة على ركنين الاول زعماء البلاد الذين كانوا على الغالب فرساناً يحاربون في الخارج وكان عليهم أن يلازموا ساحة الوغي أربعين يوماً متوالية كل مرة . والثاني الجندي القديمة « Militia » التي قررها ديوان الحربية سنة ١١٨١ وكلها من المشاة وكان عليها أن تحارب في قلب البلاد ولكنها كانت أحياناً تدفع الى الحرب في الخارج . ومع هذه القوة البرية كان يذشأ في البلاد قوة بحرية الامر الطبيعي في كل بلاد مثل انكلترا فكان على كل مقاطعة بحرية أن تبني عدداً من السفن للحكومة .

١٩ - الكنيسة الانكليزية في القرن الثالث عشر

لحق بالكنيسة في هذا القرن تغيرات مهمة أثرت في ارتقاء الدستور من عدة وجوه . وقد عرف القاري ، طموح البابا والاكليروس على أثر استواء الكنيسة الرومانية وتحديد القانون الكنسي وتدوينه واهتمام هنري الثاني في كبح جماح طموحهم لعدم ملائمة للحكم الانكليزي القويم . وفي مدة حكم الملك يوحنا كان على كرسي الباباوية البابا انوسنت الثالث وكان مقتدراً جداً شديد الطموح يتدخل في شؤون الملوك والامم وابتغى ان يكون سلطان الموائم النصيرية في الغرب حسب نظام الاقطاع وان تكون سلطنته في تلك الممالك فوق سلطة الملوك كما ان سلطة الله فوق سلطة الانسان وفي نهاية القرن الثالث عشر في مدة حكم ادورد الاول تبوأ عرش

الباباوية بونيفاس الثامن وكان مثل أنوسنت الثالث في أخلاقه ومطامعه وكان أدورد الاول يخاصمه كما كان يوحنا يخاصم أنوسنت. وكان موضوع خصام هنري تميم رئيس الاساقفة في كنتربروري فكان كل منهما يدعيه حقا من حقوقه. وكان البابا يبتني أن يمين « ستفن لفتن » لهذه الاسقفية فأبى الملك يوحنا ذلك فألقى البابا الحرم " على كل المملكة البريطانية فارتب الملك من جراء ذلك. وفي سنة ١٢١٣ خضع الخضوع التام. فلم يقبل لفتون أسقفاً فقط بل أقر بسيادة البابا بحسب نظام الاقطاع أيضاً وسلمه مملكته ثم اشتراها منه شراء بنقود

أما هنري الثالث فلم يمل الى تأييد استقلاله ولهذا رقد الخصام لعمده حتى تبوأ العرشين أدورد وبونيفاس فاستيقظ النزاع على دوي التصادم بين استقلال ملك انكلترا وطموح البابا الى السؤدد. وذلك ان بونيفاس تحرش بالامر بمحاولة اعفاء الاكليروس من الضرائب فنشر في سنة ١٢٩٦ منشورا ينهى به ان تجبي ضريبة ما من الاكليروس فكان غرض الامة

(١) لما كان للسكينة التأثير العظيم على قلوب الشعب كان يتسنى للباباوات ان يستخدما هذا التأثير في تأييد ملطهم الزمنية فاذا شاء البابا اخضاع ملك حفر على شعبه اجراء الشعائر الدينية فيثور الناس على الملك ويضطرونه ان يرضي ابابا اسكي برفع ذلك التحريم عنهم ويحيز لهم ممارسة العبادة والا فاذا مارسوها هم محرومون حسوا آثمين ولا يقبل الله عبادتهم الا اذا اطاعوا البابا نائه على الارض. كذا كان الدواذ الاعظم من الشعب يعتقد بكل سداجة فكان الباباوات يتسامحون باعتقاد "شعب هذا ضد الحكام ويتسبطون عليهم ويتحكمون بهم كما يشاءون

في أول الامر ان تبند هذا المنشور ثم ان تقاومه . وأما أدورد فوضع قوانين للكنيسة عرقلت فاعليتها وعلت يديها ومنعت البابا عن نيل السلطة التي طمع اليها . ولا يخفى على القاريء العارف انه كان يتمذر جداً على الملك أو الامة ان تقاوم تعديت البابا في ذلك الزمان لان كل مؤمن بالمسيحية لذلك العهد كان يعتقد أن البابا نائب الله على الارض كما يزعم بعض الاكليروس الآن في البلاد الكاثوليكية . وستنجلي نسبة الكنيسة الى الدستور جيداً في الفصل التالي

٢٠- احمد

بزغ القرن الثالث عشر في انكلترا عن شعب منحد على مبدأ اجتماعي واضح واليف حكومة راسخة وغرب على شعب أشد اتحاداً على ذلك المبدأ الاجتماعي وأكثر الفة لحكومة ثانية عادلة ساهرة ولكن حوادث القرن غيرت ارتقاء الامة من غير أن تمس وجهته أو نسقه . وحكم الملك يوحنا السيء الذي أفضى الى خسران نورماندي وغيرها نقل القيادة الى أيدي الاشراف الذين لم يبق السواد الاعظم منهم اتباعاً عصاة متمردين بل بالاحرى جعلهم غيورين ذوي انفس متمحسة في الوطنية حتى كانت لهم الرغبة التامة في جعل مصلحة البلاد مصلحتهم الشخصية . فهؤلاء هم الذين اكسبوا الامة « اللاتعة الكبرى » وجاهدوا السنين الطوال لاجل تأييدها وتنفيذها ولا سيما لمهدنري الثالث الظالم المتقلب . وما زالت وجهة الدستور الارتقاء كما كانت قبلاً أي حكم الامة نفسها بنفسها

الامة احترمت البابا والملك والبارونات ولكن تحتم انه لا البابا ولا الملك ولا البارونات يجبي منها ضريبة او يشترع لها شريعة الا برضاها . والطريقة التي اتخذت لاعلان رضائها هي اجراء المبدأ النيابي فبواسطة النواب استطاعت الامة ان تقف على كل مجلس يبحث في مصالحها وبالتدريج أصبح المجلس النيابي « محكمة محلفين » ثم بارلاماً حسب الاقتضاء . ومع انه حدث في ما بعد مخاضات متنوعة بين الملك والبابا والاشراف كان في يد الامة اساحة تقويها في الخصام وتكفل لها الفوز

الفصل الخامس

• ادورد الاول والارباب

١ - علينا الآن أن نعرف القاريء بمنزلة المجلس الكبير بعده اتركه دوردلاول لـ كي يعرف كم ارتقى الدستور في مدة القرن الثالث عشر

٢ - القضاء والتشريع

رأينا أن الوظائف الرئيسية التي تقلدها المجالس أو « الجامع المركزية » (التي تألفت منها الحكومة) حتى مجلس الحكماء كانت قضائية أكثر منها تشريعية . ولما تعدل « مجلس الحكماء » وصار يدعى « المجلس الكبير » بعد الفتح النور مندي بقيت له صفة القضاء وكان يعقد كثيراً كالمجلس القضائي الاعلى . وكانت « محاكم المشات » و « محاكم المقاطعات الصغرى » تعلن الشريعة في خلال اجتماعاتها ولكنها لا تعدلها . وذلك اسدين

الاول أن أهم ما يجب على الحكومة هو أن تجعل الشعب يحافظ على الشريعة كما هي قبل أن بتديء بالاضافة اليها

الثاني أن الملك على الخصوص أصبح بعد الفتح النورمندي اهم موظف في الحكومة بحسب نص الدستور الانكليزي فكان ينظر اليه كينبوع الشريعة والعهد . وليس المعجب أن الملك والعظماء وحدهم سنوا الشرائع بل المعجب أن دواوين الحكومة كانت تستطيع ان تؤيد قواها القضائية بالرغم من تعديات الملك والترفاء ذوي الاملاك عليها . ولكن سمعا كالشعب الانكليزي مضراً على حكم نفسه بنفسه لابد أن يكون له عاجلاً أو آجلاً صوت في وضع الشرائع الجديدة لكي تكون منطبقة على حاجته ورغائه . ولسوف نرى انه ينما كان « المجلس القضائي الاعلى » ينقسم الى ثلاثة دواوين : « ديوان الخاصة » و « ديوان المالية » و « ديوان المصالح الملكية العامة » كان الملك أدورد الاول يحدد مجلس الامة لكي يكون للشعب نصيب في مباحثه . ووظائف التشريع القديم التي كانت تقلدها مجالس الولايات عاشت ثانية تحت مراقبة الملك في وستمنستر

٣ - الصرائب والمبدأ البياني

وهناك سبب آخر لا تساع شأن المجلس الكبير في الجيل الثالث عشر وهو زيادة انظام الصرائب وحاجة الشعب الحاكم نفسه بنفسه الى الوسائل المنظمة لرد طلبات الملك الفاحشة . كان دفع الصرائب بحسب الظاهر اختيارياً ولكن بالحقيقة كان الملك قبل انشاء اللائح الكبرى يجهي

ما يحتاج اليه وكانت مقاومته مقصورة على التذمر الهادي . ولو كان التذمر صراخاً عالياً لمواقب الناس عليه كأنه تمرد وعصيان ولا يخفى على القاري . الكريم ان اللائحة الكبرى حظرت ضرب الضرائب بغير رضى « المجلس الكبير » . وهذا المجلس أصبح شيئاً فشيئاً مجلساً نيابياً مؤلفاً من طبقات الامة التي كان الملك محتاجاً الى الاموال منها ولذلك تأيد هذا المبدأ وهو أن الامة لا تدفع ضريبة الا برضاها

٤ - « المجلس الكبير » والبارلنت (المجلس التيابي)

كان مجلس الحكماء مؤلفاً من عقلاء الامة الذين يساعدون الملك في أعماله القضائية والتشريعية وكان احترامه احتراماً للامة . وكان المجلس الكبير لعهد النور منديين وملك أمرة بلا نتجنت مؤلفاً من زعماء المزارعين أي الشرفاء وحدث أحياناً انه اشتمل أيضاً على بعض المزارعين الذين استقطعوا الارض من أولئك الزعماء . وكان البارونات والا كليروس منهم أيضاً ينتدبون شخصياً الى المجلس وكان شيوخ الولايات (الشرفاء) يكلفون بتهيئة الفرسان وزعماء المزارعين الصغار كلهم أو العدد الممكن منهم لحضور المجلس . وفي سنة ١٢١٣ لما أخذ البارونات زمام الحكم من يد الملك يوحنا العاجزة اشتمل المجلس الكبير في سنت البانس على أربعة نواب من كل اقليم وزعيم ذلك الاقليم وجميع الملاك (فصل ٤ نبذة ٧) واكن لما دنا القرن الثالث عشر واضطرت الامة أن محارب لتأييد « اللائحة الكبرى » أصبحت النيابة عن الاقاليم عرضية وغير ثابتة وعند حدوث أزمة جديدة

وخصوصاً عند جباية ضريبة خارقة المدة في الظلم كان المجلس يومياً أي
نيابياً أكثر من العادة ومن ثم ابتداء (المجلس الكبير) ان يكون بارلمانياً

٥ - بارلمنت سنة ١٢٩٥

في هذا العام انعقد البارلمنت بأمر أدورد الاول اذ كانت مملكته
مضطربة لما كان فيها من المشاكل واذا احتاج أموالاً غزيراً وكان على شكل
البارلمنت الحالي اذ اجتمع فيه جميع الاكليروس الشرفاء وكبراء البلاد
(الذين كانوا يؤلفون المجلس الكبير) بملء قوتهم والاكليروس غير الشرفاء
وحيث هياكل شيخ (شرف) فارسين من كل ولاية لينوباً عن ولايتهما
وأخيراً كان يحضر البارلمنت وطيان من كل مدينة ورجلان حران من كل
قرية. وهكذا كان البارلمنت في سنة ١٢٩٥ ممثلاً الأمة التي دام الملك ان يقبل
كاهلها بالضرائب وان يسن لها شرائع

٦ - المراتب الثلاث

دعنا الآن ننعم النظر في هذا المجلس العظيم العجيب الذي كل ينمو
ويتعاضد عدة أجيال ولكن كان كماله الفجائي على يد أدورد الاول. وحينما نتكلم
عن البارلمنت (المجلس النيابي) الآن نفتكر فيه مؤلفاً من مجلسين: «مجلس
اللوردات» و«مجلس العموم» أو بمباراة أصح «مجلس الخاصة» و«مجلس
العامة». وقد علم القاري ان الاشراف الذين يؤلف مجلس اللوردات منهم
صنفان رويون أي دينيون وعلمانيون (غير الاكليروس) وأما مجلس

العلماء مؤلف من نواب من كل طبقات الأمة الذين لهم امتيازات تخولهم حق النيابة

وكان البارلمنت لمهد ادورد الاول مؤلفاً من نواب كنواب البارلمنت الحالي وانما كان مضافاً اليه بعض نواب خصوصيين من الاكليروس الذين ليسوا أساقفة . وهكذا كانت البارلمنت مؤلفاً من ثلاث مراتب -
الاكليروس والاشراف والعامة

٧ - الاكليروس

قبل الفتح النورمندي لم يكن من فرق بين الاكليروس والعلمانيين في المقام السياسي فكانت واجبات الاكليروس روحية ولكنهم كانوا يشيرون على الملك كاعيان فضاء لا كاكليروس . وقد اذن وليم الظافر للاكليروس ان يعقدوا مجامعهم الخصوصية . واستقلالهم في هذه المجامع وفي قضائهم تحت الشريعة القانونية جعلهم يشعرون بانهم حكومة مستقلة . وقد ازداد بهذا الشعور حينما أضاف هنري الثاني ضريبة على الدخل وأوجب على الاكليروس ان يدفعوا ناصباً من دخلهم الديني للملك في حين ان البابا ادعى لنفسه بقوة سلطته الدينية انصبه من هذا الدخل وبقي الاساقفة وسائر الاكليروس الاشراف يتبوأون مناصبهم في المجلس الكبير باعتبار انهم ذوو املاك وبالوقت نفسه كانوا يحضرون في مجامعهم الدينية الخصوصية لكي يلاحظوا مصالحهم الروحية .

وادورد الاول الذي كان غرضه الاهم ان يستشير كل ديوان من دواوين الامة قبل أن يضرب ضريبة خطر له ان رضا الاكليروس الاشراف وحدهم الحاضرين في البارلمنت باعتبار انهم ذوو أملاك لا يشتمل بالضرورة على رضا الحكومة الاكليريكية تماماً وعليه أمر كل زعيم أساقفة (DEAN) ان يأتي الى البارلمنت المنعقد في سنة ١٢٩٥ بنواب من الاكليروس الاعتياديين وكان هو مسؤولاً . وقد جيت الضرائب من الاكليروس في مجامعهم الخصوصية ، وهكذا الحكومة الاكليريكية نفسها التي جعلتها طبيعة الاحوال مستقلة في كيانها كان لها منها نواب في البارلمانات (المجالس النيابية) في نهاية القرن الثالث عشر بحسب سياسة ادورد الاول القائلة « كل ما أوجب على الكل يجب ان يسمح به الكل للكل »

٨ - مجلس السلاء او الخاصة (الوردات)

كان لجميع زعماء المزارعين من بارونات وفرسان حق بأن يحضروا بأنفسهم في « المجلس الكبير » . وفي نهاية القرن الثالث عشر كان الكبراء عديدين جداً حتى لم يعد يتسنى اجراء هذا الحق بالفعل . ولم تكن لذلك العهد قد اختصت طبقة الاشراف بقانون فكان البارون أمام القانون كاحد الناس لا كبارون . وكل زعماء المزارعين تملكوا الاراضي بحسب هذا المبدأ . فإذا إذا جعل طبقة البارونات متميزة ؛ وبمباراة اخرى كيف نشأ مجلس اللوردات ، والجواب أن ادورد الاول اختار عدداً معلوماً من زعماء

المزارعين وانتدبهم لعقد البارلمنت . وانتدابه هذا كان علة لتمييز الاشراف المتدينين من الاشراف غير المتدينين وبه كان نشوء مجلس الخاصة أو اللوردات أو كما يسمى تسمية حسنة « مجلس النبلاء » وكان هذا المنصب وشرفه ارباباً للكبير من أولاد اللورد المتدب . وكان مجلس اللوردات هذا يلتئم أحياناً من نفسه لينصح للملك ويشور عليه أو ليساعده في القضاء . ولكن وظيفته الاصلية كانت كجاهي الآن وهي أن يكون شريكاً لمجلس العامة ممثلاً عنصر الولاية في الهيئة الاجتماعية الانكليزية

٩ - فرسار الولاية (مجلس العامة)

وصفنا البارلمنت مجلساً مؤلفاً من طبقتين : الاكليروس والاشراف (البارونات) وهؤلاء اتبجهم أدورد الاول من عدد عديد من اشراف المملكة . فهو اذا لم يختلف اختلافاً جوهرياً عن « المجلس الكبير » لعهد هنري الثاني ولا عن « مجلس الحكماء » لعهد الفرد . أما « مجلس العامة » فكان مؤلفاً من فارسين من كل ولاية ووطنين من كل مدينة وقرويين من كل قرية وبهذا المجلس تم الدستور الانكليزي واتخذ هيئته الحاضرة . ولا بد أن يذكر القاري الكريم ان الولايات كانت منذ القديم جارية على المبدأ التالي .

وكان رئيس الاقليم واربع نواب ينوبون عن الاقليم من قبل محكمته في الولاية وهؤلاء مع فارسين من قبل الولاية ينوبون عن الولاية في البارلمنت في وستمنستر . فكان الفرسان من كل ولاية في بارلمنت سنة ١٢٩٥ نائين عنها

١٠ - الحواضر

لم نقل الى الآن شيئاً عن المواقع المهمة التي تجمع فيها السكان واصبحت الآن تدعى حواضر او بلداناً أو مدناً أولاً لانها انشئت بعد مدة طويلة لنشوء عواصم الولايات والمئات (المقاطعات) وثانياً لانها لما صارت مهمة كانت أساليب الحكم فيها مختلفة لا ينطبق عليها كلها نظام واحد . على أنها يمكن أن تنقسم الى نوعين : مدن وحواضر . ولم يزل الى الآن يُخْتَلَف على المميزات التي تميز المدينة عن الحاضرة . ففي انكلترا كانت الحواضر اقدم جداً من المدن ويظهر أن أصلها استحکامات حربية (فصل ١ نبذة ٨) وأما المدينة فيظهر ان أصلها مركز تجاري ولكن الحقيقة الراهنة عن أصل النوعين غامضة . ومهما يكن أصل البلدان فالتساعها ونموها غير خافين وسببهما التجارة وزيادة عدد التجار وسائر اهل الحرف . وقد ازدادت أهمية هذه الطبقة من الشعب اذ ازدادت مع الزمان حاجة البلدان المأهولة بها الى الحكم النيابي فكان لاوئك السكان مجالس وموظفون اخصاء بهم مستقلون عن محاكم الاقاليم وشيوخ الولايات (الشرفاء) الذين كانت سيطرتهم مقتصرة على البقعة التي يقيمون فيها . وكان احياناً يؤلف اهل التجارة او الحرفة الواحدة مجعاً خاصاً بهم ينظر في مصالح مهنتهم او متجرهم وتكون له صفة رسمية لدى سائر المجالس ولدى الملك نفسه وهكذا كانت المدن والحواضر تستقل بأحكامها عن الولايات ولكن كانت كل واحدة منها تسن لنفسها نظاما خصوصيا . ففي بعضها كان نظام الحكم

في يد مجلس مؤلف من المدنيين واهل الحواضر له صفة كصفة « ديوان
الاقليم » وفي البعض الآخر كان زمامه بيد افراد معينين
١١ - للمدينون واهل الحواضر « مجلس العامة »

في منتصف القرن الثالث عشر اصبح التجار الذين بهم اتسع نطاق
المدن والحواضر طبقة مهمة جداً حتى انهم طلبوا بناء على المبادئ الدستورية
ان يكون لهم نواب في مجلس الامة (البارلمنت) كما للاكليروس واهل
الولايات وبناء على ذلك اوعز البارونات مدة حكم هنري الثالث وادورد
الاول الى شيوخ الولايات ان يمدوا للبارلمنت من كل ولاية مدنيين
من كل مدينة وأثنين من كل حاضرة من مدن الولاية وحواضرها فضلاً
عن الفارسين الميعنين . وهكذا اصبح الملاك والتجار في المدن متساوين
في الموقف السياسي وبذلك تم « مجلس العامة » اي المجلس الذي يمثل سواد
الامة . ولولم يخط الدستور هذه الخطوة لكان التجار طبقة رابعة من
طبقات الامة

١٢ - البارلمنت سنة ١٢٩٥

عاد بنا البحث الى البارلمنت الذي كمل نظامه في سنة ١٢٩٥ وقد فهم
القارىء ماذا نعني بقولنا « نظام الطبقات الثلاث » . فكان « مجلس النبلاء »
او « مجلس الخاصة » يمثل الاكليروس والاشراف و« مجلس العامة » يمثل اهالي
الولايات والمقاطعات والاقاليم من احقر حر الى اسمى شريف . وفي بدء
الامر لم يكن المجلسان متميزين بوضوح ولكنهما تميزا بعد قليل . والارجح

ان الاكليروس واللوردات والعمامة كانوا يرضون او يرفضون ضرب الضريبة باعتبار انهم طبقات لا باعتبار انهم يؤلفون مجلسين متميزين . اي انهم كانوا في تقرير المسائل قلما ينظرون الى رتبهم السياسية كما الى طبقاتهم الاجتماعية .

١٣ - عمل البارلنت

ماذا كان يعمل البارلنت حين تم شكله ؟

- ١ - كان ينظر في طلبات الملك المالية فيرفضها او يلبها .
- ٢ - كان يشرع الشرائع . وفي أول الامر كان هذا العمل يتولاه مجلس اللوردات (الاكليروس والبارونات) مع الملك ولكن موافقة مجلس العموم كانت منذ الاول ضرورية . واما الطبقة الثالثة (مجلس العمامة) فصارت بالتدريج تشرع القوانين اذ تقترحها وتلح في طلبها
- ٣ - كان ينظر في بعض قضايا الملك وكان هذا النوع من القضاء مختصا بمجلس اللوردات وحده .

٤ - كان يشور على الملك في السياسة الخارجية . ومع ان مجلس العمامة

كان ذا حق بهذا الشأن ايضا فلم يكن ليعا به

١٤ - احوال

في حكم ادورد الاول وفي سنة ١٢٩٥ عقد البارلنت في وستمنستر وكان له الحق في تقرير رفع الضرائب اورفضها وفي اشتراع الشرائع والشور على الملك . وكان مؤلفا من « مجلس النبلاء » الذين يتولون المنصب بالارث

من « مجلس العامة » وهذا المجلس ينوب ليس عن سكان المدن والخواضر
 لتجار فقط بل عن كل ذوي الاملاك أيضاً . وهكذا من بين تلك
 المنازعات المؤلة التي حصلت في القرن الثالث عشر برزت الامة نائلة امانها
 في حكم نفسها بنفسها بواسطة تحقيق المبدأ النيابي . وقد تم للحكومة هذا
 لشكل النيابي على يد ملك قدير غيور بحيث كانت مصلحة الشخصية هي
 فس مصلحة الامة . وقد جعل للاشراف ممثلي النظام الاقطاعي مقاماً خاصاً
 في نظر الدستور اذ اقتضاه النظام الاجماعي في تلك القرون الوسطى وكان
 جزاء لخدمهم الثمينة الامة

الفصل السادس

القرن الرابع عشر والملكان المخلوعان

١ - أمبراطور انكلترا

لم يهتم ادورد الاول في اتمام الدستور فقط بل ضم الى المملكة
 ويلس كلها وبعض سكوتلاندا . والسيطرة التي القاها هنري الثاني على
 ايرلندا تأيدت امهده بالاسم على الاقل . ومما كانت البلاد الانكليزية
 مملكة ضخمة مؤلفة من بريطانيا العظمى وايرلندا مع ان سكوتلاندا كان
 لها ملوك اخصاء بها مدة ٣٠٠ سنة . وقد مر بضعة أجيال مرة قبل أن
 تمت الغلبة على ايرلندا . والآن يحسن بنا ونحن في هذا المقام أن نقول

القول اللازم عن ارتقاء سكوتلاندا وارلندا وويلس في بحر هذه المدة
التي نحن بصدها

٢ - سكوتلاندا

يذكر القاري الكريم انه لما طردت القبائل الانكليزية «السات»
واستتب أمرها في بريطانيا استوطنت في ما يقال له الآن شرقي سكوتلاندا
الجنوبي ومعظم انجلترا (فصل اول نبذة ٣) وكان تخمهم الجنوبي نهر فرت
اف فورت قريبا . ومقاطعة نورثمبريا التي بين همبر والنهر المذكور كانت
انكليزية مثل كنت . وايدنبورغ أسسها الملك ادورد . وبقي السات مقيمين
في الصقع المعروف باسم كمبريا وسترانكليد الواقع بين مصبي نهري
دي وكليد حيث تمذر على الانكليز أن يستعمروا . وما لبثت لنكشير
ووستمورلند وكبرلند حتى اضيفت الى انجلترا ومع ان القسم الشمالي من
كمبريا الواقع بين نهري سولوى وكليد كان له ملك خاص به ارغم على أن
يعترف بالسيادة الانكليزية عليه . وأما في شمالي نهري الفورت والكليد
فلم يتغلب الانكليز ولا استعمروا

وبقي البكت - وهم من السات المقيمين في ذلك الصقع - أصحاب
السلطة والقوة ولكن كانت قبيلة تدعى «سكت» قد قطعت من ارلندا
الى شمالي ارجيلشير منذ عهد طويل وأقامت هناك . وفي نحو سنة ١٥٠٠ هاجمت
البكت وغلبيتهم . ومن ذلك الوقت كان السكت (أو السكوتلانديون)
أصحاب الصولة في شمالي بريطانيا مع انهم كانوا قد اختلطوا مع السكان

كل اختلاط ولم يقصدوا أن يقرضوهم . وبعد مدة استردوا قسما من نورثمبريا
بين نهري الفورث والتويد فضلا عن كبريا وامتلكوها تحت سيادة ملك
انكلترا كاتباع له . وفي منتصف القرن الثالث عشر حكم ملك السكوتلانديين
على اسكوتلاندا كما هي محدودة الآن ولكنه لم يستقل بالقسم الجنوبي منها
تمام الاستقلال

وظل ملوك اسكوتلاندا مدة طويلة يحاولون أن يزعموا سيادة انكلترا
عندهم وأحيانا كانوا يطعمون بتاج انكلترا نفسه . وبما ان الاسرتين الملكيتين
السكوتلاندية والانكليزية قد امتزجتا بالمصاهرة أصبح بين المملكتين
اختلاط واشتباك في المصالح . وفي مدة حكم ادورد الاول تنازع كثيرون
عرش اسكوتلاندا فالتبسوا حكم ادورد باعتبار انه السيد الاعلى لذلك العرش
فحكم به لاحدهم « جون باليول » على ان باليول مالبث ان عصي فاغتنم
ادورد الفرصة وغزا اسكوتلاندا وحصل قتال طويل . ولكن لما مات
ادورد كان الحكم الملكي في انكلترا قد رسخ فقبوا باليول العرش الانكليزي
واستولى على المملكة كلها

ولا يخفى ان العلاقات الشديدة التي كانت بين المملكتين والدم
الانكليزي والنورمندي الذي جرى في عروق ملوك اسكوتلاندا جعل نظام
هذه البلاد في الحكم منذ بدئه مشابها تمام المشابهة لنظام الحكم الانكليزي .
ولكن عدم وجود المجالس القومية في الجانب الاكبر من اسكوتلاندا منع نمو
الحكم النيابي فيها ولهذا كان الدستور النورمندي الانكليزي في اسكوتلاندا

أشد استبداداً وانحصاراً في الأشراف منه في انكلترا فكان اللوردات ذوي الاملاك (على النظام الاقطاعي) أصحاب حول وطول وقد مارسوا قوتهم بفظاظة وقساوة . وكان في اسكوتلاندا بارلمنت ولكنه لم يشتمل على نواب من الطبقة الثالثة أي طبقة العامة حتي سنة ١٣٢٦ أي بعد المدة التي نحن بصدددها الآن ولم تستم النيابة عن الولايات والمدن والخواضر حتي سنة ١٥٨٧ . وسكان بريطانيا الشمالية اعتنقوا النصرانية قديماً جداً وكانت كنيستهم فرعاً من الكنيسة اللاتينية وتابعة لكنيسة رومية . وكان النظامان القضائي والعسكري مطابقين لنظام الاقطاع كما كانا في انكلترا نفسها بحيث لاداعي لشرحهما على حدة . وسنين مزايا الدستور السكوتلاندي وارتقاه

٣ - ارلندا

وكان دستور سكان أرنلندا السلتين ارقى من دستور اخوانهم في انكلترا وسكوتلاندا وكانت عاداتهم ونظاماتهم معروفة أكثر من عادات ونظامات أولئك . فكانت الولاية عندهم منقسمة الى مقاطعات يحكم كلا منها ملك . وكان يلي الملوك بالحكم الزعماء والقضاة الذين كانوا يجرون على شرائع البارونات والقوانين التقليدية . والهيئة الاجتماعية كانت منظمة (ان صرح القول انها منتظمة) على مبادئ اقطاعية من اعتبارات كثيرة ولكنها كانت تشتمل على أمور قلما تشتمل منها راحة النظام الاقطاعي ولا سيما مسألة الميل الى الاقرار بالمساواة بين الاسرات على الأقل . ولكن الحكومة مهما كان فيها من جرائم الصلاح فلم تكن فعالة . وفي منتصف القرن الثاني

عشر وثمت تلك البلاد في البربرية . وكان فيها كنيسة مسيحية زهت حين لم تزل انكثرا وثنية ولكن تأثير وئيتها مضى

وهؤلاء الديناريون أهل الاقدام الذين لا يقهرون نشروا غلبتهم حتى عمت شرقي أرنلدا وانشأوا هناك بعض المدن مثل دوبلن ووترفولد . ولكن حكمهم كان مقصوراً على هذه الاسا كل البحرية فلم يمتزجوا بالارلنديين ولا أخضعوهم وانما منعوهم عن البحر وطردهم الى القفر بين المستنقعات وبذروا في قلوبهم العداوة اللدودة للعنصر الجرمانى

وقد صمم هنري الثاني ان يفتح أرنلدا بزعم انه يبني هدم الحكومة الفاسدة وانشاء حكومة صالحة على انقاضها . ولسوء الحظ لم تساعد الاحوال على أن يتم هذا المشروع كله بنفسه فتركه لاحد باروناته فكانت النتيجة انه بعد حرب قصيرة اتحد البارونات الانكليزي في اكثر البلاد وحكموا الاهالي حسب نظام الاقطاع واضطرا كثير الملوك الصفار ان يعترفوا بسيادة الملك هنري عليهم . ولكن الحكم الانكليزي بالجهد تخطى السواحل الشرقية والشرقية الجنوبية . وقد مهد الديناريون السبيل الى هذا الصقع اذ اندفعوا اليه مع جمهور المهاجرين الانكليز . وكان غرض هنري وخلفاؤه من ارنلدا ان يدخلوا نظامات الحكم الانكليزي الى تلك الولايات البحرية التي تدعى (بايل) وقد جري على الشريعة الانكليزية ووقفت « اللائحة الكبرى » على مصالح ارنلدا كما وقفت على مصالح انجلترا . ولكن الحكم

لا يستتب على شعب اذا لم يكن أفراده معاً في سلام وبمباراة أخرى يجب أن يسبق الارتقاء الاجتماعي الارتقاء السياسي

لم يمتزج الانكليز مع الارلنديين كما امتزج النورمنديون حالا مع الانكليز القدماء لكي يوحداوا الامتين ويتخذوا لانفسهم جميع عاداتهما الصالحة . والبارونات تسيطروا في أول الامر على اتباعهم الارلنديين بالقساوة والجور . ومع السنين تهقر خلفاؤهم الى تمدن السلت السابق . وفي بدء القرن الرابع عشر كان في أرنلدا طبقة من الاعيان الانكليزي الاصل منفلتة على الاهالي وتوغات في البربرية والهمجية والدستور انحصر اجراؤه في الجهة المتاخمة لدوبلن . واذ كانت الامتان غريبتين لم تنق الواحدة بالآخرى ولم تستطع ان تحكم هذه تلك ولا لاشت احدهما الثانية . نعم ان ادورد الاول كان صاحب السيادة على أرنلدا كما كان على سكوتلاندا ولكن لا يقال انه كان يحكم واحدة منهما

٤ - وياس

كان فتح وياس تاماً ونهائياً خلافاً لفتح سكوتلاندا وارلندا . والسلت الذين انقذوا الى الغرب امام امواج الفتوحات الجرمانية انحسروا شيئا فشيئا في بقعة صغيرة ولذلك كان من السخافة ان شعبا كهذا يطمع بالاستقلال عن جيرانه الانكليز العديدين الكثيري الجشع وان كانت دماء مختلفة تنبض في عروقهم ومع ذلك جاهد الانكليز كثيراً قبل أن أيدوا سيادة عرشهم على وايلس . وكان للويلسين كاثار اخوانهم السلتين موهبة

الشعر ورقة المواطف وكان غرض شعرائهم الاول ان يثيروا ابناء جنسهم على الانكليز ولكن ما لبثت السيادة الانكليزية على ويلس ان تحولت الى حكم نهائي لعهده حكم ادورد الاول في سنة ١٢٧٢ وآخر أمراء ويلس ليولين آب غريفيث ذبح وأخذ بعده ابن أدورد الاول لقب برنس أف ويلس ولم يزل الى الآن هذا اللقب ارثا لولي العهد الانكليزي . وقد عوملت ويلس كقسم من انجلترا فقاسمتها منافع الدستور الذي اكمله ادورد الاول

٥ .. ادورد الثاني -

خلف ادورد الاول ابنه ادورد الثاني سنة ١٣٠٧ فكان ملكا لامبراطورية عظيمة - بريطانيا وارلندا - وسيدا للامة بموجب أفضل دستور عرفه العالم ولكن مصالح مملكته الداخلية والخارجية كانت في اضطراب . فاولا مع ان ادورد الاول أيد السيادة الانكليزية على سكوتلاندا كان السكوتلانديون شغفين باسترداد استقلالهم . وفي سنة ١٣٠٦ اضرمو نار الثورة تحت راية مايكهم الجديد الفيور روبرت بروس وكان ذلك قبل عام لوفاة أدورد الاول فورث ابنه الحرب السكوتلاندية وتبوأ العرش على وطيس الحرب . وأما من قبيل ما يهمننا من الدستور فكان أدورد الثاني سيء الحظ لانه لم يكن رجلا طيب القلب ولا صالحا فاتفق كل مقدرته على ما لا فائدة منه اذ كان مولعا بالاجانب يكرم بعض أعزائه منهم وقد منحهم مناصب في الحكومة بالرغم من منع القانون لذلك

٦ - المقتنون والاحكام

وكان بير جافستون أحد أجباء الملك يلبس الناس فاستاء البارونات جداً منه وصمموا على أن يضمنوا حداً لمطامعه فكان لهم عليه شكاوي عديدة مثل جباية الضرائب غير القانونية والاكتابات الدنيئة الخ ولكن كان مرجع كل شكاويهم هذه الى الاذى الذي ينال الامة من مظالم اجباء الملك الذين جعلهم وزراءه . وفي سنة ١٣١٠ هملوا الملك على أن يقلد الحكم مدة أكثر من سنة للجنة مؤلفة من ٢١ باروناً يرأسها ارل أف لنكستر وهو أحد أبناء عم ادورد وكان طماعاً.

أما اعضاء هذه اللجنة فكانوا يدعون مقننين وقد وضعوا عدة قرارات اقسام الملك أن ينفذها . وكان من جملة قراراتهم أن يبقى جافستون وان يكون تمييز وزراء الملك من حق البرلمان . ولكن هذا الترتيب لم يجد نفعاً لان ادورد عاد الى القوة واستعاد اجبائه ونقض الاحكام فأصبحت حرب البارونات الاخرى على الابواب وابتدأت دماء بعض الافراد تسفك فلنكستر قتل جافستون والملك قتل لنكستر.

٧ - خلع ادورد الثاني

لو كان لنكستر وسيمون ده . وشفورت وزعماء الامراء متحدين يرأسون امة متحدة لخلع ادورد الثاني لهم كما خضع قبله أبوه وجده . ولكن الحال تغير تمام التغير في ذلك الجيل . فلم يكن حينئذ ما كان قبلاً فلنكستر كان طائشاً والبارونات كانوا منقسمين والارجح انه لا الملك ولا البارونات

كانوا يفهمون القانون تمام الفهم . ولعل ادورد الاول لم يكذب يفهم جيداً .
والمقتنون المذكورون آنفاً كانوا يبتغون انحصار الحكم فيهم والعامه كانوا
يحسدونهم على القوة التي تقلدوها . وقد لاحظوا ان لنكستر كان خطراً
عليهم كما كان ادورد وأحباؤه ولهذا كانوا في حاجة شديدة الى اتحاد الكلمة
القومية وحان الوقت لهوض الطبقة الثالثة أي طبقة العامة لتخليص البلاد
من أيدي الظلام

في سنة ١٣٧٢ انعقد بارلمنت في يورك النى القرارات التي استبدت
بها لجنة الواحد وعشرين باروناً وقرر قراراً آخر أهم يقضي بأن التشريع
في ما يتعلق بالملك أو بالشعب يعتبر لغواً اذا لم يوافق عليه مجلس
العموم . فترى ان هذا القرار خطوة كبيرة جداً في ارتقاء الدستور
الانكليزي المتجه الى حكم الامة نفسها بنفسها . ولكن تصرف الملك
كان علة تلك القلاقل

استمر ادورد يعطف الى احبائه فارتقى الى المقام الذي أخلاه جافستون
اثنان أب وابنه ياقبان باسم دسبندر . ومع انهما لم يكونا شيئاً مذكوراً
ظهر انهما يحولان بين الملك والامة

وقد رافق النحس الانكليز في حربهم مع بروس ملك سكوتلاندا
فجزعت كل طبقاتهم وخزيت وتأثرت وكانت ايزابلا الملكة زوجة ادورد
أخت فيليب ملك فرنسا . وما زال ادورد لذلك العهد دوق بعض المقاطعات
الفرنساوية . على ان ايزابلا كانت امرأة شريرة خائنة وبدلاً من أن تحث

زوجها على انتهاج النهج الحسن كانت تثير اختلاف واختصاص بين بلاطيين
 انكلترا وفرنسا . وجعلت نفسها زعيمة الحزب المضاد للملك . فلما وجدها
 قد انقلبت عليه وان هناك مكيدة فرنسوية لاهلاك احبائه وربما لاهلاكه
 هو أيضاً فر الى ايرلندا ولكنه أسر قبل أن يصل الى البرزخ الذي يفصل
 ايرلندا عن بريطانيا وكان ذلك سنة ١٣٢٦ . وفي يناير (كانون الثاني)
 سنة ١٣٢٧ انعقد بارلمانت من جميع الاعضاء وخلع ادورد الثاني خطماً رسمياً
 بدعوى انه حنث بيمينه التي حلقها عند التتويج واصغف قوة الامبراطورية
 وانعطف على احبائه اكثر من اللازم وحكم بالظلم وبالتالي اصاع حقه بالملك .
 وبعد بضعة أشهر قتل

٨ - دولة بلانتجنت

بخلع البرلمان للملك بكل هدوء خطاً بكل شجاعة الى الامام خطوة
 لم يخط مثلها بعد الفتح النورمندي وربما خطاً مثلها خطوة أو خطوتين قبله .
 وليس من شأننا البحث الآن في ما اذا كان خلع ادورد الثاني هدلاً أو لم
 يكن وإنما الذي يهمنا أن البارلمانت خطاً خطوته هذه وجسر أن يخطوها .
 فإذا اذ كان ملك انكلترا في القرن الرابع عشر ؟ كان كما كان
 في القرن الثامن تماماً أي انه الزعيم الاعلى في الامة وممثل
 مجدها وفخامتها ووحدتها . وحق الزعامة هذا يختص بأسرة واحدة ان لم يكن
 والامة تنسبه دائماً ولها أن تعزله اذا عجز عن تلبية طلباتها . وقبل الفتح
 النورمندي كان تنصيب الملك من حقوق مجلس الحكماء الذي كان يلتئم

ليمثل الامة وان لم يكن بالحقيقة يفعل كذلك .

بعد الفتح النورمندي جعل نظامُ الاقطاع الملك صاحب الارض الاعلى . وبما أن امتلاك الارض كان إرثاً كان في وراثة التاج الملكي خطر على حق الامة وقد أغض هذا الخطر مسألة التنصيب لا سيما لان المجلس الكبير الذي يقوم بوظيفة التنصيب يؤلف من الاعيان زعماء المزارعين (١) ولكن بعد الفتح النورمندي كان على كل ملك ان يحسن نفسه في عيني الامة لكي يخلد منازعيه واذا ذاك كان التنصيب ضرورياً

وبعد هنري الثالث رسخت قدم أسرة بلاتنجت في العرش وصار تنصيب الملك يجري على نظام ومن غير شغب ولم يرتق الى العرش من غير حفلة التنصيب الا أدورد الثاني لان هذه الحفلة لم تعد تعتبر الا طقساً صورياً فقط ولكن سوء حكمه جعل حجة البارلنت لكي يمارس حقه في عزله . الملك خادم الامة ورضاء البارلنت كان عملاً قومياً في الجيل الرابع عشر اكثر منه في الجيل الثامن وذلك على قدر ما كان البارلنت مجمماً قومياً على ان مجلس الحكماء والمجلس الاكبر كانا يعتبران هكذا أيضاً

هكذا كان حظ انكترا السعيد حين كان للملوك قوة عظيمة بالحكم

(١) - كأن المؤلف يريد أن يقول ان جعل التاج وراثياً أضاع حق الامة في اختيار الملك الذي يوافقها وصار أعضاء المجلس الاكبر يراعون حطر الملك الوارث لاخطر الامة لانهم وان كانوا يمثلون الامة لا يخشون بأسها ولا ينتظرون نقماً شخصياً منها ولكنهم يخافون بأس الملك وينتظرون الانتفاع منه

الضرورة فكانت الاحوال تقدرها على ان تري مقام رئيسها الاعلى في النور
الجلي كما هو بحيث يستحيل ان يفهم خطأ

٩ - ادورد الثالث وفرنسا

لما خلع ادورد الثاني خلفه ابنه ادورد الثالث وهو في الخامسة عشرة
من عمره . وفي عهد قصوره أقام كل من امه الملكة أيزابل والوزير مورتير
نفسهما وصيين عليه وراعيا أغراضهما النفسانية أكثر من مصالح البلاد .
وفي سنة ١٣٣٠ استلم زمام الحكم بيده وذبح مورتير وطرده و كان حكمه
المديد من ١٣٣٠ - ١٣٧٧ عجيذاً ولكن فوائده كانت عامة لا خاصة بالدستور .
وسيلاحظ القاريء شيئاً فشيئاً ارتفاع المنظمات الاجتماعية والسياسية التي
حصلت في مدته

أما من جهة السياسة الخارجية فحسب القاريء أن يعلم أن ادورد
الثالث أعلن الحرب على فيليب السادس ملك فرنسا سنة ١٣٣٧ م دعياً لنفسه
تاج فرنسا بحجة انه حفيد فيليب الرابع لابنته وبالتالي انه صاحب بالتاج .
على ان هذه الدعوى فاسدة لان القانون الفرنسي لا يسوغ لامرأة ولا للاحد
أولادها ان يرتقوا الى العرش ولكن الحرب شبت على خير أساس وتوات
على مدات قصيرة متقطعة نحو ١٠٠ سنة وأظهر فيها الانكليز كل بسالة
وشجاعة . وفي أول الامر كان ادورد فائزاً ومن نصرات الانكليز نصرتا
جربي وبواتيه . وفي سنة ١٣٦٠ مات فيليب السادس وخلفه جون وعقد
هذا الصلح المعروف بصلح برتيني الذي أعلن فيه ادورد حاكماً على كل

المقاطعات الفرنساوية الغربية من بريثاني (الفرنساوية) الى تخوم اسبانيا ومدينة (كالا) الواقعة على الخليج الانكليزي . لكن نشبت نائية ودارت رحاها على أدورد وذلك لان ملكا جديداً قديراً ارتقى الى العرش الفرنساوي وهو شارل الخامس فحارب بغير كلل ليسترد أملاكه وقد خسر أدورد ابنه الشجاع الملقب بالبرنس الاسود الذي انتصر في الحروب الانكليزية انتصارات باهرة . فلما مات في سنة ١٣٧٧ خسرت انكلترا كل ما لها في فرنسا ماعدا الحواضر الثلاث « بوردو » و « بايون » و « كالا » وما كان أدورد مشغولاً في حربه مع فرنسا فقط بل بذل أيضاً أموالاً غزيرة ورجالاً كثيرة في تأييد سلطة العرش الانكليزي على سكوتلاندا على أن السكوتلانديين لم يسلموا بلا دم البتة ، وقد انتصر أدورد في سكوتلاندا في بادئ الامر كما انتصر في فرنسا أولاً ولكنه ما لبث ان أفل بدر نصره وبقي برهة صاحب السيادة على جنوبي سكوتلاندا ولكن لما اضطرت الحرب الافرنسية أن يستدعي جنوده قام داود الثاني مالك اسكوتلاندا وطرده باليول معتمداً أدورد من بلاده واصبح ملكاً مستقلاً بسكوتلاندا ومن ذلك الحين اخذت سكوتلاندا تعضد فرنسا لانكلترا . ١٠ - ريكاد الثاني .

وقد خلف أدورد الثالث حفيده ريكاد الثاني وحكم نحو ٢٢ سنة وللقاريء فائدة جلية من دراسة التاريخ الاجتماعي والدستوري في مدة حكمه الذي كان خلواً من الحوادث الخارجية ، وقد بعث ريكارد حملة الى

ارلندا لم تزد الحال تحسناً هناك . وكان رجلاً واسع المطامع ساي النفس وجل أمانيه ان يحكم البلاد من غير مراقبة البارلمنت أي خلافا لارادة الشعب . ولا يخفى أن هذه الامنية كانت عزيزة عليه جداً . وعليه أصر البارلمنت أن يجمع قوته . وهكذا في سنة ١٣٩٩ خلع ريكاد خلعا قانونياً بكل هدوء

١١ - الهيئة الاجتماعية الانكليزية في القرن الرابع عشر

(١) التجار - علينا الآن ان نلمع الى التغيرات الاجتماعية والسياسية التي كان لها أيد في ترقية الدستور في القرن الرابع عشر . في الازمان الاولى كان الشعب قاصراً همه على زراعة الارض وكانت مصادر ثروته راجعة الى الزراعة وحدها على الغالب وكانت الهيئة الاجتماعية مؤسسة بالاكثر على المصالح الزراعية

وقد لاحظ القاريء الكريم من تقسيم الهيئة الاجتماعية الانكليزية بعد الفتح النورمندي (فصل ٢ نبذة ٦) ان كل طبقة تمتلك الارض بواسطة الطبقة التي فوقها وأما قبل الفتح فكانت كل طبقة تمتلك الارض رأساً . ولكن كما كانت الزراعة تتقدم مع الزمان صار من الضروري ان تصدر البلاد ما زاد على حاجتها من حاصلاتها وتستورد ما تحتاج اليه من حاصلات سواها ومن ثم نشأت التجارة . هذا ما كان في انكلترا بعد الفتح النورمندي ونمت طبقة أهل الحرف في الامة فكان بعضها تجاراً يبيعون ويشتررون وبعضها صناعاً يحولون بعض الحاصلات الى المعامل . وهكذا

ازدادت ثروة البلاد جداً ولا يخفى ان طبيعة الحال قضت ان يساكن أهل الحرف بعضهم بمضا وحاجياتهم أكثر من حاجيات سواهم كانت تدعو إلى اتساع المدن ونجاحها وارتقاءها في سلم العمران

وكان ازدياد التجار ونمو التجارة سريري التدرج وكل الملوك تقريباً كانوا ميالين إلى تقوية التجارة وتمضيدها لأسباب عديدة والدستور الامتيازي نفسه يقضي بحرية التجارة . وأدورد الثالث نفسه كان يصدر الصوف . وسترى كيف كان تأثير التجارة على الضرائب . ومما لا بد من تذكره هو ان طبقة التجار الكبيرة كانت في القرن الرابع عشر تسكن الحواضر التي اتسع نطاقها وكانت منفصلة عن طبقات الزراع والفلاحين ومجارية لطبقات البارونات والفرسان والمزارعين الاوساط الخ

(٢) الفلاحون المزارعون والعمال الاحرار - وبين طبقات المزارعين والاقطاعيين نشأت طبقات جديدة غيرت حالات الهيئة الاجتماعية تغييراً كلياً وبالطبع أفضت إلى تغيير نظمات الحكم . فاذا راجعت الفصل الثاني والنبهة السادسة تجد ان كل الاشخاص ما عدا الارقاء يدون مزارعين بالنسبة إلى الارض التي يملكونها . فقد علمت ان الملك يعتبر مالك اراضي البلاد كلها وكبار البارونات استملكوا اراضيهم على شرط ان يخدموه خدماً معينة ويفوه أموالاً مقرررة القيم . ومن جهة أخرى الفلاح الذي لم تكن له أهمية وكان يعمل عمل الزراع كان مقامه في كوخه ثابناً وارتفاعه من الارض التي يشتغل فيها دائماً . وما دام يعمل اسيداً فلا تنتزع

الارض من يده . وهكذا لما كان نظام الاقطاع في منتهى نفوذه في انكلترا كان كل ساكن في البلاد من البارون حتى الفلاح (ما عدا الرقيق) مزارعاً بمعنى واحد ومالكاً بمعنى آخر . وكان يفترض ان كل امتلاك - ما عدا امتلاك الملك - مزارعة . والحقيقة ان المزارعة كانت امتلاكاً

وبين القرنين الثاني عشر والرابع عشر تغير هذا النظام تدريجاً لسببين : الاول أن كثيرين من الفلاحين والمزارعين الاصاغر كانوا يستأجرون الارض من ذويها ويدفعون الاجرة اما نقوداً أو من نفس الغلة . وأخيراً أصبح الفلاحون المزارعون يستأجرون الارض التي في أيديهم من ذويها ويدفعون أجرة بدل الخدم التي كانوا يقدمونها سابقاً وكانوا على الغالب متدولين واسعد حالاً من المزارعين الاوساط القدساء الذين كان امتلاكهم مبتعلاً بالاناوات الاقطاعية المفروضة عليهم اساداتهم

والثاني أن طبقة الفلاحين السفلى الذين كانوا يملكون اكوأخهم ماداموا يشتغلون في حقول ساداتهم وكانوا ينوون تحت ضغط الاستبداد والظلم - كانوا يطالبون بحق تأجير أنفسهم حيثما ينالون أجرة أوفر . وبالتدريج كانوا ينالون مطالبهم وكانوا بعض الاحيان يضطرون ان يهربوا الى الحواضر . وأحياناً كان الاكليروس يتوسطون بين العامل وسيده وكثيراً ما كان السادة يبيعون العبيد حريتهم . فهذه الامور جعلت تكسو الهيئته الاجتماعية ثوباً جديداً في المصور الوسطى فانها كانت تحول العلاقة التي بين الناس من إقطاعية الى تجارية ، وكانت فضل سياسة أئبها الملاك ان يفتحوا

السبيل لجهاد العمال في سبيل حرية العمل . وفي آخر القرن الرابع عشر جعلوا يتأسفون على تساهلهم مع العمال ومنحهم الحرية وحاولوا ان يستبدوهم كالاول . فكانت النتيجة أن تمرد هؤلاء وعمدوا الى السلاح وشبت ثورة سنة ١٣٨١ دعت ثورة الفلاحين وكانت عظيمة حتى أصمى الملك ريكاد الثاني كل فكره وبذل كل جهده في قمعها

١٢ - الحكومة في القرن الرابع عشر

(١) الملك - نم أن البارلنت خلع ملكين لحادثين خطيرين في القرن الرابع عشر ولكن مازال الملك لذلك العهد صاحب المكاة العليا الممتازة وذا امتيازات خصوصية مهمة . وبما أن هذه الامتيازات الملكية لم تكن مدونة ولا مفهومة بصراحة كان الملوك عرضة لان يسبوا التمتع بها في بعض الاحوال . وكان جانب كبير من الارتقاء السياسي في انكلترا مسبباً عن الاحتكاك الدائم بهذا الشأن بين مجلس العموم والملك . وكان الاشراف يتحيزون تارة الى هنا وأخرى الى هناك والنظام النيابي الذي جعله ادورد الاول في مجلس العموم وتعاون نواب الولايات ونواب الحواضر أقدر الطبقة الثالثة أن تحافظ على مصالح الامة تمام المحافظة

أما الامتيازات الملكية فكانت منحصرة على الخصوص في وضع الضرائب والتشريع والتنفيذ . وكان الملك يعتبر أنه « يعيش من ملكه » أي انه يضرب الضرائب على الامة لكي يعيش ولكن كان على الامة ان تجتهد بأن لا تجبي ضريبة منها بغير رضاها . وكذلك كان للملك حق بأن يستنبط

شرعية وان لا يوافق على قانون رغب به البارلنت . ولا يخفى أن حقاً كهذا يمكن أن يمارس في ايداء الامة . اما الامتياز الملكي الاعلى فكان ساعلة التنفيذ النهائية

وكان يستبر الملك قائد الجيش العام وله حق تقرير السلم او اعلان الحرب وهو ينبوع العدالة والقضاء مشتق منه . وفي وزارته (التي سيعرف القاريء أحوالها في الفصل التالي) كان له حق غير صريح ان يصدر قوانين وقية في المسائل الاجرائية تسمى «أوامر عالية» فتارة كانت هذه الاوامر جائزة منذ صدورهما وتارة كانت تستمر مدة طويلة فتناقض القوانين الشرعية الثابتة التي وضعها البارلنت والملك المسماة «سنن» وهكذا كان للامة عدة بواعث للمقاومة . وعلاوة على هذه الامتيازات كان للملك امتيازات مالية واجتماعية تخص بحكم الضرورة مالك الارض الاعلى

(٢) البارلنت - لم يتغير نظام مجلس الامة الا كبر اقل تغير في القرن الرابع عشر وانما كان كل ارتقائه في هذه المدة مقتصرأ على توسيع نطاق نظامه الذي توكه أدورد الاول تاما . وقد ضمن ارتقاؤه كما تقدمت الملاحظة بفعل الاحتكاك بين العامة والملك بشأن ممارسة الامتيازات الملكية . أما مجلس النبلاء (اللوردات) الذي ينوب عن الاشراف والاكليروس فلم يكن في طوقه ان يتقلد الزعامة كما كان الاشراف يفعلون بعد وفاة هنري الثاني لان الاعيان كانوا منقسمين والاكليروس حظر عليهم البابا ان يتحمسوا للوطن اذ كانوا منصاعين له . وهكذا حل مجلس العامة محله . فتاريخ

البارلمنت في القرن الرابع عشر ينحصر في تحول السيادة الى يد مجلس العامة. في سنة ١٣٢٢ تأيد المبدأ العظيم وهو : « ان موافقة مجلس العامة ضرورية لكل لائحة قبل ان تصبح قانوناً نافذاً » ذلك كان لهدد ادورد الثاني . على ان ادورد الثالث احتاج كثيراً من التقود لكي يعلن الحرب على فرنسا فحاول ان يجبي ضرائب غير قانونية . ولكن مجلس العامة كان كل مرة اشد اصراراً من مرة على ان يستأذن قبل ان تضرب الضريبة على البلاد . ولما مات ادورد الثالث سنة ١٣٧٧ كانت البنود المختصة بالضرائب في « اللائحة الكبرى » اساس العلاقات المالية بين الملك والامة . وقد اكتسب العامة امرين جوهرين في القرن الرابع عشر : الاول انهم كانوا في الاحوال المهمة يفوزون في مسألة تعيين الطرق الموافقة لانفاق الاموال الخصوصية التي كانوا يؤذنون بمجابتها . والثاني انه في نهاية حكم ريكارد الثاني التفت لجنة من الموظفين العامة للشغل في اعداد ميزانية جديدة لكل مجلس من مجلسي البارلمنت في مدة الميزانية الجارية وكان عمل هذه اللجنة رسمياً . وفضلاً عن ذلك نالوا صوتاً في التشريع وفي مراقبة الضرائب الفعلية . واصبح مجلسهم ذا رأي في مسائل السياسة الخارجية وله ان يحتج على الوزراء الذين لا يكون تصرفهم مرضياً

١٣ - الضرائب في الجيل الرابع عشر

ابتدأت حالة الضرائب في هذا الجيل تتغير فالضرائب التي مرخبرها كانت نوعين : الاول ضرائب عقارية والثاني ضرائب كسرية على الاملاك

الشخصية أي الاعيان المنقولة . فمن النوع الاول كان دفع الرسوم الاقطاعية شرطاً لتملك الارض وخارجاً عن سلطة البارلنت وجميع الضرائب العقارية مثل الضريبة المثوية والبدل العسكري والضريبة التي كانت يجيها الملك من اراضيهِ ومدنه الخصوصية كان البارلنت ينظر اليها بعين الشك والريبة لان الملوك كانوا عرضة لان يجبوها في الضرورات وان لم يكن محرماً على الملك تمام التحريم أن يضرب ضريبة على اراضيهِ الخصوصية ومع ان للملوك الذين كانوا يسمون باسم ادورد جبووا ضريبة على أملاكهم فقد صادفوا جميعاً مقاومة الشعب . ومنذ سنة ١٣٤٨ لم يعد يسمع شيء عن الضريبة المثوية (هـ شلنات على كل ١٠٠ آكر) ولا عن البدل العسكري ولا عن الضريبة الخصوصية على أملاك الملك .

وأما الضريبة على الاملاك الشخصية (المنقولات) فقد ابتدأت امهد هنري الثاني واستمرت مدة القرنين الثالث عشر والرابع عشر تحت سلطة البارلنت

ومنذ اليهود الاولى لاحظ التجار الذين اشتغلوا بتجارات خصوصية «عادة» اعطاء الملك جزءاً من صادراتهم ووارداتهم كرسوم رخصة وقد أصبحت هذه «العادة» على تمادي الايام ضريبة غير صريحة ودعيت باسم «العوائد» . مثال ذلك اذا قدمت سفينة بعشرين برميلا من الخمر بثمن ٢٠ شلناً البرميل كان للملك برميلان منها على معدل واحد بالعشرة . ولهذا كان التاجر يرفع ثمن البضاعة التي أخذت عليها «العادة» أو الرسم .

وسترى قريباً أنه بسبب هذه الرسوم المضروبة على المتاجر استطاع الملوك أن يزيدوا دخلهم جداً وبما أن هذه الرسوم كانت « عادية » لم يكن للبارلنت سيطرة عليها

جمع ادورد الثالث الاموال لحروبه من الضرائب الثقيلة التي ضربها على التجارة الرابحة ولا سيما تجارة الصوف . وقد بذل مجلس العامة جهده في أن يتولى الرقابة على « العوائد » كما تولاهما على سائر الضرائب . ولكن الامر يستلزم جهداً عظيماً لان الملك لم يتردد في أن يخلف بوعوده في المسائل . المالية ولكن قبيل وفاة ادورد الثالث نال المجلس نصيبه وأصبحت الضرائب التجارية غير قانونية اذا لم يكن البارلنت متولياً أمرها

١٤ - القضاء في الجبل الرابع عشر

في الفصل الرابع والنبتة سابعة عشرة وصفنا النظام القضائي كما تركه دورد الاول وانما لحق به تغير قليل لعهد ابنه وحفيده ولكن وظيفة القاضي لندي (كما يذكركم القاري) كان اهم وزراء الملك لعهد الملوك النورمنديين وملوك اسرة بلانجنجت الاولين - الفيت لعهد ادورد الاول ومن ثم أصبح المهردار أول وزراء الدولة وأهمهم . وكان المهردارون في الازمان الاولى من الاكليروس وعلمهم مالياً وكانوا دائماً يرافقون الملك . وفي القرن الرابع عشر ابتدأوا يقيمون في لندن على الدوام باعتبار أنهم وزراءه الاولون وكانوا ينظرون بعض المسائل التي اعتيدت أن ترفع للملك كمسائل الانعام ونحوها . وقد اتسع القضاء الذي تولاه المهردارون على هذا النحو حتى

انتهى الى النظام المسمى المهردارية . وأصبح عمل المهردار حيثئذ شرعياً
لا مالياً وبعد حين صار العلمانيون الدارسو القضاء والشرعة يعينون
مهردارين بدل الاكليروس

١٥ - قضاة الامن

وقد بدأ قضاة الامن في بدء حكم ادورد الثالث . فكان كما كان
لمهد ريكارد الاول ان فارسين محلفين في كل ولاية يحفظان الامن . وفي
القرن الرابع عشر كان المحافظون والقضاة يعينهم الملك
١٦ - الكنيسة في القرن الرابع عشر

وكانت نتيجة النزاع الذي حصل بين ادورد الأول وبونيفاس الثامن
المتعظم ان حصلت الكنيسة في انكلترا على جانب عظيم من الاستقلال
ولكن بقي للباباوات قوة كثيرة وخصوصاً في أمرين : الاول انهم ادعوا
لانفسهم حق تقديم الاشخاص للاستقفيات والبطركيات الخالية . وكان في
الاصل للجنة الاكليروس المختصين بالكنيسة الحق بان يعينوا منهم شخصاً
للاستقفيه والملك يعين من يشاء للبطركية . وكانت ممارسة الباباوات هذا
الحق بلية على الكنيسة لانهم كانوا يعينون على الغالب اغراباً . وهكذا
جعلت الكنيسة تفقد ثوبها الوطني . واذا كان الاساقفة الاجانب يترعون في
دست المناصب في مجلس النبلاء ويحكمون البلاد كانوا ميالين الى ان يخدموا أعداء
البلاد . وقد جاهد مرار عديدة في رفع السيطرة الباباوية عن الكنيسة
الانكليزية وانتهى الجهاد بوضع « قانون التعيين » الذي منه ادورد الثالث

في سنة ١٣٥١ ومن مقتضاه أن يكون حق التعيين والسيطرة للملك وان يقضي بالسجن على من يعينهم البابا

الثاني أدعى الباباوات سلطة قضائية عظيمة على الاكليروس فكانوا يحرمونهم بمنشورات يصدرونها ولكن الشعب الانكليزي قلما كان يحفل بها . فكانت الحكومة تسن القوانين إثر القوانين لدفع هذه الظلامة ولكن على غير طائل حتى سنة ١٣٩٣ لمهد ادورد الثاني اذ قرر البارلمنت قانوناً سمي « ستاتيوت أف برميوتير » لنظر القضايا الاكليريكية الماسة بحقوق الملك على أي محكمة باباوية

وبواسطة هذين القانونين المهمين حفظت وطنية الكنيسة . وقد تهيأت الوسائل اللازمة لتغييرات مهمة في النظام الاكليريكي كان ينتظر حدوثها في اكثر من جيل . لم يكن الباباوات اشداء كما كانوا قبلا فكانوا اخاضعين للملوك فرنسا الذين كانوا ملوكاً علمانيين ظلاماً

١٧ - ويكلف - والاولاد يون

في أواخر القرن الرابع عشر بدأ جون ويكلف أحد علماء أو كسفورد يعلن فساد الاكليروس ولا سيما « طغمة الاخوان » الذين كانت وظيفتهم الوعظ لذلك العهد . فترجم التوراة وأذاع عقيدة بسيطة خالية مما في تعاليم الكنيسة الرومانية الكاثوليكية من التعقيد . ولكن تعليمه هذا عدّ بدعة في الدين وكفراً وأصبح تحت غضب العرش الباباوي في رومية ونحت غضب نيابته في لندن . ومهما تكن مزايا تعاليم ويكلف فقد أتت في الزمن

غير الملائم اذ التقت فيه بثورة في الهيئة الاجتماعية الانكليزية وأفضت الى ثورة الفلاحين سنة ١٣٨١ وكان ينظر الى اتباع وبكيليف اللولارديين كجماعة اشتراكيين يجب ان يهلكوا باسم الملك . ومع أن مقام الباباوية لم يتزعزع مزعزعا مهماً نرى نحن من خلال الاجيال الخمسة الفائتة ان في الشرع الاكليريكي الذي وضعه ادورد الثالث وريكاد الثاني وفي نهضة اللولارديين ظلاً من الاصلاح في أوانه

١٨ - اجمال

فتح ادورد الاول ويلس ووطد السيادة على امارة سكوتلاندا بعد اذ كانت موضوع نزاع طويل . وهكذا ارتقى ادورد الثاني الى عرش امبراطورية بريطانيا العظمى كلها وارلندا وكانت سلطته على نسق السلطة التي تأيدت في ارلندا منذ حكم هنري الثاني . ولم تثبت الامبراطورية تمام الثبات فكانت متداعية تحت حكم ادورد الثاني وأدورد الثالث فان سكوتلاندا كانت دائماً تبغى الاستقلال وقد فازت به مرتين وحالفت فرنساحتى اضطر ادورد الثالث الى حرب دموية عديمة الفائدة . وكان نمو الدستور في القرن الرابع عشر سائراً على وتيرة واحدة والبارلمنت الذي اكمله ادورد الاول ساد على البلاد وظهرت سلطته النافذة في خلع ملكين الواحد لعدم أهليته والاخر لثقل ظلمه . واستلم العامة زمام البارلمنت وطلبوا بعد برهة أن يكونوا اصحاب الامر في الضرائب كلها على اختلاف أنواعها وكانوا يسيئون النفقة أو يقررون الميزانية للعام التالي وكانوا يحاكمون رجال الدولة أو الوزراء ويناقشونهم

الحساب عند اللزوم . وقد اتسع نطاق القضاء بإنشاء المهردارية واستمرت معها المحاكم أو الدواوين الثلاثة التي تقسم المجلس القضائي الاعلى . اليها وبواسطة لجنة القضاء المراقبة كانت تلك المحاكم الثلاثة تستعمل نفوذها في المحاكم المحلية . ولم تزل الكنيسة لذلك المهدي فرعا من الكنيسة الكاثوليكية اللاتينية في رومية تعترف بسيادة البابا الروحية ولكن البارلمنت اكتسب جانبا كبيرا من الاكليروس وتعليم ويكليف عود العقول الانكليزية ان تعتقد بالتوراة وحدها من غير ان يحتفظ بها الاكليروس ويشرحوها للشعب كما يشاؤون

الفصل السابع .

القرن الخامس عشر والمجلس

١ - حكم هنري الرابع (١٤١٣ - ١٤٩٩)

لما خلع البارلمنت ريكارد الثاني انتخب باجماع الاراء ابن عمه الاول هنري أف لكستر خلفا له . وبما أن هنري كان ناقما على ريكارد لنفيه اياه من المملكة لهمة مختلفة فقد روئى ظلما نعمته وأشبع مبطمه استعداء البارلمنت اياه الى انكثرا وتقديم التاج اليه فارتقى الى العرش سنة ١٣٩٩ والشعب كله يؤيد البارلمنت

وكان غرض هنري الرابع ان يحكم كما يجب على ملك دستوري أن يحكم أي بالاتفاق مع البارلمنت الذي انتخبه . فكانت السياستان الملكية

والاهلية واحدة وما زال اللولارديون حينئذ مصرين على عقيدتهم والملك والبارلمنت يتبرونها بدعة وخطراً على الكنيسة والمملكة فعمد هنري الى ملاشاتها . وفي سنة ١٤٠١ صدر القرار المشهور بأحراق الهراقة أهل هذه البدعة وهو القرار الذي استقوى به الاساقفة وصاروا يقبضون على الاشخاص المشتبه بأنهم ذوو آراء دينية مضلة فاذا عجزوا عن ردهم الى الايمان سلبوهم الى الحكومة لكي تحرقهم

وقد أهلك واحد أو اثنان ولكن البدعة تأصلت في ذوبها . ومع ان هنري حصل على ثقة البارلمنت فقد كان حكمه مضطرباً بسبب الثورات . فوايلس التي ظلت مطبئة نحو قرن عصت تحت زعامة « أوين جلاندور » وأخضعت بعد جهاد جهيد . وسكتلاندا كطمت غيظها والشرفاء الذين انتخبوا هنري لانكستر للعرش من بينهم ابتدأت الفيرة تأكلهم والحسد يمزقهم بل صاروا يكرهون بعضهم بعضاً . و«ارل اف نورثمبرلند» تارجهاراً وبعد بضع سنين رفع اللولارديون رأسهم مرة أخرى تحت قيادة السير «جون أولدكسل» . ومات هنري سنة ١٤١٣ ونفسه حزينة وضميره قاتم بالنظر الى مملكته ومستقبل أسرته

٢ - حكم هنري الخامس (١٤١٣ - ١٤٢٢)

وقد خلف هنري الرابع ابنه باسم هنري الخامس . فكان رجلاً شجاعاً وقوي الارادة . والسياسة التي اتبعها خولته فرصاً مناسبة لاثبات شجاعته وقوة ارادته ، وأخيراً أخضع اللولارديون وأعدم « أولدكسل » و٣٩ رجلاً

من أتباعه ، وكان من رغائب هنري ان يحدد الحرب مع فرنسا . والحق انه لم يستطع ان يحصل على ولاء الشرفاء بغير ذلك وبناء عليه أدعى تاج فرنسا كما أدماه أدورد الثالث قبله ولكن بحجة أو هن من حجة هذا . وغزا نورماندي سنة ١٤١٥ فربح معركة أجينكوت وبعد سنة أو سنتين أضاف نورماندي الى مملكته

أما الملك شارل السادس فكان سخييف العقل وأشرافه منقسمين بعضهم على بعض ولذلك لم يجد هنري صعوبة كلية في التماضي بالفتوح . وفي سنة ١٤٢٠ أعلن شريك الملك في فرنسا بناء على معاهدة «ترويز» ومات سنة ١٤٢٢ قبل أن يفسح له الزمان بأن يتباهى بمقامه الحربي وبالشهرة التي كسبها

٣ - ملك هنري السادس

كان هنري السادس طفلا في الشهر التاسع لما مات أبوه فعين رسمياً ملكا انكلترا وشريك ملك فرنسا . ولكن بالفعل كان الحكم في أيدي الوزراء ولا سيما عمي الملك الدوقين « جلوستر » و « بدفورد » على ان مملكة فرنسا التي سفك هنري الخامس الدماء الغزيرة وانفق الاموال الوفيرة لاجل نيلها جعلت تفقد تدريجاً . وذلك لان « جان دارك » الفتاة الباسلة المشهورة في التاريخ أثارت بنفسها الشعب الفرنسي كله وحملته بقوة تأثيرها على الانضمام الى شارل السابع ملك فرنسا والتعاقد على طرح النير الانكليزي وبالتدريج اضطرم الفرنسيون بحمرة الحرب التي اشعلتها تلك العذراء .

وكان الجنود الفرنسيون يستردون ملك فرنسا قطعة بعد قطعة . حتى ان « جيان » التي كانت في أيدي الانكليز منذ عهد هنري الثاني وكانت ملك الملكة سلمت لشارل السابع أخيراً . وفي سنة ١٤٥١ انتهت الحرب الطويلة التي دامت نحو مئة عام ولم يبق لانكلترا في فرنسا سوى « كالا »

كان هنري السادس سيء الحظ في حكمه في بلاده وفي الخارج . وظل يعد قاصراً حتى سنة ١٤٤٢ وكان جلوسستر وسائر الشرفاء الذين استلموا زمام الملك بالنيابة عنه رجالا خلوا من الوطنية التي كان يتصف بها الاشراف القدماء وقصروا كل أعمالهم على ما يؤول الى مصالحهم الشخصية . ولما بلغ هنري سن الرشد واستلم زمام الحكم لم يصلح شيئاً من فساد الملكة . كان ضعيفاً ولكنه حسن النية وكان عرضة لنوبات الجنون . ولذلك بقي وزرائه الطماعون والمتباغضون أصحاب القوة العظمى . وقد أسخط الامة وهاجها فقد البلاد الفرنسية . على أن ضعف الملك الى حد الجنون وانقسام المجلس بعرضه على بعض وتهيج الشعب لعدم وجود حكم حقيقي - كل ذلك مهد السبيل لانتصاب حاذق يتقدم الامة ويجهاد في سبيل انقاذها من الحكم الفاسد . فلم تعد انكلترا رجلاً كذا ابتغمت الفرصة الحاضرة فكان فيها الدوق أف يورك من سلالة « ليونل أف كلارانس » أحد أولاد أدورد الثالث . فقد ادعى انه الوريث الثاني الشرعي للعرش وعين نفسه صيماً أو حارساً لهنري في مدة من مدات امراضه سنة ١٤٥٥ . وحينئذ ولد لهنري ابن تزوج بعدئذ « مرغريت اف انجو » فاصبح الوريث

الشرعي وسقطت حجة الدوق أف يورك . ولكنه اتصل الى حجة أخرى وهي أن بيت لانكستر تسلسل من « جون أف غونت » ابن أدورد الثالث ولكنه أصغر من ليونل أف كلارانس فاحتج الدوق أف يورك بقوله انه يمثل فرعاً أقدم فهو إذا الوارث الحقيقي للتاج الانكليزي وأن الحكم اللاتكستيري غير شرعي . على أن هذه الدعوى لم تكن لها قوة حقيقية في انكلترا لانه ليس لاحد غير البارلنت حق اختيار اسرة ليقدها الملك . ولكن دعوى الدوق أف يورك التي تدعى الآن «الدعوى الشرعية» سرت البارلنت في ذلك الحين وكسب الدوق ثقة معظم الطبقات من الشعب ومحبتهم ولا سيما طبقة التجار الذين أفضى كرههم للحكم اللاتكستيري الى ثورة وهكذا تحققت آمال الدوق . نعم ان البارلنت لم يخلع هنري السادس ولكنه قرر اخلافة للدوق

٤ - حرب الوردتين

في خلال ذلك شبت حرب أهلية وكان مع الدوق يورك السواد الأكبر الفعال من الامة ولكن لارب انه كان لهنري وصرغريت أتباع فلم يمكن ان يسلما بلا حرب . والتباغض الشديد بين الاشراف بلغ حد سنك الدماء وقد جرت عدة مواقع كان النصر فيها من جانب الدوق يورك والبارلنت سلم لمقتضى الحوادث والاحوال التي أفضت الحرب اليها وخلع هنري السادس ونادى بالدوق أف يورك ملكا باسم أدورد الرابع في سنة ١٤٦١ . على أن الحرب الاهلية استمرت وقد واطبت عليها بالاكثر صرغريت

و «ارل أف وورويك» الذي هجر حزب يورك لدواع شخصية، وكان اللانكاستريون يدعون «الوردة الحمراء» واليوريون «الوردة البيضاء» لان شعار الاولين الذي كان يظهر على ملابسهم احمر وشعار الآخرين ابيض. وفي حين من الاحيان فارق السعد أدورد فلاذ بالفرار من البلاد وما لبث ان عاد غير مطالب بشيء ولكنه استرد اخيراً كل شيء. وممركتا بارنة وتيوكسبوري الوحشيتان انجلتا عن انتصار الوردة البيضاء النهائي وأعيد أدورد الرابع الى العرش

٥ - بيت يورك (١٤٧١ - ١٤٨٥)

بعد ذلك حكم ادورد الرابع ١٢ سنة وكان حكمه أشد من حكم بيت لانكستير ولكن الحكم الدستوري فيه كان اضعف. فالبارلمنت لم يلتئم الا نادراً والاشراف تناقصوا جداً بسبب ماذبح منهم في الحرب الاهلية حتى لم يكذبقي مجالس للوردات. والاسباب المختلفة التي سيرد ذكرها قريباً سحقت مجلس العائلة وأضعفت حملته وأزهقت روحه. ولم يعد يتسنى للامة أن تحكم نفسها بنفسها وأصبح في يد الملك قوة مطلقة تقريباً وقد اجتهد ادورد الرابع أن يخدم الشعب ولهذا لم تشعر الامة كل الشعور بحاجتها الى حكم نفسها بنفسها. فلما مات سنة ١٤٨٥ خلفه ابنه ادورد الخامس ولكنه كان غلاما يحتاج الى وصي فتولى الوصاية عليه الدوق أف جلوسستر أخو ادورد الرابع الاصغر وما لبث ان احتج على احقية ابن أخيه بالتاج واقنع البارلمنت أن يخلعه ويقيمه هو ملكا باسم ريكارد

الثالث فكان كذلك وحكم سنتين واجتهد أن يحكم حسب الدستور ولكن
 .البث عرشه أن تلتطخ بالدم . فان ادوردا الخامس وأخاه ماتاموتاسرياً وعزى
 سبب موتهما الى صهما . وكان الباكون من الشرفاء يكرهون ريكارد وكان
 حزب لاندكستر متحمساً جداً . وقد وجد من سلالة جون غونت خير ممثل
 لها وهو هنري تيودور ارل اف ريتشموند الذي تسلسلت أمه تسلسلا غير
 شرعي من غونت وحينئذ تفوضي عن عدم شرعية تسلسلها . فهنري هذا تزوج
 اليصابات الكبرى بنات ادورد الرابع فكان في موقف يحسم بفضاء حزب الامة
 لريكارد . وقد جمع قوة في الغرب وزحف نحو الشرق والتقى بالجيش الملكي
 في حقل « بومس وورث » في « ليسستر شير » حيث غلب ريكارد وقتل
 وخلفه ارل أف ريتشموند في الحال باسم هنري السابع سنة ١٤٨٥ . وعند ذلك
 انتهى الحكم من بيت « أنجو » و « بلانجنت » الذي كان هنري الثاني أول
 ملوكه وأصبح التاج لبيت تيودور

٦ - الهيئة الاجتماعية في القرن الخامس عشر

اجلنا في ماضى تاريخ انكلترا الخارجي في القرن الرابع عشر فطينا
 الآن أن نتبسط في شرح التغيرات التي طرأت على النظامات والترتيبات
 الاجتماعية والسياسية بين ارتقاء هنري الرابع وارتقاء هنري السابع الى
 العرش

ولم يكن ذلك الزمن زمن فلاح ونجاح للامة الانكليزية فقد كان الفقير
 ضاربا أطنابه بين أهل الطبقة السفلى من الشعب والشقاء مخيما على السواد

الاعظم منها ولكن الطبقات العليا كانت منغمسة في الملاهي والملاذات ومة طوحه في البذخ والقصف . وكان نظام الشرطة ضعيفا جدا والشر والفساد مستفحلين في البلاد . وكان ملوك اسرة لانكستير متفقين مع البارلنت في أكثر أحكامهم . ولكنهم لم يستطيعوا أن يجعلوا مجموع الامة سعيداً . أما أدورد الرابع فقد بعثر البارلنت ولم يكن للشعب روح قوية ونخوة وطنية كافية لجمعه وعقده . والكنيسة فقد تأثرت في حين أنها كانت ذات قوة . وطبقة الإشراف أضعفها التحاسد والتباغض الداخليان في أوائل القرن وانهكتها الحرب الاهلية في أواخره . وكان سبب ذلك كله ان نظام الاقطاع الذي قيد الهيئة الاجتماعية الانكليزية بمضاييع من مذهب الفتح النورمندي جعل يحسر قوته شيئاً فشيئاً

كل شيء في الاقطاع دار على محور امتلاك الاراضي فالقوة والغنى والجاه كانت من خصائص ذوي الاملاك ونظام الوراثة القديم والنظام الثاني الذي كان يقضي بالارث لابن الكبير حصر الثروة والقوة في أشخاص معدودين ولكن نمو التجارة في العصر الاوسط غرس في الهيئة الاجتماعية الانكليزية الميل التجاري الذي لما جعل القوة للمال أكثر منها للاملاك احتك مع الميل الى الاقطاع وفاز عليه أخيراً فوزاً عظيماً فنشأ بعد ذلك طبقة من التجار عظيمة لها زعامات في الحواضر وجعلت تباع وتشترى وتربح وتحشد الاموال حتى اختلست القوة الحيوية من طبقة الملاك الاقطاعيين شيئاً فشيئاً وأخيراً أصبح العمل نفسه شيئاً يباع ويشترى كما رأينا في الفصل الآنف .

حتى أن المزارعين الذين كانوا يساومون ذوي الاملاك بحسب الاصطلاحات
الاقطاعية أصبحوا لا يعقدون صكا بهذه الاصطلاحات

وبسبب هذه التغيرات ابتدأت طبقات الامة تسمى بأسماء جديدة
اجتماعية في الجيل الخامس عشر تختلف عن أسمائها في أوائل المصور الوسطى
فكان بعد الملك البارونات والاشراف (پير) وهم كبراء النبلاء كنبلاء اليوم
ولكنهم كانوا ذوي جاه اعرض وبطانات اكبر . وكان في تلك الايام يشرف
الرجل ويعظم شأنه اذا كان خادماً أو تابعاً لاحد النبلاء . ولا بساً من شعاره
وكان لهذه الوظيفة عدة امتيازات فكان النبيل يؤيد دعاوي اتباعه الشرعية
المتعددة ويشاركهم بفوائد الفوز الذي ينجم عن تأثير نفوذه والتابع يلازم
سيده ويعاونه في مساعيه ويحذو حذوه في جميع عاداته وأخيرا ينتهي أمره
بأن يصير مثله نبيلاً . وبما أن الاقطاع نشأ بين النبلاء فقد انحصر بهم طويلاً .
فهذه العادات والازياء مثل لبس الشعار والمعاضدة أو المعاونة الجهارية الخ
مدت أجل « عيشة الاتكال » أي اتكاء طبقة على طبقة وانحصار القوة في
امتلاك الاراضي . وهما الامرات اللذان كانا مبدئي النظام الاجتماعي
الجوهريين . وزد على ذلك أنها قاومت دخول الافكار الحديثة القاضية بان
تباع القوة وتشرى بالمال حتى جعلت الطبقات المتفاوتة يستقل بعضها عن
بعض وتناظر الواحدة الاخرى

وقد وَلِيَ النبلاء بالاهمية الفرسان (نيت) والسادة (سكوير) وهم
يقابلون طبقة المعلمين المهضمين في انكلترا الآن ولكنهم على مبادي

الاقطاع يحجون التدجج بالسلاح ولكل منهم لفيف كبير. منهم فواب الامة وقضاة الامن الخ

ثم يلي هؤلاء الملاك الاحرار وهم معظم الملاك المستقلين المتسلسلين من المزارعين النورمنديين (فصل ٢ نبذة ٦) ومن الفلاحين المزارعين الذين صاروا شيئاً فشيئاً طبقة قائمة بذاتها في بحر الجبل الرابع عشر. ولارب أن هؤلاء الملاك الاحرار كانوا أقوى وأضخم جسماً من سائر الطبقات في نهاية العصور الوسطى فلم يعيشوا عيشة الرخاء. وكان يدمهم بالمال التجار وسائر أهل المدن الذين كانوا يرابون بأموالهم في الارياف. وكانوا عرارة من الثوب الاقطاعي الذي كاد يهرثه الزمان. ولهذا كان في طوقهم أن يندفعوا مع تيار الافكار والاختراعات والامادات الحديثة التي كان الجيل التالي مزماً أن يأتي بها

ثم يلي هؤلاء طبقة المدنيين والتجار والصناع الذين كسبوا بالتدريج استقلالهم وحق النيابة عن الحواضر وانتظروا بهدوء ارتقاء التجارة ولم يحفلوا بالسياسة بل كانوا آلات صماء في التغير الاجتماعي الذي لم يعتبر عندهم ثورة اجتماعية بل عد ارتقاء درجة في سلم النجاح الراسخ الدائم. لم يكادوا يعلمون الاقطاع. وبما أنهم كانوا يشترون أراضي ويندفعون بين طبقة الملاك الاحرار والسادة كانوا يؤسسون طبقة شريفة غير اقطاعية

ثم يلي هؤلاء طبقة الصناع والمال في المدينة والريف الذين ارتفع عنهم نير العبودية وعاشوا براحة وأمان مع أنه لم يكن لهم أصوات في الحكومة

وكان التسول يعد ذنباً عظيماً في المصور الوسطي ولكن الفقراء الموزين كان يبحث عنهم أولاً الاكليروس وأخيراً دواوين الولايات والمقاطعات لاجل اطعامهم . فمن كل ما تقدم يتصور القاريء كيف كانت الهيئة الاجتماعية عند ارتقاء هنري السابع الى العرش

٧ - الملك في القرن الخامس عشر . تمرد

لم يلحق الدستور تغير يستحق الاعتبار في هذه المدة ولكن نمو الهيئة الاجتماعية وتاريخ البلاد االخارجي أثر في عمله . بقي الملك المشرع الاعلى ولعله صار أعلى قيمة منه سابقاً . والبارلمنت عين هنري الرابع متبعاً المبدأ الدستوري الجليل وهو أن الملك عاضد للامة . بناء على هذا المبدأ خلع أدورد الثاني وريكارد الثاني . ولكن في الجيل الخامس عشر كان الملوك مستقون في كل أوروبا وأكثر تمادياً في استعمال قواهم ونفوذهم الشخصي وأقل خضوعاً لسيطرة الشعب

والواجبات الاقطاعية قلت اذ كان نظام الاقطاع نفسه يتلاشي ونفوذ الشرفاء والنبلاء أخذ يضعف وبالطبع كان الملوك يستفرون بأنفسهم هذا النفوذ وتلك القوى وبالرغم من مبدأ «الحكم الذاتي» المفروض في الامة الانكليزية لم تنجح انكثرا من هذا التغير . وقد ظهرت عدة دلائل على ذلك فمنها ان قانون التملك بالارث الذي كان يعمل به منذ البدء في انتخاب الملوك الانكليز وتنصيبهم وان يخلف الملك ابنه الاكبر أصبح قانوناً مهما جداً في العهد الذي نحن بصددده حتى أن أسرة يورك بنت عليه دعواها في

الفوز على أسرة لانكستير ومنها أيضاً أن نفوذ البارلنت الذي تحكم الامة نفسها بواسطة كان لهد أدورد الرابع اضعف منه قبلا ومع ذلك كان أدورد الرابع أكثر الملوك تقيماً للشعب وانعطافاً عليه والامة كانت راضية بحكمه المطلق .

وقد اتسع معنى التمرد على الملك فصار يشتمل ذنباً كثيرة مما يمس الطاعة والامانة . وبقي معنى التمرد هذا غامضاً حتى عهد أدورد الثالث اذ سن قانوناً له سنة ١٣٥٢ وقد قسمت جرائم التمرد الى ستة أنواع :-

(١) المكاييد لحياة الملك والملكة والبرنس اف ولس (٢) التطاول على شرف الكبرى من بنات الملكة او البرنس اف ولس (٣) اشهار الحرب على الملك في مملكته (٤) الاتحاد مع أعداء الملك (٥) تزيف نقوده أو ختمه (٦) قتل المهردار أو أمين الخزينة أو القضاة في أثناء قيامهم بوظائفهم وبما ان الملكية ازدادت أهمية تزايدت قائمة الجرائم ضد الملك وأضيف اليها في الجيل الخامس عشر اضافات لا لزوم الى ايضاحها هنا

٨ مجلس الوزراء

منذ صدور « اللائحة الكبرى » لم تكلم عن وزراء الملك الا عرضاً فقد كان من الامور الطبيعية لهد أسرة بلا تتجنت حين أصبح المجلس الكبير مؤلفاً من كبار أهل الاقطاع ان ينتخب الملك لنفسه لجنة من الكبراء المقلاء الفهاء يستشيرهم في شؤون الملكة يدعون وزراء . وقد كان عند هنري الثاني لجنة كهذه وكذلك كان لهد ريكارد الاول والملك

جون (او يوحنا) . وفي مدة قصور هنري الثالث أصبح الوزراء أوفر عدداً واضخم قوة . فقد قضت الضرورة ان يستلموا زمام الحكم . ولما بلغ هنري هذا سن الرشد وارتفعت الوصاية عنه بقي مجلسهم على حاله متميزاً عن البارلمنت ومشتتاً على أساقفة وبارونات وقضاة الخ . وكانوا يلتزمون لكي يشوروا على الملك حينما يستشيرهم ويأونوه في الاحكام التنفيذية وينظروا القضايا الملكية حتى المختصة بمجلس الملك نفسه ويقبلوا العرائض ويصدروا الأوامر العالية (فصل ٧ نبذة ١٢ «١»)

وفي مدة حكم ادورد الاول القاسي لم نسمع الا قليلاً عن « مجلس الوزراء » مع ان لدينا أدلة على وجوده اذ ذاك . وكان بالتحقيقه من جملة نظمات الحكم المعروفة وله فصل مستقل بذاته من الدستور فكان منبؤاً ظهرياً اذا كان الملك قوياً أو معيئاً به اذا كان الملك ضعيفاً . وقد حكم بدل ادورد الثاني الذي لم يكن اهلاً للحكم . وأما في عهد ادورد الثالث فلم نسمع بخبره الا نادراً . وفي عهد ريكارد الثاني ظهر بنفوذ ثانية . وفي أثناء الجيل الخامس عشر نما واتسع وازداد قوة

وكان حينذاك ذا نفوذ حسن وقلما تحرش بمبدأ « الحكم الذاتي » الذي كان يتقلده البارلمنت أي المجلس المؤلف من نواب الامه . ولكن لا يخفى انه اذا كان نظاماً دائماً وليس للبارلمنت دخل في تعيينه أو في اجراءاته فلا يستحيل ان يصبح آلة للضغط ويجعل « الحكم الذاتي » محالاً . على ان البارلمنت طلب حق تسمية مجلس الوزراء وناله ثلاث مرات لعهده هنري

الرابع وكذلك كان ينص الميثاق الذي يحلفها الوزراء . وهكذا لما صارت الوزارة تحت سيطرة البارلنت صارت تعمل طبق الدستور والامة وثقت بها . وقد زاد قوتها ووسع نفوذها قصور هنري السادس الذي طال عهده حتى صارت مجلساً موكلًا عن الملك . ولسوء الحظ لم يعد يعينها البارلنت في ذلك الزمان . وهكذا لما صارت ذات قوة عظيمة في الامة لم تعد مسألة أمم الامة . وفي عهد آل يورك وتبوا هنري السابع لم تكن مسألة الال للملك فقط ولم تكن سلطتها واضحة الحدود

٩ - البارلنت في القرن الخامس عشر

(١) مجلس النبلاء - في هذه المدة لحق به تغير قليل لم يتجاوز أساليه في العمل . وقد استجد بين سنتي ١٣٣٧ و ١٤٤٠ عدة نبلاء . وأما لقب دوق فقد اقتبسه ادورد الثالث ولقب به البرنس الاسود دوق أف كورنول وجعله أعلى القاب الشرف . وريكارد الثاني منح أجد أحيائه لقب مركيز اذ اقتبسه من جرمانيا . والفيكونت الاول كان سنة ١٤٤٠ وقد استعمل هذا اللقب مدة طويلة في فرنسا . أما لقب ارل فقديم منذ عهد الانكليز الاول أي قبل الفتح النورمندي . ولقب بارون منذ الفتح

(٢) مجلس العامة - تاريخ المجلس النيابي أهم وألذ للقاري . وقد افتتح القرن الخامس عشر باستلامه زمام السلطة في الحكومة وبقي مدة طويلة حسن السير . وكان ينتخب اعضاءه النائين عن الولايات أشخاص لهم الحق ان يوظفوا في ديوان الولاية أي كل ذوي الاملاك مهما كانوا صغاراً وعدد

معتبر من المزارعين . والحقيقة ان المنتخبين كانوا كل الاحرار . وأما نواب
 الحواضر فكان ينتخبهم منتخبون يختارون بحسب اختلاف البلاد . وكان
 مجلس العامة يشترع بان يرفع عريضة الى الملك تشتمل على اقتراحاته والملك
 يقرر تلك الشرائع . وفي مدة حكم هنري الرابع وهنري الخامس أصبح
 تقرير العرائض بما فيها من الاقتراحات وجمعها قوانين أمراً نظامياً وذلك
 قبل ان صار مجلس العامة يوافق على قانون الضرائب وتقرر ان الملك لا يغير
 شيئاً في العرائض أو الاقتراحات (والآن تدعى لوائح) التي يجمعها قوانين .
 وهكذا كانت قوة مجلس العامة عظيمة وذلك لان حاجات المملكة الضرورية
 لا يحصل عليها الملك مالم يوافق على الشرع الذي يشترعه نواب الامة . وقد
 خطا مجلس العامة خطوة أخرى الى الامام اذ تقرر ان المال يطلب من نواب
 الامة أولاً أي ان اللوائح المالية لا تنشأ الا في مجلس العامة

ودللت الحال على هذا المنوال حتى سنة ١٤٣٠ لمهد قصور هنري
 السادس . وفي تلك السنة تنقح قانون الانتخاب ولم يحق لاحد ان ينتخب
 الا اذا كان ربع ملكه السنوي لا يتقص عن أربعين شلناً (جنيهين) وهو
 الملك الذي كان في تلك الايام يساوي ملكاً لا يتقص ريعه عن ٣٠ جنيهاً
 في هذه الايام . وهكذا بعد سنة ١٤٣٠ لم يبق البارلنت مؤلفاً من نواب
 الامة كما كان قبلاً ولم يبق « الحكم الذاتي » جارياً في مجراه . فان مجلس
 العامة لم يؤلف الا من ذوي الاملاك ولم يعد نائباً الا عن ذوي الاملاك
 لانه بعد وقت قصير من قانون سنة ١٤٣٠ صدر امر بان كل الاعضاء

التائين عن الولايات يكونون في رتبة أعلى من ربتهم السابقة وأملاكم
يجب أن تكون ضمن الولاية التي ينوبون عنها . وأما عن المتخين في الحواضر
قلما يعرف ولم يكن لنواب الحواضر شأن مهم في البارلنت في المصور
الوسطى . وأما رتب الشرف فلم تبق دليلاً على الوطنية منذ ريكارد الثاني .
وحرب الوردتين لاشتها تقريباً . ولهذا كان طبيعياً أن يحكم الملوك حكماً
مطلقاً في نهاية القرن الخامس عشر أي حين كان تحت أمرتهم وزارة غير
مسؤولة تشد أزهم وحين كان البارلنت ضعيفاً وغير نائب عن الأمة
نيابة فامة

١٠ - الكنيسة

أما عن الكنيسة فليس ما يقال الا قليلاً وأهمه أن بدعة اللولاردين التي
ابتدعها وبكليف تلاشت على الأكثر باحراق المنادين بها لا بتسفيه آرائهم .
ومع أن كنيسة انكلترا كانت متشبثة جداً بتعاليم الكنيسة الرومانية
الكاثوليكية فقد كرهت تداخل البابا الدائم بأمرها واستثقت ضرائبها
واستاءت لالغائه بعض القوانين الاكليريكية كقانون انتخاب الاساقفة
الذي يحصر حق تعيينهم بالملك) وقانون محاكمة الاكليروس على الجرائم
الماسة بالملك انظر فصل ٦ نبذة ١٦) وقد قاسى الاكليروس كثيراً من
ضغط الاشراف اذ كانوا عالة عليهم

١١ - اجمال

ارتقت اسرة لانكستر الى العرش برضاء البارلنت التام وحكمت

بمعارضته . وقد كان للملكها مجلس وزراء قوي جداً بقي برهة يعينه البارلمنت وحصل على ثقة الملك والشعب معا . أما مجلس العامة الذي ناب عن الامة فكان بيده زمامها . ولكن بعض الاحوال جعلت نهاية لهذا الاتفاق في الاحكام بين الملك والشعب

أما الاشراف فقد انقسموا بعضهم على بعض وخسروا قوتهم وحماستهم الوطنية ومجلس العامة جعل أصيق نيابة وذلك بتغيير قانون الانتخاب سنة ١٤٣٠ وقصر حق الانتخاب على الذين يملكون مساحة معينة من الارض . وكان آخر ملوك لانكستر قاصراً مدة طويلة وضعيفا كل حياته ،

ومجلس الوزراء الذي لم يعد البارلمنت (الاصيق نيابة) يتولى تأليفه ويتسيطر عليه كان قابضاً على زمام الحكم ولكنه لم يحكم جيداً وبعد ذلك نشبت حرب الوردتين بسبب تحاسد الاشراف وتباغضهم فاغتم الدوق اف يورك الفرصة وأثبت انه أحق بالتاج من حيث انه متسلسل من أكبر أبناء أدورد الثالث ونال ثقة اكثريه الشعب الذي ظن انه يجب أن يحكم بقوة بأس وحزم وعزم . فحكمهم الدوق أف يورك بقوة ولكن بعنف وقساوة وخسروا شيئاً فشيئاً «حكمهم الذاتي»

أما البارلمنت فأصبح أقل أهمية وكان الملك ومجلس وزرائه الشكل وفي الكل . والامة التي منذ بدئها وفي أثناء تقلبات الزمان عليها حكمت نفسها بنفسها أولاً بقيادة ملكية ثم بقيادة الاشراف ثم بقيادة البارلمنت - هذه الامة تناسلت ماضيها وصارت تبني ان تنطرح عند قدمي أي ملك قوي

يتصر في الحروب ويساعده الحظ على ان يثبت قريانه من أسرة بلا تجت
وقد قلبت الاحوال على الهيئة الاجتماعية الانكليزية وعلى الافكار
الانكليزية قلبا لم يصاقب الدستور ولا الكنييسة بل كان تمهيدا لتقلبات عظمى
مهمة أثارت أوروبا كلها في مابعد وافضت الى نظام جديد

الفصل الثامن

سلطة آل تيودور (١٤٨٥ - ١٦٠٣)

١ - حكم هنري السابع (١٤٨٥ - ١٥٠٩)

حفظ التاج لهنري السابع وذريته من بعده . وبما انه كان لانكستري
الدم كانت تزعم حكمة ثورات المتحيزين لبيت « يورك » . ولم يكن
ممتازاً بشيء في شخصيته ولا كان حكمه ذا فائدة لدارس تاريخ الدستور .
ولم يكن في ذلك الزمان قوة سياسية غير قوة الملك . فكانت طبقة الاشراف
لا تتجاوز الاربعين شريعاً . وبقي العامة نحو قرن في خبلهم . وأما فئة
التجار فكانت مملوءة حياة وقد انجحها بالاكثر اكتشاف أميركا واختراع
الحك أي الابرة المغنطيسية التي يستدل بها البحارة على الجهات في عرض
البحر . ومع ذلك لم يكونوا لذلك المهة قد اعبأوا بالسياسة

٢ - الاحسانات

كان هنري السابع دائماً في حاجة الى المال وكانت بعض البارلمانات

نضن عليه بها. ولكي يجتلب النزاع مع مجلسي الخاصة والعامة (اللوردات والصوم) بطأ الى طريقة استنبطها قبله ادورد الرابع ونبذها ريتارد الثالث وهي انه أرسل رسلا من قبله لكي يسمطوا له مبالغ كبرى من التجار وغيرهم من الاغنياء . ففي بدء الامر لبوا طلبه من غير مقاومة وكانت المطالبات تعتبر الاختيارية لا اجبارية ولذلك دعت « احسانات » . ولكن بما انه كان يستحيل على أي شخص ان يرفض طلباً ملكياً لم تكن تلك الاحسانات بالحقيقة الا ضريبة غير شرعية لانها غير مسوغة . وكذلك أعيدت بعض الضرائب الاقطاعية أيضاً فهاج الشعب بسببها مرة أو مرتين

٣ - « ديوان النجوم »

ولما لم تعد الوزارة مقيدة بالبارلمنت (المجلس النيابي) صارت تتقوى وهو يضعف الى ان اصبحت ذات شأن كبير لمهد هنري السابع . فانه جدّد فيها قوى القضاء التي أوشكت تفنى فكانت الوزارة تلتئم في قاعة في وستمنستر مزينة برايات أو نحوها مرسوم عليها نجوم ولذلك كانت تدعى « ديوان النجوم » . ولم يكن هذا الديوان قائماً بنفسه بل بالاحرى كان « لجنة قضائية مختارة من الوزارة » وكان في بدء أمره ينظر في القضايا المدنية التي كانت الى ذلك المهد تنظر في المهردارية . وبعد ذلك جعل ينظر أيضاً في القضايا الجنائية . وبما أنه لم يشتمل على محكمة للمحلفين كانت أحكامه على الغالب مجحفة وظالمة وبالتالي كان عقبة في سبيل « الحكم الذاتي » أي حكم الامة نفسها بنفسها

٤ - هنري الثامن والبارلنت

ارتقى هنري الثامن الى العرش في سنة ١٥٠٩ و كان حديث السن ومتعلما وقريباً للناس وأظهر للملأ أنه يحكم الامة حسب رغبتها وقد جارى البارلنت جيداً لان البارلنت نفسه كان يفعل حسب هواه . فالحقيقة اذاً أنه كان يحكم حسب رغبته الشخصية . وقد أنشأ عدداً عديداً من الشرفاء لكي يملأ المقامات الشريفة التي فرغت بسبب حروب الوردتين . وبالطبع لا يمكن هؤلاء الذين جعلهم شرفاء ان يمارضوه في أمر من الامور . فجلس العموم الغير تام النياية لم يكن بالحقيقة في الغالب الا نائباً عن الملك لانه ووكلاءه كانوا ذوي التأثير في الانتخابات حتى كان الذين يسميهم الملك ينتخبون ويحدد انتخابهم . وبين سنتي ١٥٢٣ و ١٥٢٩ لم يلتئم بارلنت واحد البتة

٥ - هنري الثامن والضرائب

منذ العصور الاولى كان جمع النقود من الامة الحامل الاهم على نهوضها للمحافظة على حكم نفسها بنفسها . والبارلنت الاول لعهد هنري المذكور . خوله حق جباية نوع من الرسوم يدعى « تونتيج (١) أندبوندتيج (٢) مدة الحياة » لكي يسد منه حاجياته . ثم انهمك الملك بحرب لمساعدة الامبراطور كارلوس الخامس ضد فرنسيس الاول ملك فرنسا وفي أعمال عسكرية في سكوتلاندا . وفي سنة ١٥٢٣ أرسل مهرداره الكردينال واسلي الي مجلس العموم ليطالب

(١) تونتيج ضريبة تؤخذ على بضائع المشحونة في السفن على حساب الطن

(٢) بوندتيج ضريبة تؤخذ على البضائع على حساب الرطل (بوند)

٨٠٠ ألف جنيه بصفة كونها ضريبة على الاراضي والبضاعة . وبما انه لم يسبق لهذا الطلب مثيل وكانت القيمة المطلوبة باهظة جداً رفضه مجلس العموم بالرغم من فصاحة ولسلي في بيان فائدة الحرب ومجد النصر . رضوا في أول الامر ان يدفعوا بعض المطلوب ولكنهم خافوا ان يصبح ذلك عادة فيضطروا الى دفعه كله . وقد أرغم هنري رعاياه مرتين — الأولى سنة ١٥٢٢ والثانية سنة ١٥٤٤ — ان يقرضوه قروضاً مضمناً بايائهم بالايقاء . وبلص الامة باحسانات اجبارية في عدة أحوال . وفي سنة ١٥٢٥ طلب قرضاً فعارضه الشعب شاهراً السلاح ضده فعدل عن طلبه . ولم يعد للبارلمنت عزيمة على تجديد المقاومة التي بواسطتها احرز « اللانحة الكبرى » بل ارتخت قواه حتى انه في سنتي ١٥٢٩ و ١٥٤٤ وافق على سنن تعفي الملك من وفاء الاموال التي اقترضها أو يقترضها في المستقبل . وهكذا كان هنري الثامن في نهاية حكمه يجبي الاموال من الشعب حسب ارادته الشخصية وظهر ان الرعايا لم يعبأوا البتة في أن يتدخلوا بأمر ضرب الضرائب لكيلا يستبد به الملك وحده بل ليكون الشعب نفسه ضارب الضرائب على نفسه

٦ - هنري الثامن والتشريع

اذا لم تعبأ الامة في أمر الضرائب لكي تجبي الاموال من نفسها بنفسها فليس من العجب أن تكون أقل أعباء في تولي الاشتراع لنفسها . فقد اضطر هنري البارلمنت على تقرير هذا الامر وهو أن الاقتراحات التي يقترحها الملك ومجلسه الخاص يجب أن تعد سنناً نافذة الا اذا كانت محرمة

من طبعها وان ابي ملك في الرابعة والعشرين يحق له أن يلغي أي سنة سنت منذ عهد ارتقائه . فترى أنه بهذه الطريقة لم يتنازل البارلمنت عن الامتيازات التي ربحها في الماضي فقط بل أنه وضع في يدي الملك قوة لم تكن له من قبل

٧ - هنري الثامن والقضاء

تعاظمت جداً فاعلية « ديوان النجوم » - وهو المجلس الخاص الملتمس لأجل القضاء (١) حتى فاقت سائر دواوين القضاء لعهد حكم هنري الثامن . ولأنه لم يشتمل على مجلس للمحلفين يمكننا أن نقول ان الامة لم تتول القضاء لنفسها في أيام حكمه . وبما ان « ديوان النجوم » كان أهلاً للوظيفة التي نقلدها فقد نيطت به أشغال وفيرة

وكثير من الاعمال التي كانت حينئذ تعد جائرة عندها هنري الثامن جرائم (كجرائم التمرد على الملك . راجع فصل ٧ نبذة ٧) يعاقب مرتكبوها عقابات قاسية . ثم اتسعت دائرة التذويب هذا حتى تجاوزت الحدود التي وضعها لها ادورد الثالث (فصل ٧ نبذة ٧) فامتدت الى حرية الافكار

(١) ان مدعي في صفحة ١٠٤ (فصل ٧ نبذة ٨) وفي صفحة ١١١ (فصل ٨ نبذة ٣) « مجلس الوزارة » اخرى به أن يسمى « المجلس الخاص » لانه وان كان عمله يشبه عمل الوزارة في كثير من الامور وأعضاؤه يلقبون وزراء لم يكن نفس الوزارة الحالية بالذات بل كان أساسها لاهوي اشتقت منه وأنه تحول اليها كما سترى في الفصل الحادي عشر

وكانت المنظمات في هذا الديوان كما في سائر الدواوين تنفذ الى حد ان
تساعد الملك ان يحكم حسب مشيئته

٨ - هنري الثامن والكنيسة

طراً على الكنيسة لعهد هنري الثامن تغير عظيم وكان الملك العامل
الوحيد في هذا التغير . وقد علمت ان الكنيسة كانت فرعاً من كنيسة
رومية الكاثوليكية العظمى منذ عهد اوغستين وتيودورأف ترسوس (فصل ١
نبذة ١٩) وبناء عليه كانت دائماً تعترف بسيادة البابا الروحية عليها من غير
اعتراض مع انها جاهدت مراراً في أن تكف يده عن استلاب السيطرة
على جميع المهام الاكليريكية من يدالقوة المدنية فلم تنجح دائماً ولكن
اخفاقها في هذا الجهاد لم يكن في زمن من الازمان أوضح منه في بدء القرن
السادس عشر اذ كان البابا يحاول أن يلغي القوانين التي تحظر عليه التدخل
في أمر الكنيسة . وقد جرت العادة ان الاكليروس المرتكبين ذنوباً
مدنية يعفون من العقاب المدني . ولذلك أصبحت الامة أكثر استياء من البابا
واتباعه منها في ماسبق .

وفي خلال ذلك سنة ١٥١٧ جاهر مارتين لوتر في انكار سلطة البابا
وتنفيد كثير من العقائد التي كان عموم المسيحيين في القرون الوسطى يسلمون
بها . وحذا حذوه جانب عظيم من أهل جبرانيا حتى عمت هذه الحركة كلها
أوروبا فاشتهت من بعض الوجوه الحركة التي أتاها ويلكاف والولارديون

ولكنها كانت أشد وإدوم . ففي انكلترا كان السواد الاعظم من الناس متقاعدين عن تسفيه تعاليم الكنيسة الرومانية الكاثوليكية ولكن ولاهم البابا كان متزعزعا جداً .

وفي تلك الفرصة خاصم هنري الثامن البابا . باوسبب ذلك انه مل عشرة زوجته للملكة كاترين آرغون فالتمس من البابا طلاقها لانه كان المرجع الأعلى في المسائل الزوجية وجعل السبب في ذلك انها كانت ارملة أخيه وبالتالي يكون زواجه منها غير شرعي . على ان البابا رفض التماسه وجرى بينهما تناقش طويل افضى الى اصرار كل على بغيته الملك اصر على الطلاق والبابا اصر على عدمه . ولما مل هنري تلك المناقشة العقيمة ترك كاترين وتزوج « حنه بولين » فأمره البابا ان يسترد كاترين أو يحرمه فعصي الملك أمره . وفي سنة ١٥٣٤ انتهى هذا الخلاف بطرح نير السيادة الباباويه وبمناذاة البارلنت والمجمع الاكليريكي بالملك رئيساً لكنيسة انكلترا الرسمية . ومنذ ذلك الحين لم تعد الكنيسة في انكلترا تابعة للكنيسة الرومانية الكاثوليكية . كان الملك والشعب في هذه المسألة يداً واحدة فما يعمله الملك كان لمصلحة الامة

والثام البارلنت الذي نادى بالسلطة الملكية على الكنيسة في سنة ١٥٢٩ ولم ينحل حتى سنة ١٥٣٦ . وقد كان شغله الاساسي تقرير القوانين اللازمة لتنفيذ التغييرات التي طرأت على النظام الاكليريكي والامتيازات التي كانت للاكليروس فقدت كلها تقريباً . وفي سنة ١٥٣٦ انحلت الرهبانات الصغرى

وفي سنة ١٥٤٠ انحلت الكبرى أيضاً وأخذت أملاكها كلها الملك . ولكن مع ان الكنيسة الانكليزية (الرسمية) أصبحت كنيسة بروتستانية بقيت محتفظة على كثير من تعاليم الكنيسة الرومانية التي انفصلت عنها

٩ - حكم ادورد السادس (١٥٤٧ - ١٥٥٣)

ابتدأ حكم ادورد السادس ابتداءً حسناً . فكان الملك صبيّاً والحكومة في يد الوصي « صومرست » والدوق « اف نورثمبرلند » فحاول هذان ان يستردا « الحكم الذاتي » الذي فقدته الأمة . وبواسطة نفوذهما طرح البارلمنت كل نير وضعه هنري الثامن على عنق الامة وألغى القانون الذي كان يخول الملك حق وضع النظمات للبارلمنت . ولما انتهت وصاية « صومرست » ولم تعد له يد في الحكم سنة ١٥٥٢ أعيد ثانية كل ما ألغى من التذويب بذنوب التمرد (راجع فصل ٧ نبذة ٧) ولكن كان يقتضي لاثبات التهمة على كل متمرد شاهدان عدلان يحلفان بصحة تهمة . وعاد الملك يدعي كل ما كان لسلفه من الحقوق بالرغم من انكار البارلمنت اياها عليه . ولذلك لم يتمتع الحكم الذاتي انتعاشاً حقيقياً وان كانت بعض الأمور توهم انتعاشه

وكان حينئذ ان الكنيسة الانكليزية التي طرحت نير السلطة البابوية نبذت أيضاً ما بقي عندها من تعاليم الكنيسة البروتستانية وفي الوقت نفسه دبت روح الميل الى المبدأ التجاري في صدور ذوي الاملاك بغية توفير المكاسب فزادوا المراعي على المزارع وبهذه الطريقة

استغنوا عن جانب عظيم من الزراع . فهذان التغييران الاجتماعي والديني
أفضيا الى هياج بعض المقاطعات سنة ١٥٤٩ ولكنها أخضعت في الحال
١٠ - ماري ابنة هنري الثامن من كلارين آراغون

وقد خلف ادورد السادس أخته ماري ابنة هنري الثامن لزوجته الأولى
الملكة كلارين آراغون فحكمت من سنة ١٥٥٣ - ١٥٥٨ . ففي هذه
السين الحس كان الحكم مطلقاً وقواعده وقتية (ديكتاتوريات) . وبما
ان الملكة كانت كاثوليكية المعتقد أعادت جميع تعاليم الكنيسة الرومانية
الكاثوليكية وأجرتها واضطهدت جميع الذين لم يحدوا البروتستانتية وكان
مجلس العامة متصباً ضد ذلك الحكم الملكي ومتبرداً عليه بأشد من تعصبه
وتمرده تحت حكم هنري الثامن فاجتهدت الملكة في ان تؤثر على الانتخابات
بنية ان تناف فاعلية « الحكم الذاتي »

١١ - اليبابات والكنيسة

ولما ارتقت الى العرش اليبابات ابنة هنري الثامن لزوجته الثانية
« حنه بولين » سنة ١٥٥٨ استهلت حكمها بتقضى كل ما فعلته أختها من
الافعال الاكثريكية لانها كانت بروتستانية المعتقد . فأعادت الى الكنيسة
كتاب الصلاة البروتستانتية الذي قرره ادورد السادس وبواسطة « قانون
السيادة » (أي سيادة الملك على الكنيسة) أثبتت سنة ١٥٥٩ مبدأ الرئاسة
الملكية على كنيسة انكلترا ونبتت كل تشريع أجنبي في جميع المسائل
الروحية كما في المسائل الزمنية وأوجبت على كل اكثريكي ذي وظيفة في

البلاد ان تقسم بالحفاظة على ذلك المبدأ

وبواسطة «قانون التوحيد» (١) سنة ١٥٥٩ كان على كل الاكليروس ان يمارسوا الصلوات والطقوس التي قررها ادورد السادس والا عوقبوا بالسجن . وكان على كل افراد الامة ان يحضروا الصلاة في كنائسهم الا اذا كان للمتغيب عذر مقبول فيدفع غرامة فقط . وفي سنة ١٥٦٣ دونت بنود «كنيسة انكلترا» (٢) الثلاثة عشر . وفي سنة ١٥٧١ قررها البارلمنت وأوجب على الاكليروس الاحتفاظ بها

١٢ - البيورتان (٢)

كانت البروتستانية حينئذ قلم مكنت جذورها في انكلترا . نعم ان الشعب كان متباطئاً في نبذ العقائد الكاثوليكية ولكن الجانب الاعظم منه كان قد اعتنق التعاليم البروتستانية وأصبح هذا المذهب مؤيداً راسخاً . ولكن منذ عهد ادورد السادس كان حزبان بين البروتستانت - حزب كالحزب اللوثري في الخارج آثر أن يجري على شبه الطقوس الكاثوليكية في كنيسة

(١) وهو القانون الذي رتب بين الصلوات وتدوينها في كتاب خاص يتداوله الشعب وبتوحيد العقائد وطقس العبادة

(٢) وتسمى أيضاً « الكنيسة الانجلبكانية » أو « الكنيسة الاسقفية » ويراد بها الكنيسة الرسمية التي تحت سيطرة الحكومة

(٣) البيورتان معناه المظهرون وهم أهل الحزب الذي تتبع تعاليم كلص قبيحة كل الطقوس الكاثوليكية وجعل العادة بسيطة جداً . « والبيورتانية » اسم مذهب الحزب

انكلترا وهو على ماتري « الحزب الانجليكاني » (١) وحزب آخر كتابع
كلفن في الخارج فضلو ان يلغوا الطقوس ويحوا كل اثر كاثوليكي من
المبادء. وهو ما يدعى « الحزب البيروتاني »

ولا يخفى ان نفي البروتستانت الذي جرى له عهد حكم ماري وامتزاجهم
مع المصلحين (الريفورمر) الاجانب وسعا المجال الذي انفسح للاصلاح
الانجليزي . فالإصابات مع انها بروتستانية بمحة كانت من الحزب الانجليكاني
والكنيسة البروتستانية في انجلند بنيت على اساس « الانجليكانية » مع ان
سوادا عظيما من اكبر رجالها كانوا « بيوريتان » ومعظم الاساقفة أصبحوا
في الآخر بيوريتان (مطهرين) متمسكين بالبيوريتانية اكثر من الیصابات

وقد حسبت الملكة ان « البيوريتانية » يجب أن تقاوم وتلاشي
كالكنيسة . وفي تلك الايام أيام الحكم المطلق الوقتي (الديكتاتوري) كان
كل ما يدور في خلد الملكة يأتي الى حيز الفعل

« وقانون التوحيد » نفذ جيدا ضد أعداء الیصابات الكاثوليك
و « البيوريتان » لان نبذ هؤلاء « لكتاب الصلاة » الرسمي تزايد سنة بعد
سنة حتى انهم اخيرا رفضوا بتاتا أن يقيموا عبادتهم بموجبه وآثروا أن يقاسوا
العقاب لكسرهم القانون

(١) والانجليكان هم أهل الحزب الذي اسبع تعاليم لوثيوس . والانجليكانية
اسم المذهب . وسترى في مايلي ان هذين الحزبين كانا يتعاقبان في بعض الامور

أما في سكوثلاندا - حيث تم الإصلاح بين الشعب كما ستعلم - فقد نبذ النظام العظيم للرتب الاكليريكية (الاساقفة والقسوس والشماسة) وقام مقامه مبدأ المساواة بين الاكليروس وهو الذي يدعى «النظام البرسبيترى» (١) وكثيرون من البيوريتان في انكلترا أضافوا الاعتقاد «بالمبدأ البرسبيترى» الى كرههم «لكتاب الصلاة» وبالضرورة تركوا كنيسة انكلترا المقيدة بالسلطة الدينية المحلية التي انشأت لمهد حكم تيودور ترسوس وخرجت من تحت سلطة البابا.

وأولئك البيوريتان الذين تركوا «كنيسة انكلترا» (أي الكنيسة الرسمية) يدعون «اللامتحدين» (٢) (نكونفورمست) وكانت الیصابات تعاقبهم أيضاً كمخالفين للشريعة بالرغم من أن بعض وزرائها حاولوا أن يقنعوها بأن تتسامح معهم. وأما العامة فكانوا في عواطفهم بيوريتان. وقد ظنت الملكة ان الكنيسة الانجليكانية بمعتقداتها بعيدة عن الكنيسة الكاثوليكية بقدر ما يجب على الكنيسة البروتستانتية أن تكون بعيدة عنها أيضاً. وكان العامة يحمدون الله على ان لهم حاكمة بروتستانتية وانهم لا يضطرون الى التذمر والتشكي من كون حاكمهم من «البيوريتان»

١٣ - اللجنة العليا

على ان الخلاف الذي وقع بين الانجليكانين «والبيوريتان» توتر

(١) ويسمى أيضاً «النظام المشيخي» وهو ان يتولى سياسة الكنيسة شيوخ يذهبهم اساء الطائفة فيقومون مقام الاكليروس

(٢) اللامتحدون الذين لم يوافقوا على «قانون التوحيد» ولا شاؤا العمل بموجبه

جداً . أولئك مستعززون بسلطة آل تيودور وهؤلاء مستقوون بمجلس العامة .
 واذ كانت الملكة اليصابات مستنصرة برئيس الاساقفة « هوت جيفت »
 الانجليكاني الكبير والهدو والدودلليوريثانية ألفت سنة ١٥٨٣ لجنة من ٤٤ شخصاً
 بينهم ١٢ اسقفاً . وقد انتخبت منهم ثلاثة أعضاء عاملين . وغاية هذه اللجنة
 ان تبحث عن آراء الافراد الدينية وعما يمارسونه من أصناف العبادة
 وان تتولى أمر تخليفهم على ان يعترفوا بالسلطة الملكية الدينية ويتبنوا « قانون
 التوحيد » (بنده ١١) وان ترغم الاكليروس على ان يلبوا عدداً عديداً من
 الاقتراحات المؤسسة على الشريعة القانونية (الدينية) التي لم تكن قبلاً معروفة
 في دستور انكلترا . فهذه اللجنة كانت تدعى « اللجنة العليا »

فهايتين الآتين « ديوان النجوم » و « اللجنة العليا » اللتين تولت
 ادارتهما اليصابات الوارثة الحكم المطلق من اسرتها والمعتقدة باخلاص
 ان الكاثلكة والبيوريتانية كلتيهما غير قوميتين - ابتغت ان تلاشي ذينك
 المعتقدين مادام مجلس العامة خاضعاً للارادة الملكية

في سنة ١٥٩٠ خطت البيوريتانية خطوة الى الامام . فبعض
 « اللامتحدين » صمموا على انشاء كنائس على المثال البرسييتيري وانكروا
 السلطة الملكية على الدين . وقد حوكم الكارزون بهذا التعليم لدى
 « محكمة النجوم » وحكم عليهم بالنفي ولكنهم اطلقوا مكفولين وحينئذ
 تقدمت سلطة الملكة والانجليكانية خطوة الى الامام

وفي سنة ١٥٩٣ صدر أمر عال تقضي على « اللامتحدين » الذين

فوق السادسة عشرة عمراً بالسجن وبالنفي اذا قاوموا . واذا عادوا بلا اذن حكم عليهم حكم اللصوص . وأما أولئك « اللامتحدون » الذين ليسوا من البرسيثيريين فعادوا منذ ذلك الحين يدعون « مستقلين » لانهم لم يقولوا فقط ان الاكليروس متساوون بل قالوا أيضاً ان لكل مجمع للمسيحيين ان يدبر مصالحه حسب هواه

١٤ - ماري ستوارت والخلافة

ان مسألة « من يخلف اليبابات في عرش انكلترا » امتزجت مع كثير من المسائل الدينية والسياسية التي كانت مواضيع للخلاف في ذلك العهد . طلب كثيرون يد اليبابات فلم ينلها أحد فتقدمت في الايام من غير أن يكون لها ولد يخلفها . ولذلك كان لوراثة العرش مدعيتان وهما ماري ستوارت ملكة سكوتلاندا وهي بنت أخ هنري الثامن الكبرى واللايدي كاترين جراي ابنة ابن أخيه الاصغر . على ان الاولوية كانت لماري ستوارت ولا يخفى على القارئ الكريم ان تقليد الحكم للملك ما كان . من حقوق البارلمنت . والبارلمنت قرر لعهد هنري المذكور ان تكون الخلافة على العرش الانكليزي لابن أخيه الاصغر . وعليه كانت اللايدي كاترين جراي الورث الشرعي للعرش . ولكنها كانت بروتستانية المذهب فبذل الكاثوليك جهدهم في جعل الاولوية لماري ستوارت لانها كانت كاثوليكية فظنوا ان الكشلكة تمتاز بها في انكلترا وتقوم لها قائمة اذا صارت ملكة . وبالطبع لم تشأ اليبابات خلافة ماري ستوارت (لانها كاثوليكية) ولا

خلافة اللايدي كاترين لانها تزوجت زواجاً اساءها وجرت بينهما مشاجرة شخصية لذلك .

وفي سنة ١٥٧١ كان قد صدر قرار بان البارلمنت يستطيع في كل حين ان ينظم مسألة الخلافة بموجب قانون . وبهذه الوسيلة تخلصت اليصابات من تنفيذ رغبة أيها في مسألة حصر الخلافة بالفرع الذي تسلسلت منه اللايدي كاترين جراي . وفي خلال ذلك قضت الظروف في سكوتلاندا على ماري ستوارت ان تطلب الوصاية على قريبتها في انجلترا فسجنها اليصابات فأصبحت بعد ذلك الحين موضوع الدسائس الكاثوليكية . وفي سنة ١٥٨٧ اعدمت ماري ستوارت بدعوى انها من ذوي الدسائس

بعد ذلك نامت مسألة الخلافة ولم تعد تقوم للكاثوليك قائمة والبروتستانت والانجليكان واليويريتان كلهم كانوا شاكرين وحامدين الله على انه لا مطمع لحاكم كاثوليكي في انكلترا

١٥ - اليصابات والدستور

علينا أن نتكلم كثيراً عن الكنيسة في وصف تاريخ القرن السادس عشر لان ذلك الزمن كان عهد تقلبات دينية واكليريكية . وكل الحركات السياسية كانت ذات علاقة بهذه التقلبات . ولكن لا يخفى عليك ان موضوع هذا الكتاب ارتقاء الدستور والنظم التي يحكم بها الشعب الانكليزي نفسه واما سائر المواضيع الاخرى فتذكر عرضاً بقدر ما يقتضيها المقام اذا كيف كان الدستور وسائر النظمات امهد الملكة اليصابات ؟

كانت القوة الملكية أقوى من « الحكم الذاتي » ولكن بما ان الحاكم كان امرأة كانت هذه القوة الملكية في أيدي وزرائها . وكان هؤلاء الوزراء مقتدرين ومن يباؤون كثيراً بمصلحة الامة فضلاً عن اهتمامهم في تعظيم الملكة وابهاجها

اما القضاء فجرى على حاله السيئ التي وقع فيها ل عهد هنري الثاني . وكان « ديوان النجوم » يتولى كل اشغال القضاء تقريباً واصبحت المحاكمة في محكمة الحلقيين بلا فائدة مع ان هذه المحكمة لم تلغ بتاتاً . وعليه توقفت فاعلية قانون العامة وقام مقامها الحكم العرفي الذي لم يكن يعمل به الا في مدة الثورة . ولكن اليصابات كانت تعمل به وان لم يكن هناك ثورة

واما من حيث التشريع فقد استمرت الملكة تقترح ما تشاء وان كان ذلك ضد القانون . واما من حيث الضرائب فلم تزد اليصابات عليها شيئاً مع انها في بعض الاحوال كانت تعقد قروضاً .

لم يكن مجلس اللوردات ذا قوة في المملكة لان أكثر اللوردات كانوا أجداء وقد فرقتهم الانشغالات الدينية .

اما مجلس العامة فقد أخذ يتحسس ولم يعد شيئاً صغيراً او ضعيفاً كما كان في الجيل السابق . ومع انه كان بالجملة راضياً عن اليصابات باعتبار انها بروتستانت وعن وزرائها باعتبار انهم بروتستانت وغيورون على الوطن فقد اخذ ان ينتبه الى فكرة « الحكم الذاتي » التي كانت قد تنوسيت . وفي احوال كثيرة قاوم الملكة

رأينا كيف ان السكوتلانديين جاهدوا ليطرحوا عنهم السيطرة
 الانكليزية التي وضعها عليهم ادورد الاول . وكيف انهم نجحوا بجهاذهم
 تحت حكم دوبرت بروس وخلفائه من أسرته . وقد قلنا أيضاً في مامضى
 ان الاقطاع كان في سكوتلاندا أقوى وأقوى منه في انكلترا وان البارلمنت
 السكوتلاندي لم يكبد يكون بالحقيقة نائباً عن الامة وكانت صفة الملك ذات
 أهمية عظيمة لانه اذا كان على العرش ملك ضعيف تجاذب الشرفاء بعضهم
 بعضاً الى أسفل بما لهم من قوى النظام الاقطاعي المتفاوتة وجعلت الامة
 تقاسي مظالم الاستبداد لما فقدته من مزايا « الحكم الذاتي » بينما يكون
 الاشراف يتخاصمون . ذلك ما حدث فعلاً في نهاية القرن الرابع عشر .
 جعلت سلالة بروس تعرض في سنة ١٣٧١ وجعل يرتقي الى العرش مكانها
 ملوك بيت ستوارت . فمن جهة لم تكن عندهم الكفاءة التامة للحكم ومن
 جهة أخرى كان النبلاء يخاصمون ولذلك كانت البلاد شاقية . وأخيراً استوى
 على العرش ملك صالح يدعى جايمس (أو يعقوب) الاول فحكم من سنة
 ١٤٠٦ - ١٤٣٧ وكان مقتدرآ الى حد ان استرد القوة والنظام وحكماً الى
 حد ان اقر بمحاسن « الحكم الذاتي » الانكليزي وتأثيره أصبح البارلمان
 السكوتلاندي نائباً عن ذوي الاملاك الصغار فضلاً عن الكبار ولكن
 لا الملك ولا الشعب كان في طوفهم ان يتغلبوا على اللوردات الاقطاعيين .
 ولما قتل جايمس تمدى النبلاء في خصامهم . وكان تأثيرهم سائداً في البرلمان

حتى ان العادة التي جرت في سنة ١٢٩٧ وهي ان لجنة مؤلفة من الولايات الثلاث يدعى أعضائها « لوردات المواد » أو « اللوردات المشترعين » تمد المشروع وتقرره قبل ان يقدم الى مجلس التشريع - هذه العادة لم تلغ . وفي أثناء ذلك استمر عداء سكوتلاندا لانكلترا وكان في بعض الاحوال يفضي الى النزاع ولكنه لم يفض ولا مرة الى الحرب على انه حدث بعد ذلك حادث حسن أنبأ بتحسين الاحوال . ذلك ان جايكس الرابع ملك سكوتلاندا تزوج مرغريت شقيقة هنري الثامن فاتحد بيتاودوروستوارت ولكن هذا الاتحاد لم يأل الى السلام سريعاً

ثم قتل جايكس الرابع في فولدن ومات جايكس الخامس الخامس مكسوراً بائساً . واتصال ماري برنسي انكلترا وسكوتلاندا جلب الحزن على القطرين وأفضى الى اعدامها . على ان الاصلاح بدا في تاريخ سكوتلاندا الحديث وحدث في انكلترا في أول الامر حركة سياسية ابتدأت بالملك وفي سكوتلاندا حركة دينية ابتدأت بالشعب واصطفت البروتستانية بصبغة البيوريتانية وكانت الكنيسة المصلحة برسبترية في تنظيمها . والملكة والبارلنت تصرفا تصرف المقاوم للكنيسة والشعب . ولكن الاهالي صحواء من غفلة الاجيال الماضية ولم يعودوا ينامون وبعد مدة انضم اليهم الشرفاء وعقب الجهاد عادت البرسبترية سنة ١٥٩٢

وكان جايكس السادس ابن ماري ستوارت بروتستانيا انجليكانيا يكره البيوريتان وعليه لم يكن الملك والشعب يداً واحدة ولم يكن للامة وسيلة

لتقيم عنها نواباً في البارلمنت . وأما القضاء فكان في بدء الامر ناقصاً وعلى
المبدأ الاقطاعي . وفي سنة ١٥٣٢ قبض مجلس الامة بيده على زمام القضاء
الذي يمارسه في انكلترا البارلمانت والمجلس الخاص وكان هذا المجمع يشمل
على ١٥ قاضياً وكان ينظر في المسائل المدنية وأما مجلس المحلفين فلم يوجد

١٧- ايرلندا

ولما ارتقى هنري السابع الى العرش اصبح مركز انكلترا في ايرلندا
اكثر تداعياً منه حين مات ادورد الاول . فأنحصرت سلطة انكلترا في
«البابل» (مقاطعات «دوبلن» و«دروغدا» و«وكسفورد» و«ووترفولد»
و«كورك») والنبلاء الذين استولوا على بقية البلاد تحت حكم هنري الثاني كانوا قد
اصبحوا من «السلت» وهنري السابع حاول ان يوسع دائرة سلطته
ويقويها بحاسنة الارلنديين فعزل لورداً ايرلندياً قائداً واتخذ «شرعية بوين»
التي كان اهم ما فيها : — (١) ان كل السن التي سنت في انكلترا حتى ذلك
العهد يجب ان تسري في «البابل» . (٢) ان لا يلتزم بارلمانت ايرلندي من
غير اذن ملك انكلترا ومجلسه الخاص . على ان هذه السياسة المختلطة لم تكن
حسنة فكانت «البابل» صغيرة جدا وحدودها تقلصت بدل ان تتسع
وهنري الثامن حاول ان يتجه نهج تقوية الحكم الانكليزي فنجح
في نشره على كل البلاد ودعا نفسه ملكاً لا لورداً كما فعل ملوك انجلترا
السالفين . واضطر الارلنديين ان يسلموا بسيادة الملك على الدين الامر الذي
لم يكونوا ايا به . على ان الشعب لم ينبذ التعاليم الكاثوليكية . وهكذا

استطاع هنري الثامن ان يؤيد سلطته الدينية بالارهاب
والذي جعل المسألة سيئة هو تأييد اليبابات المذهب الانجليكاني
سنة ١٥٦٠ وهكذا اصبحت كنيسة الحزب الاصفر كنيسة الامة كلها .
وقد شبت ثورة عظيمة فاحتدمت عند موت اليبابات .

وفي بدء القرن السابع عشر كان الحال يختلف عنه في بدء القرن
الرابع عشر فان الانكليز كانوا يحكمون كل ايرلندا بواسطة الدستور الذي كان
نافذا جيدا في انكلترا . ولكن الفرق في العنصر والدين بقي واضحا فان
الارلنديين امتنعوا عن الثورات لانهم كانوا يخافون السيف

١٨ - اجمال

في القرن السادس عشر وافى الاصلاح وحدث تغييرات عظمى في
الامبراطورية البريطانية . وهنري الثامن عضده بالبواغث السياسية وساعد
الامة مع انه كان يحكم حسب هواه . وفي بحر ذلك القرن انقسم
البروتستان الى قسمين : الانجليكان والبيوريتان وكانوا معتصمين
بعضهم ضد بعض وكان السواد الاعظم من الاشراف مع الملكة منحازين
الى الانجليكان وكان العامة مع البيوريتان - هذا الغالب . حينئذ استيقظت
الفئة الثالثة من الشعب وشرعت تستلم زمام القيادة . على ان حكم آل تيودور
المطلق اوقف فاعلية الدستور وصار يجب ان يتمتن تأثير الدستور نأية قبل
ان يعمل به . وكان تأثير الملكة على الوزراء الاقوياء يستخدم في جانب
البروتستانية فلم يشعر حينئذ بالحاجة الى « الحكم الذاتي » كما يجب

الفصل التاسع

ظلم آل ستورت (١٦٠٣ - ١٦٨٥)

١ - جيمس الاول (١٦٠٣ - ١٦٢٥)

لما ماتت الیصابات نادت الوزارة في الحال بجيمس السادس الاسكوتلاندي ابن ماري ستورت ملكا على انكلترا. لم يكن له حينئذ حق شرعي بالعرش لان ممثلي بيت « سفولك » مازالوا لذلك المهدأ حياء ولهذا قدّر هنري الثامن أن يكون العرش لهذا البيت . ولكن الاهالي كانوا يودون أن يقبلوا جيمس فالتأم البارلمنت في الجال واعترف به ملكا ولولا ذلك لعد مغتصباً . وكان ارتقاؤه صالحاً من وجه مهم فلبس تاجه القديم الاسكوتلاندي وتاجه الجديد الانكليزي . وهكذا كان أول مرة لبريطانيا العظمي وارلندا ملك واحد

٢ - حق الملوك الالهي

الشعب والبارلمنت عضدا جيمس ولذلك كان له لقب « الملك الانكليزي » بتمام معناه . وعلى أثر ارتقاؤه الى العرش جعل يدعي ان هذا اللقب قد منحه إياه الله وانه لا البارلمنت ولا الشعب يرفعانه أو يحطانه وحاول أن يثبت دعواه بطرق مختلفة . وزعم ان الملك لا يكون ملكا مالم يكن خلواً من كل مسؤولية وان وظيفة البارلمنت أن تؤيد الاحكام الملكية وليس لها

ان شقص منها شيئاً في حال من الاحوال

وسترى قريباً ان هذا الامر كان فكراً جديداً في تاريخ الدستور الانكليزي . نعم انه لم يكن قبلاً اقتراحاً مطروحاً للنظر ولكنه كان معمولاً به نحو قرن . فلوك يورك وتيودور حكموا حسب مشيقتهم وان لم ينكروا ولا تجاسروا أن ينكروا ان حق الحكم مختص بالشعب الذي يمثله البارلمنت

وكان جايمس الاول مولماً بدراسة اللاهوت والتحدث فيه . فاقنع نفسه ان حق آل تيودور بالحكم صواب وان مبدأ « الحكم الذاتي » خطأ لان الملوك وزراء الله المختارون . وما المجالس النيابية (البارلمنت) الا آلة تفعل رغبتهم . فهذا المذهب سرّ الحزب الانجليكاني في كنيسة انجلترا وكانوا يعلمون ويعظون به عن منابرهم

وفي هذا الفصل بيان لكيف ان جايمس الاول وخلفاءه من اسرته عملوا بحسب مبدئهم هذا وماذا كانت النتيجة

٣ - جايمس الاول والبارلمنت

كان البارلمنت الاول الذي عقده جايمس الاول مجعماً يختلف جداً عن المجامع التي خضعت لحكم هنري الثامن المطلق (الدكتاتوري) فكانت الاكثرية فيه من حزب البيوريتان لا الحزب الانجليكاني . وكان القول بان « الحكم حق إلهي للملك » سخافة وبطلاناً عند جميع « البيوريتان » سواء كانوا من اتباع كنيسة انكلترا او من « غير المتحدين » وقد اشتمل البارلمنت على عدد من المحامين فكروا كل وقتهم لدراسة قوانين الممالك

الآخري وتأكدت لهم أخيراً أحقية «الحكم الذاتي» أي أن حكم الأمة حق للأمة نفسها لا للملك، ولا يخفى أن تأكيد ذلك يفضي من غير بد إلى الخلاف بين البارلمنت والملك وفي الحال حصل الخلاف . فجلس الصامه نشر منشوراً رسمياً يدعى «صورة الاعتذار والارضاء» (فورم اف ابوليجي اندساتيسفكشن) أيد ثلاثة أمور خارجة عن أحقية الملك الإلهية بالحكم :

١ - للبارلمنت الحق الشرعي بأن يلتزم مستقلاً عن إرادة الملك

٢ - للبارلمنت ديوان للتسجيل

٣ - للبارلمنت الديوان الأعلى في البلاد

فهذه الأمور الناطقة «بأن الأمة هي الحكومة أو مصدر القوة الأول» كانت قاعدة لسياسة البارلمنت في مدة حكم جايمس الأول ومحاربة لمذهب «أن الملك مصدر القوة الأساسي» وهو المذهب الذي لم يكل جايمس عن ادعائه والمناداة به وقد عضده فيه بعض الأكليروس وذوو النفوذ

عقد جايمس أربعة بارلمانات . فأولها الذي دام من سنة ١٦٠٤

إلى ١٦١١ تشكى من «ديوان اللجنة العليا» ومن ادعاءات الملك لقوة القوانين . (انظر فصل ٨ بندي ١٣ و٦) فضلاً عن أنه نشر «صورة الاعتذار والارضاء» وبحث في بعض المسائل الخاصة بالضرائب . على أن جايمس أزال أسباب الشكوى الأولى ووعد أن يسترد ادعائه التي كانت آراء القضاة ضدها . وبعد ذلك لم يلتزم البارلمنت مدة ثلاث سنين

البارلمنت الثاني الذي انعقد من أبريل الى يونيو (نيسان - حزيران) ستة ١٦١٤ كان شديد المقاومة للملك حتى انه انحل في شهرين وسجن أربعة من أعضائه . وخلت بعد ذلك مدة ست سنين من البارلمنت حكم فيها جايمس غير مسأول متوهماً انه ذو حق إلهي بالحكم

البارلمنت الثالث من سنة ١٦٢٠ - ١٦٢٢ التأم بعزم أشد من كل بارلمنت قبله وبعده ليسترد « الحكم الذاتي » الذي فقد . وقد شغل نفسه بالاكثير في مخاصمة بعض الوزراء الذين لم يرض عن سلوكهم وأخصهم اللورد باكون المهردار وكان يناقشهم الحساب ويقاضيهام امام مجلس اللوردات . وسكت عن مقاومة سياسة الملك الخارجية التي كان منهاها محالقة أسبانيا وسائر الدول الكاثوليكية في أوروبا مؤيداً إياها بزواج تشارلس البرنس أف ويلس من ابنة ملك أسبانيا . وقد زعم الملك ان السياسة الخارجية مسألة خصوصية له حق إلهي وأهلية لتوليها وان البحث في أمرها خارج عن حق البارلمنت وفوق طوقه

حينئذ اتحد مجلس العامة على الاحتجاج بأن امتيازات البارلمنت واشتراعاته حق شرعي . وان للبارلمنت حقاً بأن يبحث في أي موضوع يختص بواردات الامة وله الحرية المطلقة في المناقشة . وان على الملك أن يستعلم عن تصرف الاعضاء من الاعضاء أنفسهم في البارلمنت بمجملته لامن فئة ثالثة . فهذا الاحتجاج الذي لم يكن الا اثباتاً لمبدأ « الحكم الذاتي » الانكليزي ساء الملك جداً حتى انه مزقه من سجل مجلس العموم

وحل البارلنت وسجن بعض أعضائه

البارلنت الرابع سنة ١٦٢٤ لم يخاصم جايمس سبما لانه أغفل مشروع « الزواج بابتة ملك أسبانيا » وكان يود أن يشار عليه في مسائل السياسة الخارجية

٤ - جايمس الاول والضرائب

اما المعركة الشديدة التي جرت بين « حق الملك الالهي » و« حقوق البارلنت الشرعية » فقد جرت في مسألة الضرائب . يذكر القارئ الكريم انه في نهاية القرن الرابع عشر حصل البارلنت على الحق بأن يكون مسؤولا عن الضرائب وان يعين مقدار المال الذي يجب أن تنفقه الحكومة . على أن هذه الحقوق قد نسيتها البارلمانات التي استسلمت لحكم آل تيودور المطلق وجايمس الاول تجاهلها تجاهلا نظاميا . كان مسرفا جدا وحاجته الى الاموال الجأته أن يستعيد الضرائب الاقطاعية ويجري على قواعد محرمة في اغتصاب الاموال

وكانت الرسوم الجمركية لذلك حين أهم الضرائب الرئيسية . فجعل جايمس يجيبها من غير رضا البارلنت كما فعل ادورد الثالث . ولما تشكى البارلنت من استبداده هذا واحتج بحقوقه القانونية ادعى الملك أن الرسوم الجمركية غلة التجارة الخارجية . ولأنه كان ذا حق الهي أن يسوس جميع المصالح الخارجية خلوا من كل مسؤولية لم يكن للبارلنت شأن في جباية تلك الرسوم وفي سنة ١٦٠٦ وضعت رسوم جمركية على البضائع الراجعة فأثي أحد

التجار «جون بايتس» أن يدفع ما عليه منها ما لم يوافق البرلمان على جبايتها
فمرض الملك أمره على الشرع وأخذ حكماً ضده

وفي سنة ١٦٠٨ نشر كتاب تعريفه الرسوم الجمركية (كوسم تاريف)
مشتتاً على جدول الرسوم التجارية بأمر الملك وحده وكانت مخالفتها تعد
ذنبا ضد الملك

وفي سنة ١٦١٠ احتج مجلس العموم احتجاجاً هيوياً على جميع الضرائب
التي لم يأذن بها البرلمان ولكن مجلس اللوردات لم يعاونه في احتجاجه فلم
يقع الاحتجاج بين يدي الملك

وفي المدينتين الطويلتين بين البرلمان الأول والثاني وبين الثاني والثالث
جبي جايمس الأموال بالطرق غير المحللة كالتقروض والاحسان . ومع أن
الامة رأّت الخطر لم تدفعه . ومع أنها كانت تؤيد الحكم الذاتي لم تجرأ على
مناهضة استبداد الملك وظلمه الذي تفاقم في نحو قرن ونصف وكان يساعده
المجلس الخاص وأهل الشرع الملكيون

٥ - القضاء

كان القضاء كالضرائب تحت وطأة العسف والظلم . لم يضمن قاض البقاء
في منصبه إذا لم يقض حسب مصلحة الملك ورغبته . وهذا التداخل الملكي
عرقل القضاء برهة طويلة ثم بلغ أنصاه حتى أفضى أخيراً إلى الفناء وظيفته
رئيس القضاة سنة ١٦١٤ لانه رفض أن يوقف عمل المحاكم الشرعية التي
للعامّة حسب رغبة الملك . وبهذا العمل بلغ جايمس إلى آخر حدود مذهبه

وابان بكل جلاء ماذا كان رأيه في القضاء وكيف عمل بحسبه ولذلك لم تشأ
الامة منه الا بانه يعد نفسه فوق القانون

وع

٦ - الكنيسة

وكان مشرب جايس مضادا « للبيوريتان » وقد ارتقى الى العرش
الانكليزي كارها البرسبتيرية التي تركها في سكوتلاندا. وكانت « البيوريتانية »
روح الحكم في « مجلس العامة » حتى في الكنيسة الرسمية ذلك لانها لا تقضى
حما بعدم توحيد الصلوات وتعيينها. وبواسطة السياسة الاكليريكية وضع
جايس نفسه في مقابل القوة الدينية المعظمى كما أنه بسياسته المدنية وضع نفسه
تلقاء مركز السياسة الرئيسي . ولكي يدعم سيطرته المطلقة عرض فكرة
دينية بشأن حق الحكم الالهى لكي يلاشي « البيوريتانية » فشجع الاساقفة
الانجليكانين على أن يؤيدوا اشتقاق وظيفتهم بالتسلسل غير المنقطع من
الرسل وأنهم بهذه الصفة اصبحوا ذوي حق الهى أن يدعوا احتكار الكنيسة
الرسمية الروحية والوظيفة الدينية وأن يدخلوا توحيد الصلوات الى الامتيازات
إذا اقتضت الحال ذلك

واذ كان جايس فى طريقه الى لندن لكي يرتقى الى العرش قدم اليه
عدد من الاكليروس البيوريتان « العريضة الالفية » يتوسلون فيها اليه أن
يأمر بالاصلاح الاكليريكي ولا سيما في جعل طقس العبادة بروتستانتيا لاني جعل

البرسبتيرية (١) مكان الابسكوباسية (٢) فقبل الملك العريضة وعقد مجسماً في ديوان همتون ولما بحث المجمع في المسألة ظهرت الانجليكانية فائزة في المناقشة فسجن عشرة من الاكليروس الذين رفعوا العريضة ورفض الموضوع بمجملته وحينئذ أوجب العمل بقانون « التوحيد » (تعيين طقس العبادة) وهكذا لم يكده حكم جايمس الاول ينتهي حتى كانت العداوة اللدودة قد اشتدت بين حقوق الملك المنزلة والاكليريكية من جهة وبين مبدأ « الحكم الذاتي » وعاطفة الامة الدينية من جهة أخرى . وكان في طوق جايمس أن يقول ما كان يقوله لويس الرابع حيناً بعد آخر : « أنا الملكة »

٧ - كارلوس الاول (تشارل) (١٦٢٥ - ١٦٤٩)

كان كارلوس الاول مبيناً لآييه من بعض وجوه وفائقاً عليه من وجوه أخرى . فكان أقل طيشاً واصراراً على رأيه واخلص في التدين على الارجح . ولكن سياسته كانت كسياسة آييه ورأيه كرايه في الحق الالهي الذي للملك والاساقفة وقد كرمه مثله مبدأ « الحكم الذاتي » . والامة التي مد صولجانه فوقها كانت تتشبث بالحكم الذاتي وباليووريتانية عاما بعد عام . وكانت تنكر « الحق الالهي » على كل نظام أو قانون غير « الكتاب المقدس »

(١) البرسبتيرية الحكومة أو السلطة الدينية التي في ايدي قسوس

(٢) الابسكوباسية الحكومة أو السلطة الدينية التي في ايدي الاساقفة

وفي هذه الاحوال لم يكن كارلوس الاول على وفاق مع البارلنت فالبارلنت الاول (يونيو - أغسطس ١٦٢٥) منح الملك دخلا أقل مما أراد فأثارا له يجب أن يصلح الشرائع قبل أن يعطى مطالبه المالية. ففضب كارلوس لتلك وحل البارلنت

والبارلنت الثاني (فبراير - يونيو ١٦٢٦) رضي أن يقدم للملك مطالبه المالية بصفة رسوم وعوائد وضريبة مملوكات. ولكنه أعاد اشتراط الاصلاح قبل جباية الضرائب. وحينئذ قام مجلس العامة يحاكم الدوق بوكينهام أحد الوزراء الذي كان يشارك كارلوس في التنفيذ كما كان يشارك أباه وكان سيئ السمعة. وكل ما كان البارلنت يستطيعه من السيطرة على المجلس الخاص هو أن يحاكم أعضائه لانه لم يعد يرشحهم منذ حكم هنري السادس كما يذكر القاري وبالطبع كانت محاكمة الوزراء أعضاء المجلس الخاص غائظة لكارلوس جداً ولذلك حل البارلنت قبل أن تجبي الضرائب

ومع ان الملك كان صفر اليدين كان يتبني محاربة أسبانيا وفرنسا فلجأ الى الوسائل غير القانونية كالاستبداد في ضرب الرسوم وجباية العوائد وجمع الاحسانات والاقتراض بالقوة من كل محكوم عليه بالسجن من أهل العلم والآداب وذوي المقامات العالية واكره عامة الشعب للتجند في البحرية. فعصى خمسة ووقعوا تحت العقاب. وبحسب الحق الذي تخوله اللائحة الكبرى للشعب الانكليزي (فصل ٤ نبذة ٨) سألو ديوان الملك « لماذا

جردوا من حريتهم « فاجابهم ضابط من الضباط انهم سجنوا بأمر الملك
الخصوصي

٨ - « عريضة الحق »

سبجت الامة بسبب هذا العسف وشعرت بالحاجة الشديدة الى جهاد
عظيم للمحافظة على الحقين الاساسيين اللذين نص عليهما في اللائحة الكبرى -
(١) لا تنجي ضريبة (ما عدا الاعانات القطاعية الثلاثة فصل ٢

نبذة ٤) الا باذن المجلس الكبير الذي ينوب عن الملك تمام النيابة .
(٢) لا يجوز أن تختلس حرية أحد الشخصية (أي لا يحكم عليه بالسجن)
الا بموجب حكم يصدره أقرانه أو بحسب حكم مسند الى شريعة البلاد
البارلمنت الثالث (١٦٢٨ - ١٦٢٩) افتتحه الملك بخطاب شديد الالهجة .
على أن البارلمنت استهل عمله بتأييد حقوق الامة السياسية بموجب كتابة
قانونية وطلب الى الملك أن يوافق عليها . وبعد تفاوض المجلسين - اللوردات
والعامة - تقررت « عريضة الحق » بالصيغة النهائية . وفي يونيو سنة ١٦٢٨
قبلها الملك . في أول الامر تطل وأخير لم ير مناصا من قبولها بلا شروط .
وقد انحصرت في أربعة أمور

١ - لا تنجي ضريبة الا برضاء البارلمنت

٢ - لا يسجن رجل الا بموجب محاكمة مجلس المحققين له وبحسب شرائع البلاد

٣ - لا جنود ولا بحريون يرغمون على خدمة أشخاص خصوصيين

٤ - لا يحاكم أحد في مدة الـ لم يحسب الاحكام العرفية - أي غير الاحكام النظامية

كذا « كانت عريضة الحق » مساومة جديدة بين الملك والشعب على الحق كما كانت اللائحة الكبرى قبلها وكانت تليها بالاهمية . ولما رأى البارلمنت أنه قد استرد « الحكم الذاتي » الذي كان قد فقدته اذن بجباية الضرائب التي كان قد حظر جبايتها . في تلك الايام كان بوكنهايم قد قتل فامل البارلمنت أن يتمتع بالطمأنينة ولكن خاب ما أمل لان مشكلة جديدة نشأت على الامر . لم يذكر في « عريضة الحق » عن الرسوم الجركية انها تختلف بشئ عن الضرائب الاخرى ولكن الملك بقي يجبي من التجار « رسوم الاطنان والارطال » (ملونج اند بوندنج) (انظر وجه ١١٢) حسب عادته غير مكترث برضاء البارلمنت فانكر عليه البارلمنت ذلك ولكن الملك أعادهم نص الحكم الصادر في قضية « بايتس » (انظر نبذة ٤ من هذا الفصل) . على أن البارلمنت رأى أنه ما دامت الرسوم الجركية تجبي تحت أمره الملك المطلقة فلا تكون الامة فارضة الضريبة على نفسها جرياً على مبدأ « الحكم الذاتي » . واذا لم يستطع الثقة بعدالة كارلوس أصدر قراراً خلاصته ان جباية « الرسوم على الاطنان والارطال » من محمولات السفن من غير رضى البارلمنت بعد ذنباً عظيماً وان كل تاجر يرضى بدفع أي رسم يقرره البارلمنت بعد عدوا لبلاده . لذلك حل الملك البارلمنت في الحال

٩ - (١٦١٩ - ١٦٤٠)

مر احدى عشر سنة لم ينعقد فيها بارلمنت واحدفكان الملك يحدد بعض الشرائع التي تستلزمها الاحوال وكان « ديوان النجوم » الديوان التشريعي

الحقيقي . وقد تعددت حينذاك العقابات القاسية المسوفة ، وهكذا بالرغم من « عريضة الحق » لم يكن للامة « الحكم الذاتي الحقيقي »
١٠ - الضرائب - « أموال السفن »

في تلك السنين زود كارلوس نفسه بالنقود مزدرياً الشريعة ومجدداً بعض الرسوم المسوفة (مثل سكوتيج - أنظر فصل ٣ نبذة ٧) . وفي سنة ١٦٣٤ كان الملك تأثراً لمحاربة هولاندا الثائرة العاصية وقد حمل على ذلك تقرير قائده « نوي » فأمر كل إسلكة من اسلك البلاد أن تعد عدداً معلوماً من السفن لتأليف أسطول . على أنه لم تكن ولا مدينة غير لندن تستطيع ان تعد السفن المطلوبة ولذلك اضطرت سائر المدن أن تدفع نقوداً بقيمتها . وهذا ما كان الملك يري اليه من طلب السفن أي أن يجبي الاموال التي ينبغيها بالرغم من منع « عريضة الحق » ذلك . صادف بعض المقاومات ولكنها لم تكن ذات تأثير

وفي سنتي ١٦٣٥ و ١٦٣٦ جيت « أموال السفن » ثانية من المدن البرية فضلاً عن الاسلك البحرية . ولا يخفى أن ما هو ظاهر من لزوم الاسطول البحري للمملكة مهد السبيل لجباية ضريبة قانونية كل عام . وفي سنة ١٦٣٧ ظهر بطل مدافع عن الامة وهو « جون همدن » أحد سادة مقاطعة بوكينهام فانه أبى أن يدفع ما عليه من الضريبة بدعوى انها ضريبة غير قانونية وطرح هذه المسألة :- « أحق في أي حال من الاحوال أن تضرب ضريبة « أموال السفن » على بلد بري مهما اشتدت الازمة » . فنظر القضاة في

المسألة في ديوان المالية . واحتج وكيل همبدن أولا بقوله انه توجد وسيلتان شرعيتان لتجهيز المملكة بالقوة اللازمة للدفاع وهما الجندية وعطايا البارلمنت وحينئذ أثبتوا عدم قانونية الضرائب التي لم يأذن بها البارلمنت من القرارات الصادرة من عهد وليم الظافر الى حين « عريضة الحق » . ولكن وكيل الملك من الجهة الاخرى استشهد بحادثة أو حادثتين وأقام ضد القرارات القانونية كلها مبدأ ستوارت في « الملكية المطلقة » اي أن الملك هو الشريعة . وبعد أن مضى على تلك المناقشة نحو ٦ أشهر قررت الاكثرية (بزيادة اثنين فقط) دعوى الملك وقضي بان تجب « أموال السفن » ولكن البلاد تبهت حينذاك الى هذا الظلم وكان جمهورهم منعطفاً الى « همبدن »

١١ - البارلمنت الرابع لعهد كارلوس الاول

انعقد هذا البارلمنت من أبريل الى مايو سنة ١٦٤٠ ولم يكن في بدء أمره أهلاً لان يؤيد نفسه تمام التأيد ويثبت حقه . طلب الملك اثنتي عشرة إعانة تدفع في بحر ثلاثة اعوام فاشترط مجلس العامة للبية هذا الطلب أن يعكس « حكم قضية همبدن » وأن يعترف بعدم قانونية « أموال السفن » فلم يتنازل أحد الجانبين عن طلبه فانحل البارلمنت

١٢ - البارلمنت الطويل العهد

أصبح الآن النقيض الى الحكم الملكي المطلق مستحيلاً ولذلك انعقد بارلمنت في نوفمبر سنة ١٦٤٠ . اشتهر هذا البارلمنت وكان يدعى دائماً « البارلمنت الطويل العهد » لانه دام ١٢ سنة من غير ان ينحل ولا مرة .

وبواسطة أعماله المتواصلة استعاد « الحكم الذاتي » ثانية للامة . ولكن هذه الاستعادة كلفت ثمنًا غاليًا جدًا أي حياة ملك (كارلوس الاول) وقضت بتغيير تام للنسق الحكم

كان هذا البارلمنت مؤلفًا من رجال غيورين على الوطن أبوا ان يغيروا في النظامات تغييرات أشد وطأة مما هو ضروري ولكنهم صمموا على أن يقطعوا شأفة الاستبداد الذي ساد نحو أربعين سنة

شرع البارلمنت يعمل أعماله في الحال وكان أفضلها في اجتماعه الاول الذي دام نحو عشرة اشهر . ولما كان سوء الاحكام في السنين السابقة ناجمًا عن توقيف عمل البارلمنت رفعت الى الملك لائحة تقضي بأن تكون مدة كل بارلمنت ثلاث سنين والمدة بين بارلمنت وآخر لا تزيد على ثلاث سنين أيضًا وأرغم على الموافقة عليها . وقد اتى البارلمنت الطويل العمر « أموال السفن » ونقض الحكم الصادر ضد همبدن . والغيت كل الضرائب التي لم يأذن بها البارلمنت وثبت للبارلمنت دون الملك « الحق الالهي » في وضع الضرائب .

على أن أعظم ماعمله هذا البارلمنت إلغاء القضاء من « ديوان النجوم » و « ديوان اللجنة العليا » وكل ما بقي من القضاء في يد المجلس الخاص امتحان السجناء . على ان السجناء كلهم كان لهم الحق بان يلتمسوا بموجب الشريعة سبب فقدم الحرية . وقد حوكم عدة وزراء . منهم على ما يظن اللورد سترافورد حاكم ايرلندا بالنيابة عن الملك . وهو المشهور باستبداده

١٣ - الاحتجاج النيف

حينذاك كان البارلمنت يعمل عمله كأنه شخص واحد يمثل الامة .
ولكن بعد ذلك ظن بعض أعضائه ان مافعله البارلمنت حتى ذلك الحين
لتأييد الحكم الذاتي أصبح كافياً وجعلوا ينعطفون الى الملك ويظهرون
استياءهم من أي مشروع جديد يفض من امتيازاته

تقرر في سنة ١٦٤١ أمران : - الاول ان لا يمتد أجل البارلمنت ولا
ينحل الا برضى الملك . والثاني عزل الاساقفة عن كراسيهم في البارلمنت .
فهذان الامران زادا شعور هذا الحزب المحافظ نحو الملك . ولكن بما انه
كان متراحياً فالحزب الآخر المتقدم في البارلمنت عزم على ان يمنع الملك
منعاً باتاً عن العودة الى الاستهانة بالقوانين والشرائع

وفي الصيف سنة ١٦٤١ برح الملك الى سكوتلاندا وتفاوض مع الجيش
المقيم هناك فارتاب البارلمنت بأمره وظن ان غرضه من مفاوضته ان يستعين
به في مكيدة ضد البارلمنت . وفي نوفمبر سنة ١٦٤١ كان بين يدي مجلس
العامة لائحة بسطت فيها حالة الملكة واشتملت على احتجاج شديد الالهجة
وكان مضمونها بيان أعمال كارلوس الاول منذ استيلائه الى ذلك الحين لكي
يتبرر عمل البارلمنت المناقض لأعمال الملك ولكي يتأيّد اعتقاد الامة الاسقفي
خوفاً من عودة البابوية لا خوفاً من الانجليكانية ولكي تطلب زيادة الاحتياطات
للمحافظة على « الحكم الذاتي » وخصوصاً على سيطرة البارلمنت على المجلس
الخاص وبعد مناقشة طويلة قبلت كل هذه الاقتراحات وتقررت وطبعت ونشرت

١٤ - القبض على الأعضاء الخمسة والجندي

وغني عن البيان ان كارلوس غضب غضباً شديداً من ذلك « الاحتجاج العنيف » وعزرا الى زعماء مقدميه جريمة التمرد . لم يكن من أساس للتهمة ولذلك كانت غير قانونية . وبناء عليه لم يشأ المتهمون ان يسلموا أنفسهم فجاء الملك بنفسه الى مجلس العموم بقوة عسكرية بنية ان يقبض على خمسة أعضاء منهم ولكن كان الأعضاء غائبين فاحقق في مساءه .

على ان مجلس العامة اعتبر ان الملك أعلن بفعله هذا الحرب ضد حريتهم ومن ثم كانوا يتوقعون امكان شيوع الحرب الاهلية . واذ خامرهم الريب بقيادة الملك للمصادر العسكرية اقترحوا في فبراير سنة ١٦٤٢ هذا الاقتراح وهو ان قواد الجنديية يجب ان يعينهم مجلس العموم فرفض الملك هذا الاقتراح وعليه ثبت الحرب

١٥ - الحرب الاهلية (١٦٤٢ - ١٦٤٩)

استمرت الحرب الهائلة بين الملك كارلوس الاول والبارلمنت من اغسطس سنة ١٦٤٢ حينما رفع الملك علمه الملكي في نوتينغهام حتى يناير سنة ١٦٤٩ حين قطع رأسه (تذلل على تفاصيل هذه الحرب في كتب التاريخ الانكليزي فليس من الضر وري أن نفضلها هنا) . ففي بحر هذه السنين الست كانت حركة الامة حربية تقريباً . والبارلمنت « الطويل العر » مع أنه كان موجوداً حينئذ لم يعمل عملاً يستحق الذكر سوى أنه كان يقوت جيشه العظيم . المحافظ كان حينئذ مظاهراً للملك

في بدء الحرب فازت جنود الملك ولكنها لم تكن مدربة جيداً ولا مقودة قيادة حسنة فسلمت بعدئذ لجيش البارلمنت، وبعد عدة مواقع دموية هائلة وقع الملك أسيراً سنة ١٦٤٧. فاصبح الجنود المنتصرون الذين يقودهم «أوليفر كروم ول» حكام البلاد الحقيقيين. فتغطرسوا واستهانوا بالبارلمنت. وفي ديسمبر سنة ١٦٤٨ عزل الكولونل «بريد» الجانب الأكبر من أعضاء مجلس العامة ولم يدع إلا نحو ٥٠ عضواً فقط ضعفاء الارادة. حينئذ حوكم كارلوس الاول وحكم عليه بالاعدام باعتبار انه صاحب قن ودسائس ضد الشريعة وحرية البلاد. وقد نفذ الحكم

١٦ - كارلوس الاول والكنيسة

في مدة حكم كارلوس اشتد الخلاف بين البيوريتانية والانجليكانية لان هذه أصبحت بنفوذ الملك بعيدة عن البروتستانية. وقد تجارى معاً المذهبان الخاضعان «بحق الملك الالهي» و«حق الاساقفة الالهي» أيضاً وكان الذين يناقضون أحدهما يناقضون الآخر. وكانت الامة تخاف أن تفقد البروتستانية كما تخاف أن تفقد «الحكم الذاتي»

كان «لود» مستشار الملك الاكليريكي اذ كان رئيس اساقفة كنتربري من ١٦٣٣ - ١٦٤١ وكانت الانجليكانية مستقوية به ومتغطرة فحأكه «البارلمنت الطويل العمر» وحكم عليه بالاعدام سنة ١٦٤٥. وفي هذا الوقت اعترف السواد الاعظم من البيوريتان وكل الانجليكانين بسلتهم بكنيسة انكلترا كما أصلحها ادورد السادس. على ان الانجليكانين

خافوا التقدم نحو استقلال البرسييتيرية والبيوريتان خافوا المسير الى جهة
الكثلكة

١٧- كروم ول والحماية

بعد اعدام كارلوس الاول استقرت السلطة في مجلس العامة وان
كانت بالحقيقة في يد الجيش . وفي سنة ١٦٤٩ انمحت الملكية وتلاشى
مجلس اللوردات واعلنت انكلترا مملكة يد العموم (كمون ولث)
فالبيوريتانية كانت ظافرة وفي ابان فوزها اختصمت مع الايسكوباسية
(فئة الاساقفة)

كانت البرسييتيرية مذهب كنيسة الحكومة ولا سيما في لندن وكان
البرسييتيريان متصلين بالملكية . ولكن الجنرال العظيم اوليفر كروم ول
كان « مستقلا » والمستقلون كانوا جمهوريين اكثر من البرسييتيريان .
واصبح كروم ول حينذاك الرجل المقدم في انكلترا وقائد جيش عظيم
ومدير سياسة البلاد الوقتي . وكانت سياسته في الخارج ناجحة حتى انه
جعل انكلترا قوة عظمى في اوروبا . وفي الداخلية دفعت سيطرته البلاد الى
ازمة . ففي سنة ١٦٥٣ انفى « البارلمنت الطويل العمر » اذا اصبح مؤلفاً من
الرجال الخاملين الضعفاء . والتأم مكانه نحو ١٢٠ عضواً في مجمع
سمي « بارلمنت باربون » ولكن بعد ستة أشهر حله كروم ول . وحينئذ
انتخب « حامياً » لمملكة انكلترا بموجب كتابة رسمية حفظت السلطة في
يد البارلمنت

ألف كروم ول بارلمانين باعتبار انه « حام » ولكنهما لم يلبثا طويلا لانه شعر ان قوته مستقلة عن سلطة البارلمنت وصادرة بالحقيقة عن الجنديّة وفي خلال ذلك كان كارلوس الثاني الذي فر من حقن وورستور حينما انتصر كروم ول نصرة عظمت سنة ١٦٥١ قد استرد بعض الاتباع وابتدأ وحزبه يدسون للدسائس ويكيدون المكاييد . ففاوضوا البابا مفاوضات خطيرة ووعدوا بالتساهل والتسامح للكاثوليك . وفي سنة ١٦٥٥ تعددت الحيل والدسائس حتى اذا خاف كروم ول ثورة عمومية قسم انكائرا الى ١١ مقاطعة وولى على كل منها حاكما . وقتا دعي « المايجور جنرال » . فهذا الاسلوب وان لم يسبق له مثيل نجح في الغاية التي انتهج لاجلها ولم تكن الامة وحدها تهاب الجيش بل كان كروم ول نفسه يهابه من بعض الوجوه . وفي سنة ١٦٥٧ تحوات الكتابة الرسمية التي بموجبها تولى كروم ول الحكم كأنه رئيس جمهورية الى عريضة ومشورة فقط وأصبح « حامي البلاد » ملكا بالفعل مطلق القوة في تسمية خلف له وذي حق بان يحلف يمين الولاء .

وربما كان حكم كروم ول أفضل حكم شاهده انكائرا حتى ذلك الحين لانه كان قويا راسخا وكان كروم ول نفسه رجلا غيورا على الوطن ذكي الثواء . ولكن قواعده وأساليبه كانت جديدة وكان اذا تولى السياسة أصبح « الحكم الذاتي » لغوا . وقد توفي سنة ١٦٥٨ في بان جهاده في العمل

انتهت الحماية (أي جعل البلاد تحت حماية حام لا ملك) بفقد كروم
ول وارثي الى العرش بعده ريكارد ابنه فانعكس الفعل حالا وبدأ نجاح
عاجل . وكانت الامة قد أصبحت مستاءة من الجيش كما استاءت من
كارلس الاول فعزل ريكارد كروم ول وعزم البارلمنت ان يقاوم الجيش
ويستدعي كارلس الثاني الى العرش على الشروط التي يضعها له . والسكوتلانديون
ساعدوا البارلمنت في مسعاه لانهم كانوا دائماً برسبيثيرين يؤثرون الملكية
على « الحماية » ويأبون نمط الحكم الكرومولي (نسبة الى كروم ول) .
مررت الحوادث بسرعة و« مونك » الذي كان يحكم سكوثلاندا
في مدة « الحماية » حول ولاءه عن الجيش الى البارلمنت والى كارلوس ستورت
المعزول فاستدعي الملك المنفي ليعود الى عرشه من غير ان يدري بهذا
الاستدعاء البارلمنت الذي كان يتباحث في الشروط التي ينبغي ان
يشترطها عليه .

وبعد ما أعلن كارلوس الثاني التسامح في كل الاديان قدم الى انكسارافي
مايو سنة ١٦٦٠ فاستقبلته الامة بكل ترحاب وتودد ومن غير شرط لانها
كانت الى ذلك الحين متأثرة ونائرة من جراء حكم كروم ول الامبراطوري
وواجدة على « الحماية »

١٩ - قعبرات في جزيرة المزارعة - دخولة

في ذلك العهد عاد البارلمنت من بعض الوجوه الى الدستور كما كان

سنة ١٧٤٢ فظهر أن عمل « الحماية » والحرب الاهلية قد انعكس ولكن الواقع ان الدستور لم يكسب فقد خطوة من خطواته الا في المسائل الدينية فاستمر جارياً نحو الكمال على الخطة التي رسمت له في « اللائحة الكبرى » (مفنا كارتا) وعلى مبدأ الارتقاء الاجتماعي

وفي سنة ١٦٦١ التأم برلمنت أعضاؤه ملكيو المشرب فاصدر قرارا عظيما يمس أمرين الاول « المزارعة » والثاني « الضرائب »

نعم أن النظام الاقطاعي قد تلاشى منذ قرون ولكن « المزارعة الاقطاعية » (أي أن يتولى زيد مزارع البارون فلان ويزرعها لحسابه ويدفع له كل عام خراجاً مالياً معيناً مقابل ذلك) بقيت كما كانت لعهد الفتح النور مندي لم يزل لذلك العهد يوجد بارونات وفرسان « وسوكن » (انظر فصل ٢ نبذة ٦) يمتلكون أراضي بطرق مختلفة . فالبارونات والفرسان كانوا يقدمون أجرة أرضهم خدمة عسكرية (جنوداً من رجالهم) أو أوالا بدل الخدمة وأما السوكن فكانوا يدفعون الأجرة مالا فقط . ولكن لما كان مبدأ تعلق الواحد على الآخر (كما هو الحال في الاقطاع) يتلاشى ويقوم مقامه الاستقلال والتنافس أو بالأحرى التنازع التجاري صارت الامة تشعر أن ما بقي من آثار الواجبات والفروض والجزآت الاقطاعية عبئاً ثقيلاً على عاتق الامة

لذلك التى برلمنت سنة ١٦٦١ كل أنواع المزارعة التي تكون اجرة الارض فيها خدمة عسكرية وجمل معظم الملاك يستملكون أراضيهم على

نسق امتلاك «السكن» أي ان يدفعوا اناوة مالية معينة. وعلى التمادي أصبحت تلك الااوة اسمية وبواسطة هذا التغير فقد الملك الجانب الاعظم من دخله لانه بانتفاء «جزية المزارعة العسكرية» انتفت كل الاعانات والااوات الاقطاعية. ولسد هذا النقص فرضت رسوم على بعض المصنوعات وأخصها البيرا التي استنبطت سنة ١٦٤٣ والمونك يتوارثون دخلها السنوي حتى أصبح دخل الملك يناهز مليون ومئتي الف ليره. وسميت هذه الرسوم «دخولة»

٢٠ - كارلوس الثاني والكنيسة

كانت سياسة هذا البارلنت الاكليزيكية متقهقرة. والملك كارلوس الثاني عزم على ان يلاشي البيوريتانية والبرسبيتيرية اللتين رآهما سائدين في انكلترا ويقيم مقامهما الانجليكانية. ولما كان البارلنت قد انقلب تمام الانقلاب على البيوريتانية فان الملك في غبرته بمقاومتها. وفي سنة ١٦٦١ صدر «قانون الاستراك» (كوردورايشن اكت) الذي يقضي على كل ذي منصب ان يشترك في «تناول العشاء الرباني» بحسب طقوس كنيسة انكلترا. ثم تلاه «قانون الامتحان» سنة ١٦٧٣ وكان يقصد به مبدئياً ان يحرم الروم الكاثوليك حقوق التوظيف فحصر كل المناصب العسكرية والملكية بأوائلئك الذين اشتركوا بالعشاء الرباني على الطقس الانجليكاني وبمدين الطاعة للسلطة الدينية التي للملك. وبالطبع حرم أيضاً من وظائف البروتستانت «اللاتحاديين» (نكوتفورمست) وفي سنة ١٦٧٨ نبذ الروم الكاثوليك من كلا مجلسي البارلنت. وفي سنة ١٦٦٢ تجدد أمر

اليصابات بشأن « التوحيد » كونه فورمتي وأضيفت إليه بعض اضافات زادت شدته

وفي سنة ١٦٦٤ صدر « قانون الاجتماع للعبادة » وفي سنة ١٦٦٥ « قانون الخمسة أميال » - الاول يحظر على كل من هو فوق الخامسة عشر من العمر أن يحضر اجتماعاً دينياً ضمن خمسة أميال من كل أبرشية أو مدينة (١) والثاني يحظر على كل رئيس ديني أن يعقد اجتماعاً دينياً ضمن هذه الدائرة أيضاً. وبهذين القانونين أصبحت الكنيسة الاسقفية تمنع وتمنع ككنيسة رومية وأما مبدأ حق الاساقفة المنزل أي الالهي فكان يثبت شيئاً فشيئاً للاساقفة. و« نظام كنيسة الاسترداد الانجليكانية » أظهر لاعضائها المخلصين أنهم ملائكة مرسلون من الله بسيف يلوح الى الجانبين ليقطع شأفة البابا وبين الفاسدين ودابر الشاردين عن الكنيسة الثائرين. ولذلك آثر نحو ٢٠٠٠ رجل من الاكليروس أن يقاسوا النفي من الكنيسة على أن يخضعوا « لقانون التوحيد » . والبيوريتان اللا متحدون الذين كانوا الى ذلك الحين يجدون ملجأ لهم في كنيسة انكثرا أصبحوا بعد الآن قوة عظمى في الحياة الانكليزية وجهدوا ضروبا في السياسة عظيمة.

(١) والفرض من هذين القانونين أن تمنع العبادة على غير نظام الكنيسة الاسقفية لان اتابعين لغير هذه الكنيسة الرسولية (كنيسة الحكومة) لا يجوز لهم أن يعقدوا اجتماعات دينية في المدن والابرشيات ولا يخفى انه خارج دائرة الخمس أميال يتعذر عليهم اقامة العبادة لو شاؤوا

يستدل على نجاح « الحكم الذاتي » مدة حكم كارلس الثاني بالرغم من استبداد الكنيسة وتأثير الملكية الوهمي من التشريع سنة ١٦٧٩ بشأن حرية كل فرد في الرعية . منذ القديم كان زج أي شخص في السجن لغير سبب موجب . بياناً للتقاليد الشرعية الانكليزية الاصلية وللشريعة العامة . فهذه الحماية من السجن الاستبدادي تأيدت وجملت قانوناً نظامياً في « اللائحة الكبرى » . ومن ثم صار يحق لكل شخص يقبض عليه بسبب جريمة موجبة ان يطلب من ديوان القضاء الملكي - وديوان القضاء - ان يقر بان يعطيه - مذكرة (هيباس كوربوس) معنونة باسم وكيل السجن وأمره اياد ان يأتي بالسجين الى الديوان لكي يحقق التهمة التي قبض عليه بسببها . كذا كان قانون مذكرة هيباس كوربوس حتى سنة ١٦٧٩ . فقد حفظ الحرية الشخصية الى ان شل يد الدستور حكم آل تيودور وبرهن من غير أدنى شك الاستبداد بسجن آل ستوارت من غير محاكمة . ولكن كانت فيه بعض عيوب

- ١ - كان لديوان القضاء (ويسمي ديوان الملك) وحده ان يصدر المذكرة وليس لقاض في أي محكمة أخرى أن يصدرها في مدة عملة الديوان
- ٢ - لم يخرج هذا كله يعة خارج اسكانرا (اي في سكوتلاندا الح)
- ٣ - لم يحدد لو كبل السجن الوقت اللازم للانيان بالسجين
- ٤ - قصر هذا القانون النظامي على الجنائيات فقط

واذ كان البارلمنت الاول بعد « الارتداد » الذي دام من سنة ١٦٦١ الى سنة ١٦٧٩ . تفيظاً من استبداد اللورد « كلارندون » « مبرد دار كارلوس الثاني

جاهد كثيراً في أن يتلافى تلك الميوب، وأخيراً في سنة ١٦٧٩ صدر قانون مذكرة هابياس كوربوس مضافاً إليه ما يأتي :-

١ - أي واحد من قضاة أي محكمة - المهردارية أو ديوان القضاء أو ديوان المالية أو الحاكم العمومية - له أن يصدر المذكرة في مدة عطلة ديوان القضاء كما في مدة التماسه

٢ - القانون يعمل به في المستعمرات كما في سائر المملكة

٣ - على وكيل السجن أن يأتي بالسجين إلى الديوان في برهة ٢٠ يوماً والاعوف

كذا تلوفيت الميوب الأولى الثلاثة من القانون القديم، ولم يوفق هذا التشريع على السجن لأجل التهم المدنية حتى سنة ١٨١٦ حينما اشتملتها مواد قانون سنة ١٦٧٩

وهكذا يعد الشعب الانكليزي نفسه مديناً لفضل برلمنت ١٦٧٩ الملكي غير اليورباني لأنه أصلح وأيد قانون الحرية الشخصية أهم الإصلاح ومنتهى التأييد

٢٢ - اجمال

كان آل تيودور حكاماً مطلقين وآل ستورت ادعوا الحق الالهي ليكونوا ظلماً مستبدين. واذ ازداد استبداد الملكية تحمست الأمة للمقاومة والدفاع وكان الحزب السائد في البلاد الذي ورث الانجليكانية عن اليبابات وبالغ فيها يعضد الملكية. واذ ادعى هذا الحزب لنفسه الكهنوت المخصص زود الملك بالآراء اللاهوتية لكي يعضد ادعائه

جمعت الأمة نفسها بعد جعل الإصلاح على قاعدة الحق الشرعي

والدين المؤسس على الكتاب المقدس فقط . وبالتدريج أصبح الملك والشعب
عدوين ونمت العداوة حتى أفضت الى خصام وضرب وصدام . ومع
ان الملك في ساعة الصدام عزل من مناصب البارلمانت جماعة لا يمكن ان
يعتبروا اضداد الأمة فيمكن ان يقال ان الامة بواسطة پارلمانها حاربت
الملك وغلبته . وكانت الليوريتانية ظافرة والكنيسة سقطت مع الملك .
ولكن الجنديّة التي كسبت نصرة الامة أصبحت سيّدة البلاد

و « حماية » كروم ول كانت امبراطورية حربية الامر الذي لم يطرأ على
انكثارا من قبل . مات كروم ول ودولة ستوارت عادت على نور الحماسة
المقاومة لليوريتان وفي خلال هذه الازمات المتتابعة نما « الحكم الذاتي »
وكل أزمة كانت تساعد لاتييقه . حتى ان الاسترداد أي استرداد الملكية
بنظامها الا كليريكي الضيق وروحها المعكوسة الفعل لم ينقض ما فعله البارلمنت
الطويل العمر . والمجمع الذي وافق على مذكرة هابياس كوربوس كان
يستحق ان يخلف المجمع الذي استنبط « عريضة الحق » (راجع نبذه ٨
من هذا الفصل)

الفصل العاشر

الثورة (١٦٨٥ - ١٦٨٨)

١ - « لائحة النعم »

دامت مدة طويلة محاسة الامة التي ظهرت بها حين استدعت كارلوس الثاني الى العرش وتهددت البيوريتانية بالاضمحلال . وظهر عرش آل ستوارت ارسخ منه قبلا . والملك كارلوس ووزراؤه والبارلمنت الواثق بهم كانوا في مركز يهد السبيل لاستبداد شديد الفاعلية . ولكن كان ممكناً جداً أن تضاء الثقة حتى في « البارلمنت الطويل العمر » لعهد « الاسترداد » ولذلك اساءها كارلوس ووزراؤه . والاعمال الجوهرية التي عملها البيوريتان في الكنيسة والمملكة لم تزعزها فاعلية الملكية المضادة لها واستبداد آل ستوارت لم يتفق مع استمرار تلك الاعمال

والبيوريتانية كانت ترمي الى غرض « الحكم الذاتي » في البلاد وقد اصابته . وكانت قاعدة ملكية كارلوس الثاني الحكم المطلق . والوزراء الذين هم اعضاء المجلس الخاص مع انهم لم يكونوا مسؤولين للبارلمنت لم يكونوا غيورين على الوطن . ومجلس اللوردات كان مستعداً لمعاوضة دعاوي الملك المتطرفة . ولكن ليس شيء من هذه الاحوال ولا كلها كافياً لان يجعل قسماً كبيراً من مجلس العموم مضاداً للملك لو لم يظهر كارلوس ان عواطفه كانت متجهة نحو الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ولو لم تصبح

الامة خائفة ان يلغى عمل الاصلاح لان شعب انكلترا وان كان يجب الحكم الاكليريكي والعبادة والصلاة الطقسين كان پروتستانيا وكانت حينئذ فرنسا الدولة المتسيدة في أوروبا . وكان لويس الرابع عشر ملك فرنسا كاثوليكياً متعصباً ومطلق الحكم . فقدت الممالك البروتستانية الرئيسية - انكلترا وهولاندا واسوج - محالفة ثلاثية ضده . وكان المبدأ الدستوري في انكلترا بعد ذلك مرتبطاً بالبروتستانية وبالمداوة افرنسا وصار كارلوس الثاني يزداد مخالفة للبروتستانت ومحالفة لفرنسا . وهكذا أصبح الملك والامة مرة أخرى متحالفين

وفي سنة ١٦٧٠ امضى كارلوس ولويس معاهدة سرية في دوفر تعهد فيها كارلوس ان يقاوم تأخير المحالفة الثلاثية . وقد حاول وزراء الملك طويلاً ان يتوسطوا بالمفاوضة بين الملك والبارلمنت وبين الملك ولويس . وفي خلال ذلك كان قسم كبير من البارلمنت موحساً شراً

وكان جايمس (يعقوب) اخو كارلوس دوق اف يورك الوارث الشرعي وكان كاثوليكياً بحتاً . واذا ازداد الحزب توحساً رأى انه اذا لم يمنع ارتقاء جايمس يقضي على سيادة البروتستانية . وبناء على ذلك رفعت « لائحة المنع » في سنة ١٦٧٩ الى مجلس العموم قاضية بمنع ارتقاء الدوق اف يورك رغب البروتستانت وحزب الامة ان ترتقي الى العرش ماري ابنة أخ كارلوس الثاني التي تزوجت وليم أمير اورانج المتشبه باحتجاجات أوروبا البروتستانية ضد لويس الرابع عشر . ولكن بعض السياسيين الذين

رأسهم سافنسبوري قدموا للعرش الدوق أف مونتوت الابن غير الشرعي
 اكارلوس الثاني . وكان الامير يحتاج الى قادة عظماء للامة والى تحديد
 ميلها بحيث تنفق على واحد فقط توليه الحكم وخلقوها . بن هذين الامرين
 سقطت « لائحة المنع »

٢ - « هويجز » و « توريز »

في تلك السنة التي صدرت فيها « لائحة المنع » أي سنة ١٦٧٩ ابتداء
 استعمال اللفظتين « هويجز » و « توريز » للحرزين اللذين انقسمت اليهما
 الامة . فالحزب الاول « الهويجز » كان أشد ميلا الى التدرج في سلم الفلاح
 واكثر غيرة على البروتستانية وحقوق البارلمنت الشرعية وهو الذي اهتم
 في « لائحة المنع » والحزب الآخر (التوريز) كان أقل ميلا الى التدرج في
 سلم النجاح وقليل الثقة في قوة العموم وغيوراً على « حق الملك والاساقفة
 الالهية » والعدو اللدود للائحة المنع . ومع ذلك لم يكن «التوريز» حماة لمطلق
 الملكية اكثر من «الهويجز» ولكن شدة غيرتهم على حقوق الملك ولا سيما
 في حياة كارلوس الثاني جعلتهم أعداء « الحكم الذاتي » - المبدأ الاساسي
 للدستور الانكليزي

٣ - ارتقاء جاعس الثاني سنة ١٦٨٥

ان خيبة حزب الهويجز في سقوط « لائحة المنع » أقدرت كارلوس
 الثاني ان يحكم سب سنين حسب مطلق اراده . وفي مدة هذه السنين
 فقد الانجليز « حكمهم الذاتي » . ولما مات كارلوس خلفه دوق اف يورك

باسم جايمس الثاني . وفي مدة حكمه (١٦٨٥ - ١٦٨٨) ساءت المسائل
ساجلا . فالبارلنت الاول كان معظمه من حزب التوريز . وأما الهويجز
فلاذ كانت قواهم محصورة ولا منفذ لها انفجر صبرهم بثورة خفيفة بقيادة
مونموث في انكلترا وارجيل في سكوتلاندا . ولكن نقمة هائلة انصبت
على رؤوس النصابة اذ حوكموا امام لجنة قضاة « جفريرز »

٤ - الجيش

. أفضل الوسائل التي اتخذها جايمس الثاني لتأييد اسلوب الحكم الشخصي
(أي الحكم الملكي المناقض لحكم الامة نفسها بنفسها) زيادة القوة العسكرية .
وقد علمت انه منذ القديم لم يكن في انكلترا جيش تحت السلاح دائما
أي انه لم يوجد جنود مدربون ومتأهبون للحرب عند الطلب قاصرون
همهم على هذا التأهب . بل في كل اوروبا لم يكن جيش تحت السلاح
حتى نهاية العصر الاوسط لان جزية الاقطاع العسكرية واضطرار الاحرار
العام بان يدافعوا عن ذمارهم كانوا يجهزان البلاد بقوة كافية للدفاع
والهجوم . ولكن لما نارت فئات اهل الاقطاع وكانت الحاجة شديدة الى
الحرب والقتال نشأت الجندية النظامية . وفي البلاد التي كان الملوك فيها
يتلقطون القوات الساقطة من ايدي الاقطاعيين كانت الجنود النظامية التي
تحت السلاح آلات متينة للاستبداد وفي انكلترا رأينا ان القوات التي
لم يستعملها البارونات للحيف والصف والظلم انتهت الى ايدي العامة أو
اهل الطبقة الثالثة من الشعب لا الى يد الملك . ولذلك لم يشرع الملوك في

اعداد القوة العسكرية النظامية حتى ولا لهد آل تيودور وآل ستورت هنري السابع الف فرقة من ٢٠٠ نفر للدفاع عن شخصه تدمي « الحرس » (يو من اف ذي جارد) . وكان يوجد بعض حاميات موزعة في بعض مدن ساحلية . ولكن الشعب الانكليزي كان يكره مبدأ الجندية النظامية المتأهبة دائماً للقتال كرها شديداً . وقد اضطر ملوك آل ستوارت الاولون ان يعدلوا عن الاساليب العديدة التي استنبطوها لتنظيم جيش تحت السلاح وازداد كره الامة هذا باستفحال سيطرة الجيش العظيم الذي جمعه كروم ول . وبعد « الاسترداد » اضطر كارلوس ان يفضيه بيد أنه استبقى منه نحو ٥ آلاف رجل فقط باسم « الحرس » . وقد نجح في استدعاء حامية أجنبية لاعداد جيش نظامي تحت السلاح فجمع نحو ٧ آلاف . وزاده جايكس الثاني الذي كان اسلوب حكمه اكثر استبداداً وأشد عسفاً حتى بلغ ٣٠ ألف مقاتل . ولكن كره الامة لهذا الجيش بلغ حده فانها شعرت ان جيشاً نظامياً تحت السلاح بقيادة الملك وهو غير مسؤول يهدد « الحكم الذاتي » وان جهاد خمس مئة عام في تأييد هذا الحكم قد يذهب سدى في ايلة واحدة فاذا لم يكن بد . من جيش نظامي تحت السلاح - وقد ظهر ان استمدادات فرنسا للحرب لاندع بدأ منه - وجب ان يكون تحت قيادة مجلس العموم الذي يمثل الامة . وسترى كيف كان ذلك

٥ - جايكس الثاني والكنيسة

واكثر ما أرب الامة سياسة جايكس الاكليزيكية فان البروتستانية

ربطت الامة ربطاً وثيقاً واتحد حزب التوريز مع حزب الهويج والاتحاديين مع الكنيسة الوطنية لكي يصونوا حرية انكترا من نفوذ رومية المكروهة وكان غرض الملك الوحيد أن يرد لذاته نفوذ رومية وأمنيته ان ينشي لنفسه قوة كاثوليكية حربية مطلقة مثل القوة التي كان لويس الرابع عشر يهدد بها أوروبا كلها بان يستعبد ها . وفي سنة ١٦٨٧ والسنة التالية لها نشر منشور التسامح (١) (ديكلارايشن اف اندجنس) مجدداً « قانوني الامتحان والاتحاد » (فصل ٨ نبذة ١١ وفصل ٩ نبذة ٢٠) ومنادياً بالتسامح الديني العام . وقد شمل التسامح البروتستانت المخالفين ولكن تجامس عني به الروم الكاثوليك . وعرف الاتحاديون ذلك وأبوا ان ينتفعوا بهذا التساهل . وكان الملك قد خطا خطوة المتحر التي أفضت الى تألب الأمة عليه فأمر ان يقرأ « منشور التسامح » علناً في الكنائس فأبى سبعة من الاساقفة ان يفعلوا ذلك في ابرشياتهم فأرسلوا الى السجن بتهمة العصيان ومع انهم حوكموا لدى القضاء فان مجلس المحلفين اخلى سبيلهم

ارتقى الى منصة المجلس الخاص بمض من الروم الكاثوليك وانشي « ديوان اللجنة العليا » ثاية (فصل ٩ نبذة ١٣) وكان من جملة قراراته الظالمة انه طرد اتباع كلية مجدين في اكسفر د لانهم ابوا ان ينتخبوا رئيساً كاثوليكيّاً . وهكذا نبذت الجامعات التي كانت كما قبل وحصون لحزب « التوريز » وتناست الامة التحزب والاختلاف في الآراء واتحدت

لتجاهد في صيانة البروتستانية

٦ - ولیم امیر اورانج

كيف عزل جاييس الثاني؟ - كانت ابنته ماري التي تزوجت ولیم امیر اورانج ذات الحق بالملك. ولكن بعد ذلك رزق جاييس ابناً فاذا كان هذا الصبي صاحب الحق بالتاج تسقط دعوى ماري له. على ان الامة مالت الى الامير ولیم لانه كان من جهة قائد البروتستانت المتحدين ضد فرنسا ومن جهة أخرى زوج ماري. فذاعت اشاعة بين القوم ان ابن جاييس مزور أي ان جاييس ادعاه لكي يورثه التاج. ولا يخفى ان اشاعة كهذه تطابق رغائب الامة

وفي ربيع سنة ١٦٨٨ أمضى جماعة من نبلاء حزب «الهويج» عريضة دعوا فيها الامير ولیم ان يأتي ويقبض على زمام الحكم. واذا شعر ولیم ان قيادة انكلترا تفيده جداً في الحرب الاوروبية قبل الدعوة وقدم في نوفمبر اما جاييس ففر الى فرنسا وولیم شرع يحكم بناء على وجود البارلمنت الاخير الذي انعقد لهيد كارلوس الثاني

٧ - لائحة الحقوق

هكذا طرد جاييس وحكم انكلترا بدله رجل بروتستاني. مقتدر ولكن الى ذلك الحين لم يكن قد ترتب شيء بشأن تنصيب الملك. وفي يناير سنة ١٦٨٩ التأم بارلمنت للائتمار وكان حزب «الهويجز» صاحب اليد الطولى في سياسته بالرغم من تحزب كثيرين من حزب «التوريز» لجاييس

مع انهم كانوا الجانب الاكبر من مجلس اللوردات فقرر البارلمنت قبل كل شيء ان جايمس الثاني تقض عهده مع الشعب وبقراره أخلى العرش وان المملكة لا يمكن ان تسلم من الخطر تحت حكم أمير باباوي ولذلك لجأت الى أميرة أورانج واثقة ان ابن جايمس مرّور

عند ذلك أعلن ولم انه لا يتولى الحكم الا اذا جعل ملكاً لدى حياته . وبعد اذ تباحت المجلسان (اللوردات والامة) في الامر اتفقا على توليته كما شاء وعلى ان يتوجا ولهم وماري ملكا وملكة على شرط ان يرضيا بمنشور (اعلان الحق) يشتمل على بنود دستورية . فكان كذلك وتتوجا في فبراير

سنة ١٦٨٩

التأم البارلمنت في اكتوبر واسهب في « منشور الحق » وجعله قانوناً وكان يسمى « لائحة الحقوق » . ولم يكن بين النصوص الدستورية الانكليزية ما عدا « اللائحة الكبرى » و « عريضة الحقوق » (فصل ٩ بند ٨) ما يساوي « لائحة الحقوق » هذه بالاهمية لانها كانت مساومة جديدة بين الملك والشعب على الحقوق . وكان استيلاء وليم وماري على التاج مترتباً على احفظاهما بالمواد الثلاث عشرة البالية التي بتقضها اضطر جايمس الثاني ان يخلى العرش :-

١ - يخطر على الملك ان يعد قانوناً أو يسن قوانين أو يغير القوانين

٢ - لا سون له - يستعمل سناور

- ٣ - الدواوين التي كديوان اللجنة العليا غير قانونية
 - ٤ - لا يسوغ له ان يجبي أموالا الا برضاء البارلمنت
 - ٥ - العرائض التي تقدم تعد للبارلمنت شرعية وعقاب ذوبها لاجلها غير قانوني
 - ٦ - لا يسوغ له ان يحشد جيشاً أو يحفظ جيشاً عنده تحت السلاح في مدة السلم
- الاباذن البارلمنت
- ٧ - يجوز للروتسنت ان يقتنوا سلاحا للدفاع عن أنفسهم كما تحجز الشريعة لهم
 - ٨ - يجب ان تكون الانتخابات للبارلمنت حرة
 - ٩ - يجب ان تكون الحرية في الكلام والمناقشة في البارلمنت تحت سيطرة البارلمنت
- يمنحها متى شاء

- ١٠ - القساوة في العقاب والتسامح مع المحكوم عليهم غير جائزين
- ١١ - القضاة المحلفون في محاكمات جرائم التمرد، العاين يجب ان يكونوا من الملاك الاحرار
- ١٢ - القرامانات والعقوبات المالية قبل تحقيق الذنب غير جائزة وتعد اغواً
- ١٣ - يجب ان ينقذ البارلمنت مراراً حيناً بعد آخر

وبناء على اقرار وايم وماري بصواب هذه المواد وتعهدهما بالعمل بموجبها
 أعطيا النتائج معاً . وكان تعيين الخلافة من حق ماري فاذا لم تعين أحداً
 كانت الخلافة وحق تعيينها لاختها حنه (أنه) التي هي أصغر منها اذا كانت
 بروتسنت . لانه كانت توجد مادة تحظر على أي باباوي ان يصعد الى
 العرش . وقد أضيف الى اللائحة يامين جديدة للولاء والسيادة

كذا كانت « لائحة الحقوق » . فترى القصد الاساسي منها توطيد
 الحكم الذاتي . وما تعذر عليها أن توطده لو كان عند الملك والمجلس
 الخاص أمانة صادقة لان القوة المنفذه التصوي كانت في أيديهما والى ذلك

الحين لم يهتد الى نظام يخلو به الملك من المسأولية الفعلية ويكون « المجلس الخاص » المنفذ تحت سيطرة البرلمان رأساً

٨ - « قانون الهييجان »

البند السادس المذكور آنفاً في « لائحة الحقوق » والذي يمنع ان يكون في مدة السلم جيش تحت السلاح الا باذن البرلمان حل المسألة المعقدة وهي ضم القوة العسكرية الدائمة التي لا بد منها الى سيطرة البرلمان لان رضاء البرلمان الضروري لحل هذه العقدة بدا في القانون المسمى « قانون الهييجان » الذي يمنح الملك حق تنظيم الجيش والبحرية مدة سنة . وكان هذا القانون يحدد كل سنة ماعدا سنة واحدة لم تجدد فيها . ونفقات الجيش والاسطول كانت تقرر معه أيضاً . ذلك لكي يكون وجود الجيش المنتظم تحت السلاح حتى لسنة واحدة متوقفاً على ارادة البرلمان الذي يمثل الامة (١)

٩ - قانون التمين (١٧٠٠)

كان حكم وايم وماري بالجملة هادئاً وناجحاً . ولكن مضادة حزب التوريز للثورة استمر حتى طافق قسم منه ينظر الى جايمس ستوارت نظرة المشوق . وقد اتعب اهل هذا الحزب اليعقوبيين (نسبة الى يعقوب المرادف

(١) وقد ظهر سنة ١٨٧٩ قانون جديد جعل « قانون الهييجان » دائماً اماعاً

والبرلمان يؤيده لكي يعمل . وانه نافذه

لجائيس) . وما دام للبرنسس (انه) اولاد فاختلافه . مضمونة للبروتستانت ولكن لما مات طفلها سنة ١٧٠٠ أصبح من الضروري وضع ترتيب جديد وبناء عليه صدر « قانون التعمين » باتفاق اكثريه الحزب التوري . وأهم مواده خمس :-

- ١ - ذا لم يكن خنّه ووايم خلف ترجع الخلافة الى صوب الاميره . موفر ودريتها
- ٢ - يجب ان يكون جميع الملوك في المستقبل رويسات
- ٣ - لا يجوز ملك أن يبارق البلاد الا برصي البارست (هذه المساره رجع اليها في حكم جورج الاول)
- ٤ - على المجلس الخاص ان يساعد الملك في تنفيذ الاعمال ويجب ان يرضي قراره من مجلس اعضاءه الوزراء (وقرار الاجازات الوزارية كان حياطة في اشراف البارلمنت على الاميد وادارته له كما سترى في الفصل التالي)
- ٥ - لجأت القضاة قائلة ان عمل بأمر من البارلمنت (وهكذا امتدت سيطرة البارلمنت حتى شملت القضاء الذي كل تحت امره الملك وحده

١٠ - احوال

هكذا شبت الثورة وقامت بعدها سيطرة البارلمنت . وكثلكة جائيس الثاني الضاغطة والجيش المنظم العظيم الذي جمعه بفتة اضطرا الامة ان تتحد على عزم ان تحفظ الخلافة للبروتستانت ولو اقضى الامر ان تغير الدولة وقد نالت غرضها هذا بأسلوب وضع البارلمنت فعليا لا وهيميا في مقدمة النظامات الدستورية

الفصل الحادي عشر

النظام الوزاري والاحزاب (١٧٠٢ - ١٨١٥)

١ - حنه

ارتقت حنه (انه) اخت ماري وابنة جايكس الثانية الى العرش سنة ١٧٠٢ وكان حكمها مهماً جداً لدارس تاريخ الدنور الانكليزي لانه شهد حلالاً آخر مسائل الحكومة المهمة ونعني بها « كيف يمكن جعل » المجلس الخاص « (١) ولا سيما القسم العامل فيه المدعو نظارة (من تري) مسؤولاً لمجلس العامة » فحل هذه المسألة المهمة كان كحل سائر المسائل السياسية في انكلترا أي بالتدريج حسب مقتضى الأحوال

ان حوادث القرن السابع عشر و « لائحة الحقوق » و « قانون التمين » مكنت هذين المبدئين العظيمين وهما: تأييد البارلنت للملكية وجعل القوة في يد مجلس العامة ، ولكنها تركت للملك وللمجلس الخاص وظائف التنفيذ برمتها ومسؤولية العمل بموجب القوانين . على أن الاختصار الطويل في ما مر من تاريخ المجلس الخاص دل على عدم صلاحية هذا المجلس الذي لم يكن مسؤولاً لاحد سوى الملك في عهد استواء الحكم الذاتي . ولذلك حاول بعض الساسة الفيورين في زمن حكم كارلوس الثاني ان يكيفوا هذا النظام لكي يجعلوه أقل ضرراً . فوزراء كارلوس الثاني كانوا لجات سرية

(١) - هو الذي سمي في صفحتي ١١١ و ١٠٤ « بمجلس الوزراء » و « بالوزارة

يستبد الملك في انتخابها من المقررين الى البلاط من أعضاء « المجلس الكبير » مع ما يتصف به هذا الانتخاب من الصفات المذمومة

وفي سنة ١٦٧٩ اقترح السير « ولیم تجل » ان ينتخب « مجلس خاص » جديد مشتملا على ثلاثين عضواً من النبلاء وأعيان البلاد وان يكون خمسة عشر منهم وزراء الملك (١) . وقد ظن ان مجلسا كهذا صغير الى حد ان تسهل قيادته وكبير الى حد انه لا يمكن ان يكون عصابة تستطيع العصيان .

فرضي الملك هذا الاقتراح ووعد ان يتبع مشورة ديوان كهذا ولكنه لم يف بوعده فاعيدت اللجنات السرية (كبت) ثانية . واذا اعترف البارلمنت بان لاندحة من هذه اللجنات التمس وسيلة للسيطرة عليها دون بقية الوزارة . وقد اكتشف تلك الوسيلة من كثرة مطالب أصحاب السلطة الحزبية . على انه كان حينئذ في الامة وفي مجلس العامة حزبان لكل منهما رايه الخاص يأول بموجه القوانين الموضوعه ولذلك لم يستطع مجلس العامة ان يمثل شعباً متفقاً في الرأي بل يمثل الاكثرية . ولكن اذا اقتضى ان يكون « الحكم الذاتي » حقيقياً أو ان يوجد على أي حال وجب ان تكون القوة المنفذة أي الوزارة مع الاغلبية وبعبارة أخرى اذا كان مجلس العامة من أحد الحزبين (الهويج أو التوري) وجب أن تكون القوة المنفذة من ذلك الحزب أيضاً . وبناء عليه كانت الوزارات (التي لا بد من وجودها) مسأولة للملك وللمجلس العامة مع ما هي فيه من تقاب الاراء والطريقة الوحيدة لذلك انما هي بانخرط أعضائهم في

(١) هنا نرى كيف ان الوزارة الحقيقية اشتمت من « المجلس الخاص »

المجلس الخاص من الجهة الواحدة وبكونها الحزب الغالب في البارلمنت من الجهة الاخرى. فحل المسألة على هذه الصورة اتضح تدريجاً في اذهان رجال السياسة . والجري على هذه الخطة وقع عند الملك في بادئ الأمر موقع الاستهجان والاشمئزاز لانها كانت في مظاهرها ماسة بالسلطة الملكية في حين انها كانت تزيد في مقامه برفع المساوية عنه ووضعها على عاتق الوزارات . وبناء على ذلك تقرر في عرف الحكومة أولية ثابته وهي ان « الملك لا يفلط »

٢ - السياسة في عهد حه

لا وليم الثالث ولا حنه (انه) كانت تريد ان تثنى وزارة من الحزب الذي له الاكثرية في مجلس العامة . ولكن المويجز كانوا الحزب الذي يضرم الثورة وأخيراً اضطر وليم ان يعقد النية على ان ينتخب وزارته منهم ولم تكن حنه قوية العقل ولهذا كانت تحت رحمة صنائعها . فلم يكن امهدا مبادئ سياسية محدودة . ولكن يقال على الغالب ان نهضة حزب المويجز التي اضرمت الثورة دامت من ١٧٠٢ الى ١٧١٠ . وفي هذه السنين كان « غودولفين » الوزير الأول و « انتصر مارلبوروف » نصراته العظيمة على القرنساوين . والامة ملت الحرب وقد اوضح كرها لها حينئذ كتاب حزب التوري وساسته مثل « سويفت » و « اكسفورد » و « برينغ بروك » ثم انعكس فعل حزب النوري . وفي الانتخاب العام سنة ١٧١٠ عاد مجلس العامة والحزب النوري مغلب فيه . واذا الفت الملائكة نظام وزارة

جديدة رضيت ان تلتحق وزارة من حزب التوري وهي الوزارة التي
رأسها اوكسفورد ودامت حتى وفاة حنه سنة ١٧١٤ واشتملت على معاهدة
أو ترخت في سنة ١٧١٢ التي بها انتهت الحرب الفرنسية
٣ - سكوتلاندا (١٦٣ - ١٧٠٧)

من أهم الحوادث التي جرت لعهد الملكة حنه اتحاد انكلترا
واسكوتلاندا التام في السياسة والتجارة والتشريع . وقد اتحد التاجان -
كما يذكر القاري - سنة ١٩٣ حينما خلف جيمس الرابع ملك سكوتلاندا
اليصابات على العرش الانكليزي وسمي حينئذ جيمس الاول . وكان حكم
آل ستوارت في سكوتلاندا أسوأ حالا منه في انكلترا
ففي انكلترا عاشت طبقات الهيئة الاجتماعية كلها معاً ووجه الاقطاع
المابس كان محبباً وصر على تقاليد « الحكم الذاتي » نحو الف ومئتي عام .
تجلى فيها المجلس النيابي (البارلمنت) مدة ٣٠٠ عام . والملوك والاكليروس
والاشراف كانوا مقتدرين وغيورين على الوطن . نعم ان استبداد آل استوارت
اتعب البارلمنت جداً بيدانه لم يلاشه

واما في سكوتلاندا فقد وجه الاقطاع وجهه السيء . فالبارونات
ضغطوا على مزارعيهم ومستقطي الاراضي منهم وناهضوا الملك ولم يكن
للمجلس نيابي (بارلمنت) والمجلس الخاص وديوان القضاء كانا
مستبدين ظالمين .

ولما جاء الاصلاح محص كل قلب بالنار وجعل السكوتلانديين شعباً جديداً في عقله وآدابه . ولكنه بقي مدة طويلة من غير ان يأتي بتحسين سياسي أو اجتماعي . والاشراف أخذوا جانب الاصلاح فتوثقت ربطهم الاقطاعية بالشعب . ونفوذ « جنيفا » العامل في الطبع الاسكوتلاندي لم يحمل البروتستانية في سكوتلاندا بيوريتانية فقط بل برسيبتيريه أيضاً . وهذه نشأت سنة ١٥٩٢ .

وحينئذ امكن جايمس الرابع ان يجيز البروتستانية على المذهب الانجليكاني ولكنه عامل البرسيبتيرية كعدوة مع مالهامن المبادي الديموقراطية والنيرة على السيادة الالهية . ولكن سكوتلاندا اذا لم تكن برسيبتيرية فما هي شيئاً . وهكذا لما نقل جايمس عرشه الى لندن لم يكن أباً لشعبه بل حاكماً يصبوب اليهم ظلمه من الخارج

تاريخ سكوتلاندا في الجيل السابع عشر كان عبارة عن جهاد دموي شديد طويل بين احساس البيوريتان المتمدين بعض التمدن الخالين من النظمات او الاختبارات السياسية من جهة وبين ضغط الانجليكان المتحولين شيئاً فشيئاً الى الكثرة في اخلاقهم من جهة أخرى

نجح جايمس الرابع (أو بالاحري الاول) في انشاء النظام الاسقفي سنة ١٦١٠ ولذلك كانت الكنيسة المجددة في سكوتلاندا نسخة ثانية من اختها كنيسة انكلترا بيد انها كانت خلواً من طقس للعبادة (أي ليس لها كتاب صلوات معينة) فقام رئيس الاساقفة « لود » بسد هذا النقص .

فالف كتاباً للصلاة وحاول ان يضطر الشعب السكوتلاندي على قبوله
فعارضوا ومانوا حتى انتهى الخلاف بالحرب الاهلية . وكان موقف
السكوتلانديين في الحرب خصوصياً لانهم ابتغوا ان يستردوا البرسييتيرية
وان يؤيدوا في الوقت نفسه ولاءهم لآل ستورت على ان الامرين كانا
متنافيين ولم يفهم السكوتلانديون هذه الحقيقة الا بعد سفك الدماء الغزيرة
ومعاناة الشقاء

الفوا لانفسهم بارلاماً ثلاثياً أي انه يتجدد كل ثلاث سنين واقتبسوا
بعض حسنات الحزب الاصلاحي في انكلترا ونبدوا « اللوردات المشترعين »
ولكنهم كانوا مقيدي الحرية ما داموا متمصين لآل ستورت
حكم كارلوس الثاني سكوتلانداً حكماً مطلقاً خلواً من مسؤولية بقوة
حرية عظيمة واعلن ان الكنيسة البرسييتيرية التي نشأت سنة ١٥٩٢ غير
قانونية وطرد كهنتها فجعلوا يقيمون عبادتهم في المغاور والكهوف
فهذه الاحوال السيئة التي كانت تزداد سوءاً يوماً بعد آخر دامت
حتى نهاية الثورة (سنة ١٦٨٨) التي اتحد فيها السكوتلانديون اتحاداً وثيقاً
ومن ثم ابتدأت الاحوال تتحسن . فالبرسييتيرية أعيدت وصار الناس
يرونها طبق النظام بخلاف تأويل مضطهدتها اياها بالتهور وانتعصب .
ولكن كل مناهج الاصلاح الخصوصية لم تعد ذات اهمية تلقاء الحاجة

(١) اللوردات المشترعون هم « لوردات المواد » الذين ورد ذكرهم في فصل
٨ نبذة ١٦ . وهم اعضاء لجنة مؤلفة من الولايات الثلاث تعد المشروع وتقرره قبل
ان يقدم الى مجلس التبريع . وكان تفويضهم سائداً على البارلمنت

العظمى الى التوفيق بين الملكتين سياسياً وتشريعياً

قبل كل شيء كانت سكوتلاندا مفتقرة الى دستور حق يراد به الحكم الذاتي . على أن معارف أهلها السياسية كانت ضعيفة وعاجزة عن أن تمكنهم من وضع هذا المشروع في حيز الفعل ولذلك افندى امر زعمائهم الى ايشر الاتحاد مع انكلترا فتم لهم ذلك في أول مايو سنة ١٧٠٧

وفوق كل شيء كانت سكوتلاندا تحتاج الى دستور موضوعه « الحكم الذاتي » فلم تستطع أن تختلق مشروعاً كهذا من نفسها وأخيراً وافق قادتها على اتحاد الملكتين الذي تم في أول مايو سنة ١٧٠٧

٤ - معاهدة اتحاد الملكتين

كانت معاهدة اتحاد انكلترا وسكوتلاندا مشتملة على ٦ مواد :-

١ - ان الخلافة لصوفيا حفيدة جيمس الاول التي تزوجت « حاكم هنوفر » واولادها برونسنت

٢ - ان كل الامتيازات التجارية التي تتمتع بها انكلترا تتمتع بها سكوتلاندا

٣ - ان ختم المملكة والنقود والعملة والمقاييس تستعمل في الملكتين على السواء

٤ - ان النظام الاسقي في انكلترا والريسبييري في سكوتلاندا يعدان شرطي

الاتحاد الاساسين

٥ - ان يوجد برلمنت واحد في بريطانيا العظمى بحيث يكون فيه ٥٥ نائباً

سكوتلاندياً في مجلس العامة وستة عشر في مجلس النبلاء ينتخبون لكل برلمنت

٦ - ان تكون الضرائب واحدة في كلتا المملكتين - والنظام القضائي في سكوتلاندا

يبقى على حاله السابق

٥ جورج - الأول وحزب الموغ

وبعد وفاة حنه سنة ١٧١٤ خلفها جورج ابن « حاكم هنوفر » من غير ان يلقى معارضة الشعب . ومع أن حزب التوري الذي كان قوي الجانب سنة ١٧١٠ كان رقيق العواطف نحو جاييس كما علم القراء آنفاً ففي هذا الحين ذهبته منه هذه العواطف . على ان الملك الجديد سلم كل ثقته بحكم الطبع لحزب الهويجز الذي كانت له اليد الطولى في تفرغ الخلافة له وكانت لهذا الحزب في ذلك الوقت الاكثرية في مجلس اللوردات . وبعد الانتخاب الذي حصل سنة ١٧١٥ كانت له أيضاً الاكثيرة في مجلس العامة . وفي الحال تألفت وزارة من الهويجز ودام هذا الحزب صاحب الحول والطول تحت زعامة زعماء مختلفين أخصهم السير روبرت هيلول وهنري بلهام الى ان ارتقى الى العرش جورج الثالث سنة ١٧٦٠ . وحينئذ كان قد تم النظام الوزاري (كابيت) كالواجب وكانت الوزارة من حزب الهويجز من سنة ١٧١٥ الى سنة ١٧٦٠ لان الرأي والميل اللذين كانا سائدين في البلاد وفي مجلس العموم في تلك السنين كانا دائماً نفس رأي الهويجز وميلهم

٦ - القانون الساعي

في الجيل الثامن عشر لم يضاف شيء الى نظمات الحكومة البريطانية لانها تمت . وما دام مجلس العامة ينوب عن الامة نيابة حقيقية يستحيل ان يسود ظلم الملك أو ظلم الاشراف الا اذا شاءت الامة الظلم (بسوء تصرفها) فنجد « الاسترداد » (أي استرداد الملكية) كانت البارلمانات ثلاثية

(أي أن البرلمان ينتخب إلى ثلاث سنين فقط) . وفي سنة ١٧١٧ مد
 أجل البرلمان القانوني إلى سبع سنين لأن الحكومة شعرت أنها ضعيفة
 جداً عن تأليف الوزارات والوزراء كانوا يبتغون البقاء في مناصبهم وبناء
 عليه أصبح البرلمان ينتخب إلى سبع سنين
 ٧ - جورج الثالث والحكومة

بارتقاء جورج الثالث سنة ١٧٦٠ انتهى صعود حزب الهويجز . فلم
 يكن وزراء هذا الحزب من ذوي العقول الثاقبة . وبما أن مجلس العامة لم
 ينب عن ألالة النيابية الحقيقية بقي الوزراء حتى البهائية أصحاب نفوذ وقوة
 لا لأنهم كانوا ذوي أهلية بل لأن مجلس اللوردات كان من حزب الهويجز
 كان جورج الأول وجورج الثاني جرمانين لا انكليزيين . واذ كانا
 مطمئنين على العرش لم يعبأ كثيراً بسياسة انكلترا . واذ كان الهويجز
 هنوفرين مخلصين أي متحيزين للملك وهو من آل هنوفر حكموا حكماً
 « أوليجارشياً » (أي حكم الاعيان) واثقين بميل الملك اليهم عن غير سبب
 يعقل ومن غير أن يكونوا تحت مراقبة الشعب

ولكن جووج الثالث غير ظنهم فقد كانت له رغبة شديدة في أن
 يحكم حكماً مطلقاً وحزب التوري الذي قضى نصف قرن وهو يجمع
 نفسه ولم شعنه و ينتظر فرصة للنهوض ساعد الملك على نيل امنيته وعلى
 اراحة المملكة من الحكم الافرادي (الاوليجارشى) الذي كان الهويجز
 تولونه . ولا ريب أن الملك كان ينبغي باخلاص أن يأنى حالة افضل ولكنه

سنة ١٧٨٩ شبت الثورة الفرنسية العظمى ضد النظمات الاجتماعية القديمة فرعت كبار الشعب الانكليزي من كل طبقة ومن جملتهم حزب الهويجز لما رأوه من استفحالها وسعة انتشارها الخيف فظنوا ان ثورة كهذه لا بد ان تكون نتيجة قوة عامة ورأوا أنه لا بد من الاتحاد مع الحزب الذي يثق به الشعب . وقد تقاعد « بت » جداً عن معاداة فرنسا ولكن لما قطع رأس لويس السادس عشر سنة ١٧٩٣ حمله رعب الامة الانكليزية على ان يحارب الجمهورية مع ان فرنسا امهلت الى ان ترتق الفتق وتعود الى السلم

بعد ذلك أصبح الخوف من شوب الثورة وطلب الاصلاح مقيدين لنفوذ الساسة ومعرزين لنفوذ الحزب الثوري . وكثيرون من الهويجز العظمى النفوذ أبدوا السياسة الوزارية . وحينما تحولت الحكومة القوضوية في فرنسا الى الاستبداد النابوليوني السائد تراءى دفاع فوكس ومدرسة الهويجز الجديدة عن السلم خدعة وبأمرها مع عدو أوروبا العالم (نابليون) وأخيراً اعتزل فوكس واتحدت انكلترا . ومات فوكس « بت » معاً سنة ١٨٠٦

من سنة ١٨٠٦ الى سنة ١٨١٢ قامت وزارات ضعيفة جداً تارة بقيادة الحزب الثوري وطوراً بقيادة حزب الهويجز ولكنها كلها كانت تنهج سياسة « بت » التي كان مدارها عقاب نابليون . وفي سنة ١٨١٢ انشئت وزارة لورد ليفربول وكان للحزب الثوري يد طولى في نجاح انكلترا . وفي الحربية والسياسة الخارجية كان كل مسمى مكلاً بالنجاح . وتحت

قيادة ولنغتون كان جيش انكلترا يسحق قوة نابليون . وفي سنة ١٨٠٥ جعلت نصرة ووترلو انكلترا المملكة الاولى في أوروبا واقامت حداً للحرب
١٠ - ارلندا (١٦٠٢ - ١٨٠١) .

ان ارتقاء جايمس الأول الى العرش مع ماله من الأهمية في توطيد
تاجي انكلترا وسكونلاندا كان بدء تاريخ جديد في أرلندا لم يضيّق جايمس
على الكنيسة التي هي المذهب الغالب هناك ولكنه جعل عدة اصلاحات
فانونية . أدخل نظمات للمزراعة الاقطاعية الانكليزية . وعين شرفاء وأعد
لجان للمحاكمة والقضاء وأنشأ برلماناً أكثر نيابة عن الشعب من البرلمانات
السابقة . وعلى العموم نقل نظمات الدستور الانكليزي الى أرلندا . وعلى
الخصوص نزع من الثورادات الذين كانوا زعماء العصيان ضد اليبابات املاكهم
في اولستر وعاد فوزعها ثانية بين السكان الانكليز والسكوتلانديين وهكذا
في وقت قصير أصبحت أولستر مستعمرة بروتستانية زاهية

أهم الحوادث الارلندية بعد حكم كارلوس الأول (١٦٢٥ - ١٦٤٩)
ظلم سترافورد الفاضح الذي نلاه شق عصا الطاعة سنة ١٦٤١ لأن
الكنائليك رغبوا ان يؤيدوا مذهبهم وكرومول فع الثورة ولكن روح
العدوان بقيت خافية . وابتدأ العداء بين انكلترا وارلندا يتحول الى ديني
شيئاً فشيئاً - عداء بين البروتستانية . والكنائلك وكرومول أقام في جهات
مختلفة من أرلندا رجالاً من الانكليز ذوي صفات رضية جداً يدينون

بالبروتستانية . والاسترداد وشعور الاكليروس ضد البروتستانية والملوك
 المتأخرين من آل ستوارت انهضا الكتلكة الارلندية لكي تجاهد مرة
 أخرى في زعزعة صعود البرتستانية . وقد كان في وسع الملوك ان ينجحوا
 لو لم تكن الثورة قد شبت وقررت النصر الاخيرة للبروتستانية في بريطانيا
 العظمى . ولما طرد جايكس الثاني من انكلترا ذهب الى ايرلندا وجميع
 الكاثوليك حوله . ولكن وليم الثالث جعل نفسه زعيم البروتستانت وفي
 سنة ١٦٩٠ هزق شمل الكاثوليك على شاطئ « بوين » واضطر جايكس
 ان يفر الى فرنسا . ومن ثم عقد الصلح بموجب معاهدة «ليمارك» التي تنص
 المادة الأولى منها على حماية حقوق الكاثوليك ولكن لم يعمل بهذا النص وكان
 غرض السياسة الانكليزية في ايرلندا في مدة الجيل الثامن عشر نمضيد
 البروتستانية بواسطة الكنيسة الاسقفية والبارلنت وحرمان الكاثوليك
 من الحقوق المدنية والسياسية . حتى انهم حرروا حق التصويب في
 الانتخابات . وبواسطة هذا الاسلوب (اي اسلوب الضغط) اشتب الهدوء
 وكانت حكومة بريطانيا العظمى سلمية وبروتستانية ومن حزب المويج
 فكل من الكنيسة وملاك الارض البروتستانت والبارلنت بمدقانون
 يونين الذي ما هو الا صدى قانون وستمنستر كان له رعايته . ولكن نفوذ
 « ت » غير الحال لان « بت » كان يكره سلطة أصحاب الاملاك فكان
 مملوء آميالا وأماني عصرية حرة التجارة بين ايرلندا وانكلترا وان يتلافي
 الضعف الكاثوليكي فساعدته الاحوال بعض المساعدة

منذ سنة ١٧٥٣ كان في انكلترا حزب وطني لم يكن دائماً حكيماً
 فطناً ولكنه كان دائماً غيوراً متحمساً . وإذا تأثر الكاثوليك من فصاحة
 « غراتان » وأمثاله تهيحوا وجعلوا يصرخون طالبين التقى والحرية .
 وفي سنة ١٧٨٢ أعطى البارلمنت الارلندي الاستقلال التام ولكن
 سيطرة الكنيسة وملاك الاراضي بقيت على حالها . ولذلك شبت حرب
 دينية أخرى فخطرت لبال « بت » اذ ذاك فكرة توحيد التشريع .
 على ان هذه الفكرة لم تسر حينئذ لأملك الاراضي ولا الكاثوليك
 المتصقمين المتذمرين ولكنها في سنة ١٨٠٠ خرجت الى حيزت العقل
 فعين مئة عضو ينوبون عن إيرلندا في مجلس العموم منهم ٢٨ عضواً وقتيين في
 مجلس اللوردات و٧٢ نبلاء وروحانيين فيه أيضاً . ومنذ ذلك الحين امتزج
 تاريخ الدستور الارلندي بتاريخ الدسنور الانكليزي

١١ - مجلس اللوردات

تغير مجلس اللوردات تغيراً يستحق الاعتبار مدة رئاسة « بت » للوزارة
 ومنذ حروب الوردتين الموصرة لم يعد الاشراف فئة كبيرة مع أن عدد
 أعضائها كان دائماً يتزايد . والاشراف الذين جعلهم أهل ستوارت شرفاء
 كانوا على الغالب صنائع لمواليهم ومجلس اللوردات كان لهد جورج الثالث
 عبارة عن حكومة فوضوية (« أوليجارشى أى حكومة أفراد مستبدين »)
 من حزب الهويجز

« بيت » عين نحو ١٥٠ شريعناً وكان معظمهم من طبقة الشعب الوسطى

ومن ثم كان مجلس اللوردات يمثل الثروة والاملاك كما كان أو أكثر مما كان يمثل الاستحقاق والتبيل الاصلى الموروث . وهكذا في بدا القرن التاسع عشر أخذ ابدال الرأي التجاري من الرأي الاقطاع الذي لم يعد بد منه وقد جرى في مجراه الطبيعي منذ ادورد الثالث - أخذ كيف النبالة الانكليزية . المستكبرة المتخلسة أو ينسخها

١٢ - احوال

الثروة بددت مذهب « حق الملكى الالهى » ولكنها تركت الملك ووزارته المقيدون بالبرلمنت غير خاضعين لسيطرة البارلمنت بالفعل واستمرار وجود الاحزاب السياسية قضى بوجود إختيار سيطرة الوزراء الذين كان رأيهم كراي اكثرية المنتخبين في المملكة ربما ان هذه الآراء تتنوع من حين الى آخر اقتضى ان تتغير الوزارات مستقلة عن ميل الملك الشخصى كل الوزراء كانوا أعضاء المجلس الخاص . وهنا كانت عليهم مسؤولية مضاعفة - للملك باعتبار انهم مستشاروه وللمجلس العموم باعتبار انه يمثل الامة وغايته ان يفعل رغائب اكثرية الامة

هكذا جرى « الحكم الذاتى » الذي كان دائماً روح الدستور الانكليزي في مجراه بالفعل وان لم تكن قوانينه المكتوبة قد أضيفت الى الدستور . وتاريخ الدستور في القرن الثامن عشر انما هو تاريخ تجربة النظام الوزاري والحكومة ذات الاحزاب واختبار نجاحه . لان الغيرة كانت في يد حزب الهويجز نحو ٤٠ سنة

اجتهد جورج الثالث ان يمحي الحكم الشخصي المطلق فاختفق من جهة بسبب انتعاش حزب التوري الذي يقاوم الملك أقل من حزب الهويجز والذي كان الى ذلك الحين ذا وزارة قوية ومن جهة أخرى بسبب نفوذ بت الفتى الذي كان يعمل مع الحزب المكتسب ثقة الملك وكان دائماً وطنياً غيوراً . . .

الثورة الفرنسية والحرب مع نابليون حفظت القوة لحزب التوري حتى اعقد الصلح سنة ١٨١٥ بل جعلتها أعظم من قبل . واتحاد انكلترا مع اسكوثلاند سنة ١٧٠٧ ومع ايرلندا سنة ١٨٠٠ جعل لبريطانيا العظمى وارلندا دستوراً واحداً كما كان لها منذ عهد طويل ملك واحد

الفصل الثاني عشر

قانون الاصلاح (١٨٣٢ - ١٨٦٧)

١ - انتعاش الهويجز

ان نجاح انكلترا في محاربة نابليون واتساع نطاق السياسة الخارجية حول انتباه الساسة عن حالة البلاد الداخلية وجعلوا الشعب غير صالح المناهضة مبدأ الحكومة التوري الذي عم البلاد مدة طويلة . ولكن بعد عقد الصلح على أثر معركة « ووترلو » ابتدأ ان يتغير الشعور العام . فالانقلاب من الحرب الى السلم جاء فجأة وتاماً حتى ان الامة لم تكن تكون مستعدة له

اتسع لذلك العهد نطاق العمل والصناعة جداً وفاقّت المصنوعات المطلوب جداً . وشعر الاهالى بان الضرائب ثقيلة جداً وان أسعار الحاجيات غالية فحدثت اضطرابات متعددة واكتفت الحكومة الثورية التي كانت حينئذ اللورد ليفربول يقودها باتخاذ تلك الاضطرابات ولم تحاول قط ان تصف الدواء لآلام الشعب

ولكن نهض صف جديد من الساسة الذين كانوا أقدر في تدارك الامر وسر حاجة ذلك الوقت من أولئك الساسة الذين كانوا مستشاري الدولة منذ ارتقاء جورج الثالث . أولئك الرجال الفطاحل مثل « جراي » و « بروغهام » وترسل الذين اقتبسوا تقاليد الهويج منذ الثورة تأهبوا لتأسيس سياسة على العواطف التي شرحها فوكس وشعروا مع الشعب لا مع الملك والاشراف الممتازين في حين ان رجالا آخرين مثل « كانينغ » و « بيل » و « بامرستون » وان لم ينجحوا الى حزب الهويجز تيقظوا لما في مناهضة الروح المصرية الجديدة من الخطل .

في سنة ١٨٢٠ مات هنري الثالث الذي رسم نفوذ شكلا معيناً للمبدأ الثوري مدة نصف جيل . وفي سنة ١٨٢٧ مات اللورد ليفربول الذين كان لسان الثورية مدة أربع عشرة سنة . وكان يتوقع بالتأكيّد ان حزب الهويجز يتناول النفوذ بدل الحزب الآخر

٢ - الهيئة الاجتماعية الامكازمة والبياة

أول ما اعترف حزب الهويجز بالحاجة اليه اصلاح مجالس العامة .

بجعل هذا المجلس ينوب عن طبقات الشعب التي تدفع ضرائب وقد سن القانون لاجلها لكي تحكم نفسها . فمن سنة ١٢٩٥ الى سنة ١٤٠٠ كانت هذه كل غاية تقريباً . ومن نهاية القرن الرابع عشر فما بعد جعلت الملائق التجارية بين الناس تقوم بسرعة مقام الملائق الاقطاعية . فتمت التجارة نمواً عجيبياً جداً ونشأت مدن كبيرة وجانب عظيم من أواسط الشعب انتظموا في سلك الهيئة الاجتماعية الانكليزية . وفي سنة ١٨٣٠ لم يكن لتلك الطبقة الجديدة الحرة التي تجبي الضرائب منها وتسئ القوانين لاجلها نواب عنها في مجلس العامة . فكان حق التصويت لم يزل محصوراً في الفئات التي كانت وحدها ذات حق به سنة ١٤٣٠ فاذا لم يكن للرجل ملك حر يبلغ دخله السنوي ٤٠ شلناً لا يكون له حق التصويت لمضو في البرلمان . وكان حق التصويت في النواحي يختلف باختلاف المدن . ففي بعض الحالات كان مجلس المدينة الذي ينتخبه اهلها هو الذي يصوت . وفي بعض الاحيان كان لورد الناحية المجاور للبقعة المطلوب منها نائب يقدم احد صنائعه للنيابة . وكثير من المدن المهمة مثل «لیدس» و «منشستر» و «بيرمنغهام» لم يكن لها نواب البتة . في الجيل الثامن عشر شعر بعض الساسة بشر هذه الحالة واقترح ايجاب النيابة عن الطبقة الوسطى من العامة في الاقاليم والمدن . ولكن بزوغ الديموقراطية بواسطة الثورة الفرنسية روع الانكليز واطهر ان مقاومة الاصلاح البرلماني (الاستبدادي) هي خير خطة

٣ - قانون الاصلاح سنة ١٨٣٢

تولى الشؤون حزب المويج بزعاية اللورد جراي سنة ١٨٣٠ وفي الحال حمد الى تحسين « الحكم الذاتي » بجعل مجلس العامة تام النيابة عن الشعب . قاعد اللورد جون روسل مشروعا لذلك ولعد ما صادف من المقاومات أشدها وافق عليه ذوو الامر وجملوه قانونا سنة ١٨٣٢ فانه نفخ عدالة النيابة عن الاقاليم والخواضر جميعا . فشمل حق التصويت في الاقاليم (كوني) مستأجري الارض والمزارعين . وفي الخواضر (بوروف) كان لكل مسكان المنازل التي يبلغ دخل الواحد السنوي منها عشرة جنيهات على الاقل . وبعض الخواضر الصغرى لم يكن لها حق . وكان لكل من يرمنغهام ومنشستر وليدس عضوان

في السنة نفسها عم هذا الاصلاح سكو تلاندا وارلندا اللتين لم تكن الانابة فيهما جارية على نظام عادل بل كانت تحصل فيها محاباة واغراض فاضحة . فجعل حق التصويت في سكو تلاندا في الخواضر (بوروف) كما جعل انكلترا وفي الاقاليم (كوني) جعل للملاك الاراضي والمنازل التي يبلغ دخلها السنوي ١٠ جنيهات ولقثات مخصوصة من مستأجري الارض . ولائحة الاصلاح الارلندية حوت تقريبا هذه الاشياء نفسها . وهكذا بعد سنة ١٨٣٢ صار للطبقة الوسطى من الشعب نواب . والتغير السياسي تبع التغير الاجتماعي بحكم طبيعة الاحوال المعتادة

لم تكدر تمر عشرون سنة حتى ظهرت الادلة على ان قانون الإصلاح الذي صدر سنة ١٨٣٢ لم يكن قراراً نهائياً فانه قد سلم بهذا المبدأ وهو ان الاعضاء النائين عن الاقليم لا يجب ان ينوبوا عن ملاك الاراضي فقط ، ولذلك كان متعذراً ان يعلم لماذا لا يكون لمستأجري الاراضي الصغار كما للكبار حق التصويت . وطبقة العمال (التي هي اكبر طبقة في المدن) الذين كانوا يسكنون المنازل ويدفعون رسوماً لم يكن لهم نواب البتة اذ كان على كل ذي صوت في المدن ان يقطن منزلاً يبلغ ريعه السنوي عن جبهات على الاقل . وعليه كان يتمرد تطبيق هذه الحالة على اولى ادورد الاول القائلة : - « يجب ان يستشار دافع الجزية قبل دفعها »

كانت المدن ذات المعامل والمصانع تنمو وتوسع وتمتد بأسرع من المعتاد فكانت كثرة من الشعب بلا نواب . وبعد مجاهدات عديدة بلا جدوى جاهد الحزبان معاً بين سنة ١٨٥٢ وسنة ١٨٦٧ بنية تحسين الانابة وأخيراً نجحت سياسة اللورد دربي المحافظة بمساعدة المستر دزرايلي في الموافقة على لائحة اصلاح ثانية لانكترا اتم جداً وأفضل . وفي سنة ١٨٦٨ تلتها مشروعات اصلاحية أخرى في سكوتلاندا وارلندا

بهذه القوانين شمل حق التصويت في انكترا في الاقليم (كوني) كل شاغلي الاراضي والمنازل التي يبلغ ريعها السنوي ١٢ جنيهاً وفي سكوتلاندا كل الملاك الذي يبلغ ربع ملكهم هـ جبهات و شاغلي الاراضي (كالمستأجرين)

الذين يستغلون من أرضهم ١٤ جنيهاً وأما في أيرلندا فلم يتغير الحال عما كان عليه

وقد منح حق التصويت في الحواضر (بوروف) في إنكلترا وسكوتلاندا لكل أصحاب المنازل الذين يدفعون رسوماً للسكان الذين يسكنون منازل ردها السنوي ١٠ جنيهات (وفي أيرلندا ٤ جنيهات) . وهكذا صار مجلس العموم ينوب تقريباً عن كل العامة الذين يدفعون ضرائب ما عدا الزرايع والنساء . وبقي هذا النظام ١٤ عاماً . ويظن ان في طوق الحكومة الحالية (سنة ١٨٨١) ان تمنح حق التصويت للفلاحين ولكن يظهر ان منحه للنساء بعيد الامكان حتى الآن

٥ - التساهل الديني والتجارة الخمر

في القرن التاسع عشر كان مبدآن عظيمان يعملان وقد أثرا على النظامين الاكليريكي والمالي ؛ - الاول التساهل الديني ومبدؤه الا يحرم الحقوق المدنية أحد من الخارجين عن الكنيسة الرسمية والاخر حرية التجارة ومبدؤه ألا تؤخذ رسوم جركية على المواد الغذائية . أما من حيث مبدأ التساهل الديني فقد ألغى سنة ١٨٢٨ قانوناً «كوروبرايشن» و «شت» واعيد الروم الكاثوليك الى البرلمان الى الوظائف المدنية والسياسية والقضائية سنة ١٨٢٩ . واليهود أعيدوا الى اللجان والجمعيات سنة ١٨٤٥ الى البرلمان سنة ١٨٥٨ . والكنيسة البروتستانتية التي جعلتها اليصابات رسمية في أيرلندا مع قلة البروتستانت هناك انتزعت رسميتها منها سنة ١٨٦٩

والمدارس الجامعة صارت سنة ١٨٧١ تقلد وظائفها العلمية ودرجاتها العلمية كل من يستحقها مهما كانت ملته . وأما من جهة التجارة الحرة فقد سنت عدة قوانين متتابعة بين سنة ١٨٤٦ وسنة ١٨٥٢ قضت بإلغاء عدة عوائد على المواد الغذائية ولا سيما الرسوم الجمركية على الحنطة الاجنبية

٦ - اجمال

كانت معاهدة سنة ١٨١٥ نهاية الحود السياسي الذي عم بريطانيا المظمي منذ شوب الثورة . وعدم الاضطراب في الخارج ابان للساسة انه وان كان الدستور لا يستثنى **أمرأ** بل يفترض انه سار على كل شيء بغير محابة أصبح لا يضابق نظمات الهيئة الاجتماعية ولا يمكنه ان يسري عليها لما طرأ عليها من النمو ولذلك تعين على رجال السياسة ان يتوسعوا فيه لكي يطابق تلك النظمات . فكانت الطبقة الوسطى من الشعب بلانواب تقريباً الى ان حولها هذا الحق قانون الاصلاح سنة ١٨٣٢ . واذا كان بارلمنت سنة ١٨٦٧ يود ان يجعل النيابة اتم من قبل حول جانباً من طبقة المال حق الانتخاب .

هكذا كان غرض التشريع في القرن التاسع عشر ان يحقق « الحكم الذاتي » لشعب انكلترا الذي كان ينمو نمواً سريعاً عجيباً . ولفوز الطبقة الوسطى بحقوق النيابة يعزى نجاح المبدئين المهمين : الأول « التساهل الدني » الذي من غير ان يزال رسمية الكنيسة منهم معاقبة الناس المنشقين

والثاني « حرية التجارة » التي من غير أن تلغى الضريبة غير الصريحة (١) .
منعت جباية الرسوم على ضروريات الحياة

نتيجة عامة

اجتهدنا أن نبين كيف أن مجموعة الترتيبات التي نسميها الدستور الانكليزي يتبدى تاريخها منذ سنة ١٣٠٠ وكيف أنها تمت بالتدريج حتى بلغت حالتها الحاضرة . مع أن نموها كان بطيئاً جداً فقد كان مستمراً لأن مبدأ النمو كان دائماً واحداً بعينه . فإن الامة كانت تسعى الى تمثيل نفسها في الحكومة ولذلك كانت حاكمة نفسها بنفسها منذ البدئ بقدر الامكان . وتاريخها الدستوري عبارة عن تاريخ جهادها في تبديل الحصول على « الحكم الذاتي » ونجاحها في ذلك الجهاد في وسط التقلبات السياسية والدينية

كان الملوك بعض الاحيان يدفعون البلاد في طريق فلاحها وأحياناً كان الشرفاء يفعلون ذلك ونارة العامة وكان الغرض واحداً . وحينما نفتكر بالثريعة والحرية اللتين تمتع بهما وبالحروب الاهلية القليلة والثورة التي عاناها اسلافنا نهى أنفسنا على أن جزيرتنا استعمرتها تلك القبائل الجرمانية القديمة ذات الموهبة السامية . موهبة « الحكم الذاتي » ونقول بحق ان الدستور الانكليزي قوي وناجح

(١) الضرائب الصريحة هي الضرائب التي كار يجيها الملك من غير موافقة البرلمان كضريبة السمس (اضر فصل ٩ نبذة ١٠) والاحسان والاقتراض الخ

﴿ فهرست الكتاب ﴾

صيفة	
١	الفصل الاول — الانكليز وشريعتهم
٢٠	» الثاني — النورمانديون وعهد الاقطاع « من سنة ١٠٦٦ — ١١٥٤ «
٣٥	» الثالث — هنري الثاني والمحاكمة في مجلس المحلفين « من سنة ١١٥٤ — ٢٢٩٧ «
٤٥	» الرابع — « الامتيازات من سنة ١١٨٩ — ١٢٩٧ «
٥٩	» الخامس ادوارد الاول والبارلنت
٦٩	» السادس — القرن الرابع عشر والملكان المخلوعان
٩٣	» السابع — القرن الخامس عشر والمجلس
١١٠	» الثامن — سلطة آل تيودور « من سنة ١٤٨٥ — ١٦٠٣ «
١٣٠	» التاسع — ظلم آل ستوارت من سنة ١٦٠٣ — ١٦٨٥ «
١٥٦	» العاشر — الثورة « من سنة ١٦٨٤ — ١٦٨٨ «
١٦٧	» الفصل الحادي عشر — النظام الوزاري والاحزاب « من سنة ١٧٠٢ — ١٨١٥ «
١٨٣	» الثاني عشر — قانون الاصلاح « من سنة ١٨٣٢ — ١٨٦٧ «
	» انتهى الكتاب «

۲۱۲۵۲	دانش
۳۳ د	فنی
ع۱	تألیف

